

جامعة النيل

عنوان مشروع التوريث

تأليف و تحقيق
د . عبد العزيز البسيونى

جامعة النيل

عنوان مشروع التوريث

" مسودة جارى تنقيحها "

إعداد : د . عبد العزيز البسيونى

اخراج : سعد لطفي

تصميم الغلاف : مصطفي علام

الفهرس

إهداء

أُهدى هذا الجهد المتواضع إلى جميع الأخوة العاملين بالشركة المصرية للاتصالات المحرومين من وجود مستشفى يوفر لهم ولأسرهم الرعاية الطبية. لقد تم استقطاع أكثر من خمسين مليون جنيه من أرباحكم لتمويل جامعة النيل بدون مبرر وبدون وجه حق ولابد لهذا الحق أن يعود لأصحابه.

كما أهديه إلى ابن مصر البار الدكتور أحمد زويل. الرجل الذي أحيا الأمل والحلم في نفوس المصريين وأوصيه بمزيد من الصبر في مواجهة الشدائد والمكائد التي عانى منها جميع أصحاب الرسالات السامية.

د. عبد العزيز البسيوني

مقدمة

كان من النتائج المبكرة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ سقوط رأس النظام في ١١ فبراير وتبعه سقوط العديد من المشروعات التي ارتبطت به فيما يشبه تأثير الدومينو (domino's effect) فسقط مشروع التوريث وتبعه في ١٧ فبراير سقوط أحد المشروعات التي ارتبطت بالتوريث وهو مشروع جامعة النيل التي كان الدكتور نظيف يعدها تحت مظلة التوريث لتكون مكافاة نهاية الخدمة بعد اكتمال مشروع التوريث، وحتى يتم إنقاذ الدكتور نظيف في ممارسات الفساد في مشروع جامعة النيل قامت الحكومة ومعظم وزرائها كانوا وزراء في حكومته بسرعة إعادة الأرض للمشروع الأصلي للنهضة العلمية المعروف بمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا.

وكنت قد بدأت في كتابة شهادتي عن الأحداث التي مرت على مرآى ومسمع من الجميع في السوق المصرية للاتصالات ورأيت أنها تستحق التسجيل وأهمها:

أولا: تسجيل انطباعاتي عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات منذ تكونها في ٥ أكتوبر عام ١٩٩٩ حتى ٢٠١٣

ثانيا: التركيز على نشأة المشروع القومي للدكتور أحمد زويل وما صاحبه من ارتفاع توقعات عموم المصريين بمستقبل واعد لوطنهم ثم فتور حماس رجال النظام للمشروع بعد فشل محاولات تطويعه لخدمة مشروع التوريث ثم اغتصاب الفكرة وتنفيذها في صورة مشروع طفيلي أطلق عليه اسم جامعة النيل بواسطة مجموعة الإنسيدرز (أو عصابة العاصمة وهي مجموعة مغلقة على نفسها لها أجندة مخفيه أو الثعالب التي وصفها المتنبي عندما حضر إلى مصر قبل ألف عام وقال عنها نامت نواطير مصر عن ثعالبها وما بشمن وما تفنى العناقيد).

ثالثا: لقد قامت هذه العصابة بالاستيلاء على أموال الآلاف من العاملين في شركات الاتصالات وتحويلها إلى جامعة النيل في صورة تبرعات وهي في الحقيقة رشاوي حصلوا مقابلها على مزايا مادية عديدة من أصول الدولة. ولقد تسببت هذه الرشاوى الكبيرة فيما بعد في توقف شركات عديدة عن العمل بعد أن أفلست وأضير آلاف العاملين ويجب على الجميع أن يعلم حقيقة ما حدث.

رابعا: تواكب مع هذه الأحداث تفشى ظاهرة الإعلام الفاسد التي جمعت بين البلطجة التي يزاولها بعض كبار الصحفيين وابتزازهم للناجحين إذا لم يستسلموا لهم ويدفعوا الإتاوات وهم صاغرون وجمعت أيضا كتيبة الآلة الإعلامية الضخمة لوزارة الاتصالات التي كبرت وتضخمت في عهد الدكتور أحمد نظيف وحصلت خلاله على امتيازات عديدة يهمهم المحافظة عليها. أما الفريق الثالث فتقوده سيدة كانت تعمل مدرسة إعلام في الجامعات المصرية لها أقارب من طلاب جامعة النيل. ومن مقرها بولاية ميامي الأمريكية تقوم بالتأثير على بعض صغار الإعلاميين الذين تربطهم علاقات بها لإثارة حملات صحفية ضد الدكتور زويل لتكريس نظرية المؤامرة. كذلك تمشى في الزفة الإعلامية جريدة المصري اليوم التي انضم مالكها إلى قائمة أمناء

جامعة النيل وهو يخصص كل وقت ومجهود أحد صحفيي الجريدة لمهاجمة الدكتور زويل بصفة يومية. هذه الظاهرة من الإعلام الفاسد ذات المصلحة في هدم المشروع القومي للنهضة العلمية ضللت الكثير من جماهير البسطاء وآن الأوان لدراستها وكشفها للجميع.

خامسا: إن ما تعرض له الدكتور زويل من عصابة العاصمة ومن السفهاء الذين يكرهون النجاح ومن بعض أشباه ومدعى العلم يفوق احتمال أي بشر ومن الأمانة أن نسجل نحن معاصروه هذه الحقيقة حتى تتعرف عليها الأجيال القادمة عندما تتحسس خطاها لتدرك الفرق بين ما هو حقيقي وما هو زائف.

ثم جد جديد جعلني أتوقف عن الكتابة لفترة وهو محنة المرض الذي ألم بالدكتور زويل شفاه الله. لقد أثار المرض سؤالا عن مصير الصرح العظيم الذي شرع في بنائه إذا ألم به مكروه لا قدر الله. ثم توصلت إلى اقتناع بأن الإنجاز الكبير للدكتور زويل أصبح ملكا للشعب المصري بالكامل وهو الذي سيدافع عنه.

كذلك جد جديد برضوخ حكومة تسيير الأعمال المؤقتة برئاسة المهندس إبراهيم محلب الذي كان عضوا بارزا في لجنة السياسات للحزب الوطني إلى الابتزاز الذي مارسته جماعات تمثل الثورة المضادة بعد أن استعادت قوتها ومافيا جامعة النيل بالاستعانة بقيادات من السياسيين المخضرمين من التنظيم الطليعي في عصر الستينيات لتطبيق أحكام صدرت طبقا لقوانين مغرضة وضعت في عصر مبارك بدلا من تطبيق مطالب الثورة التي أسقطت التوريث.

عدت إلى الكتابة من جديد لتسجيل كل ذلك للأجيال القادمة.

هذا الكتاب موجه إلى جموع الشباب الجاد الذين تتعلق قلوبهم بقيمة حقيقية ومثل أعلى واحد. ولا يمكنني أن أخذلهم. كما أنه موجه أيضا إلى الطلبة المخدوعين الذين التحقوا بجامعة النيل بحسن نية ولا يدركون أنهم في كيان طفيلي بنى على الغش وارتبط بعمليات فساد ورشوة وبلطجة الدولة التي يجب أن تصلح أخطائها نحوهم.

توضيح

تعرضت مؤخرا لحملة شرسة لا ينقصها التطاول ممن ينتسبون لجامعة النيل والمتعاطفين معهم وبلغ الافتراء بالبعض باتهامي بأنى قابض وتطاولت على سيدة تدعى هناء وتسأل عن دكتور في إيه (بتعبيرها) ولهؤلاء أوضح أنى دكتور في هندسة الاتصالات وأشرفت على ٦ رسائل دكتوراه في هندسة القاهرة وهندسة عين شمس بالإضافة إلى ٢٥ رسالة ماجستير ومئات المهندسين في هندسة الاتصالات وأعمل في شركات الاتصالات وشاهد على دفع شركات الاتصالات تبرعات لجامعة النيل تبلغ ٢٦٠ مليون جنيه تمثل نسبة ١٠% من قيمة ما تحصلوا عليه لتنفيذ مشروعات حكومية .. هذه التبرعات كانت في الحقيقة إتاوات وتسببت في تسريح عشرات الآلاف من العاملين في هذه الشركات وعلى سبيل المثال فإن الشركة المصرية للاتصالات التي كان يرأسها رئيس أمناء جامعة النيل السابق تبرعت بمبلغ ٤٠ مليون جنيه وهذا سبب هروبه للخارج. هذه الشركة لا تملك مستشفى لعلاج العاملين فيها وتم تسريح ١٠ آلاف من العاملين فيها. يعنى أنا دافع لجامعة النيل وليس توضيحي للحقيقة في مقابل إني قابض كما تدعى السيدة هناء التي لا أملك رفاهية استعمال مفرداتها لأسباب واضحة. أنا مطلع على جميع ممارسات الفساد في إنشاء جامعة النيل التي ترتبط بمشروع التوريث كما سأوضح لاحقا وكما يبرهن على ذلك التنازل النهائي والغير مشروط لمجلس الأمناء عن الأرض والمباني بعد أقل من أسبوع من سقوط النظام ومشروع التوريث.

هذه الشهادة -التي أقدمها من خلال هذا الكتاب -عن فساد المشروع المزيف ليس لها علاقة بالمشروع الأصلي ولا تعتبر شهادة للدكتور زويل الذي ليس في حاجة إلى شهادتي لأن الشرفاء من مؤسسي الجامعة مثل الأستاذ الدكتور فاروق إسماعيل أستاذ الدكتور نظيف أدانوا الفساد. أنا لم أقابل الدكتور زويل مطلقا ولا تربطني به أي علاقة خاصة. فقط أتابع ويتابع معي ملايين المصريين حملات محاربة النجاح المرتبة التي يتعرض لها من مافيا رجال الأعمال وعديمي المواهب وجحافل من الإعلاميين الفاسدين الذين تربوا في حجر النظام المخلوع ومحترفي نظرية المؤامرة وقد اجتمعوا جميعا على هدف واحد هو القضاء على أي بادرة إصلاح لهذا الوطن المستباح.

كنت قد عبرت عن دهشتي من اختفاء أو هروب المتخصصين في الاتصالات ممن أسسوا الجامعة تاركين ورائهم طبيب ومحاسب ومهندس ميكانيكا يدعون ملكية الجامعة المكونة من ٤٠ طالب فشلوا في دخول الجامعات الحكومية وهذه حقيقة لم تعجب السيدة هناء. وبينما تدق أجراس النصر لهذا الثلاثي القادم من زمن آخر تناسى الجميع ضحايا جريمة جامعة النيل. مائة ألف من العاملين بقطاع الاتصالات وأسرهم تضرروا من الهبات السخية للشركات ولا يجدون من يدافع عن حقوقهم في مجتمع منافق. الحكومة منحت رجال الأعمال في المقابل مزايا عديدة وتغاضت عن مخالفات تعاقدية وبيئية على حساب الشعب. مهنة الهندسة

تسلل إليها طلاب لم يدرسوا علوم الرياضيات الأساسية للمهنة. حتى درجات الماجستير المدعاة التي تمت نسبتها لجامعة النيل تم استقطاب الباحثين بأبحاثهم المكتملة من الجامعات الحكومية العريقة بواسطة المزايا المالية والمنح الدراسية والعديد من الأبحاث ليس لها علاقة بالاتصالات.

لكل هؤلاء المتضررين أقدم شهادتي. الساكت عن الحق شيطان أخرس.

د. عبد العزيز البسيوني

التوريث وجامعة النيل جنبا إلى جنب

السمكة تتلف من رأسها أولا ثم ينتشر التلف في باقي الجسم. وتواكب مع مشروع توريث الدولة ظهور مشروعات توريث أصغر حجما لصالح أعضاء الحاشية. مشروع جامعة النيل هو المشروع الشخصي للدكتور نظيف والدكتور طارق كامل كما سنرى من خلال رصد الترابط والتزامن بين مشروعي التوريث وجامعة النيل

إن الترابط بين مشروعي التوريث وجامعة النيل هو ترابط تام والعلاقة بينهما هي علاقة العائل والطفيل. كان عمل الدكتور نظيف مع رئيسه السابق ذا طبيعة هامشية ثم ابتسم الحظ ولعب القدر لعبته ليضع الدكتور نظيف في مرتبة لم يكن يحلم بها، وزيرا بالطول والعرض واعتقد أن الوقت قد حان ليحقق ذاته ويصنع فرقا. إلا أن ظهور الدكتور زويل محاطا بهالة نوبل وما أثاره من شعور وطني عارم بالثقة والأمل مثل له تهديدا وأثار في نفسه توجسا وعدم ارتياح وضح في تراجعه في صورة وضع أساس مدينة زويل. ولم يكن في استطاعته مواجهة تسونامي زويل في هذا التوقيت بأي نوع من الممانعة. وبظهور مشروع التوريث وبدء فتور العلاقة بين الدكتور زويل والعائلة الحاكمة وفي وجود من يغذى وينمى علاقة عدم الارتياح من خدم القصر الجمهوري مثل زكريا عزمي الذي كان يبالغ في أخذ الأمور بالشبهات لإظهار الولاء لأسياده وللوريث فأخذ يضع العراقيل أمام الدكتور زويل وبدأت العلاقة معه تتوتر وتسوء وبرز التساؤل عما إذا كان من الممكن تنفيذ مشروع زويل الذي تعلقت به قلوب المصريين بدون زويل؟ وكانت هذه إشارة خضراء لبدء ظهور المشروع البديل كأحد توابع التوريث. الآن يمكن مجابهة مكانة الدكتور زويل العلمية بتكوين حشد من العلماء المصريين يبدو وكأنهم تنادوا فيما بينهم على إنشاء المشروع البديل وإطلاق اسم النيل (على وزن زويل) ليحل محل المشروع الأصلي وينسى الناس مشروع زويل. ومضت الأحداث كالآتي:

١-عندما فاز الدكتور أحمد زويل بجائزة نوبل للكيمياء عام ١٩٩٩ تم تكريمه بمنحه قلادة النيل وتخصيص أرض مشروع مدينة زويل في ديسمبر من نفس العام، وقام الدكتور عاطف عبيد بمشاركته في وضع حجر الأساس في ١/١/ ٢٠٠٠، وكان من المفترض أن يتم ضم المشروع إلى مشروعات ثقافية أخرى لتجميل وجه النظام مثل القراءة للجميع، ويبدو أن الدكتور زويل لم يكن من السهولة بحيث يتم الهيمنة على مشروعه وبدأ وضع سلسلة من المضايقات في طريق الدكتور زويل لذلك لم يبدأ حملة جمع التبرعات من المصريين لتنفيذ مشروعه وقرر أن يؤجل تنفيذه.

٢-حتى نتفهم ما حدث عام ٢٠٠٣ ولماذا بدأت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دراسة الخطوات التنفيذية لإنشاء جامعة النيل يجب فحص الظروف السياسية التي استجدت على البيئة السياسية المصرية فقد بدأ الصعود السياسي لجمال مبارك يظهر بوضوح منذ المؤتمر العام الأول للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في سبتمبر ٢٠٠٢، الذي طرح شعار "فكر جديد" تعبيرا عن التوجهات الإصلاحية التي يقودها جمال مبارك. واتخذ هذا المنحى سبيلا جادا بإنشاء ما يسمى لجنة السياسات التي يرأسها جمال مبارك إلى جانب عضويته في هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطني. وتضم اللجنة مجموعة من النخب الفكرية والثقافية المصرية منهم صديقه المهندس طارق كامل النائب الأول لوزير الاتصالات، وكانت لجنة السياسات بمثابة دينامو الحزب الحاكم في رسم الخطوط العريضة للسياسات العامة. وارتبط ظهور اللجنة بأحاديث متفرقة من قبل بعض قوى المعارضة ذهبت إلى حد تهيئة المسرح لصعود نجل الرئيس مبارك السياسي لخلافة والده في السلطة. والدكتور طارق كامل هو المسئول عن وضع سياسات الوزارة والتخطيط للمشروع الكبير المواكب للتوريث وهو الذي رشح الدكتور أحمد نظيف رئيسا للوزارة ومهمتها إنجاز عدد من المشروعات للترويج لنقل السلطة من الأب إلى الابن.

٣-قرر د. أحمد نظيف تأسيس جمعية أهلية طبقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٢، أطلق عليها اسم 'المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي' والمشهرة برقم ٧٧٧١ بتاريخ ٣٠٠٢/٥/٥٢ وقال إنها مؤسسة أهلية غير ربحية، وإن هدفها هو إنشاء جامعة بحثية وعلي نحو يدعم تحقيق متطلبات الدولة في مجال تنمية المهارات الإدارية للقيادات العليا والمتوسطة، وكان طبيعياً أن يترأس بنفسه هذه الجمعية الأهلية، وأن يضم لها عدداً من الخبرات والشخصيات الهامة في البلاد، وهل أحد يمكنه أن يرفض الانضواء تحت هذا الهدف النبيل، والمساعدة في تطوير التعليم التكنولوجي بالبلاد؟

٤-وفى ٣٠ مارس ٢٠٠٥ زار جمال مبارك صديقه الذي أصبح وزيرا للاتصالات في مقر وزارة الاتصالات بالقرية الذكية واستمع الي عرض تفصيلي عن مشروعات وخطة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لنشر تطبيقات واستخدامات أدوات تكنولوجيا المعلومات في المجتمع المصري واستعرض خطوات تنفيذ مشروع جامعة النيل.

٥-الإنشاء:

الأهرام — الثلاثاء ١٨ يوليو ٢٠٠٦

عالم الاتصالات

سباق الزمن

قرار جمهورى بإنشاء جامعة النيل فى الشيخ زايد بمدينة ٦ أكتوبر

أصدر الرئيس حسني مبارك قرارا جمهوريا بإنشاء جامعة النيل بمدينة ٦ أكتوبر فى الشيخ زايد وهي جامعة لا تهدف للربح حيث يتم توجيه صافى الفائض من النشاط بالكامل نحو دعم نشاط الجامعة.

ويأتى إنشاء هذه الجامعة التكنولوجية ضمن خطة الدولة للتنمية التكنولوجية خاصة فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التى تشرف على تنفيذ هذه الخطة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تهدف الجامعة إلى إنشاء قاعدة علمية وتكنولوجية متميزة تعنى أساسا بالبحث التطبيقى فى جميع المجالات العلمية المتقدمة من خلال شراكة وثيقة تبدأ مع الصناعة ومؤسسات الأعمال المصرية فى مجال تكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع أكبر الجامعات ومراكز الأبحاث العالمية.

وتركز الجامعة على تطوير العمل فى مجال الدراسات العليا والبحوث فى المراحل الأولى من خلال كليات لهندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكليات للدراسة العليا لإدارة التكنولوجيا، بالإضافة إلى مراكز بحثية فى البحوث والتطوير ومركز للأعمال الابتكارية والحضانات ومركز للإبداع والملكية الفكرية.

د. أحمد نظيف

د. طارق كامل

ويشكل مجلس الجامعة من خلال مؤسسة تطوير التعليم التكنولوجي وهى مؤسسة لا تهدف للربح تشارك فيها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركات ومؤسسات الأعمال فى مجال تكنولوجيا المعلومات وهى نموذج جديد للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

وكان الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء قد وافق على تخصيص مساحة ١٢٦ فدانا فى الشيخ زايد لإنشاء هذه الجامعة كنموذج للجامعة الأهلية التكنولوجية حيث خصصت الأرض للمنفعة العامة.

ويعقد الدكتور هانى هلال وزير التعليم العالى والبحث العلمى والدكتور طارق كامل وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اجتماعا نهاية هذا الأسبوع لمتابعة الخطوات التنفيذية لإنشاء الجامعة مع قيادات قطاع التعليم العالى والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

هنية فهمى

٦-الترويج لجامعة النيل. من مقال الأستاذ سعد هجرس بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٧:

انه أثناء مرافقتي للبعثة المصرية الكبيرة التي رأسها وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور طارق كامل إلى كندا بالتنسيق مع مجلس الأعمال المصري الكندي برئاسة المهندس معتز رسلان، ثم إلى العاصمة الأمريكية واشنطن بالتنسيق مع غرفة التجارة الأمريكية في مصر برئاسة عمر مهنا.

وكان من الممكن أن يتحدث عن جامعة النيل التي تدعمها وزارته وترعاها، لكنه حسنا فعل باصطحابه للدكتور طارق خليل والدكتور أسامة المصيلحى اللذان تحدثا في المدن الكندية والأمريكية عن جامعة النيل بتواضع وثقة وأوضحا الآتي:

ان فكرة الجامعات الخاصة ظهرت كمخرج من أزمة التعليم الجامعي، لكنها للأسف الشديد ظلت جامعات تستهدف الربح في المقام الأول. وينسب الدكتور خليل والدكتور مصيلحى الفضل للدكتور أحمد نظيف – عندما كان وزيرا للاتصالات – في تحريك هذه الأفكار عام ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ثم الدكتور طارق كامل عندما خلف نظيف في الوزارة (لاحظ التوافق الزمنى لهذه الفترة مع وضع حجر أساس مدينة زويل).

٧-حفل الافتتاح في ١١ يناير ٢٠٠٧:



٨-في يوم الخميس ٢٠٠٧/٨/٢٣ شهد الرئيس الأسبق حسنى مبارك انجازات المرحلة الثانية للقرية الذكية وتطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث عرض الدكتور/ طارق كامل وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مؤشرات تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧ منذ قيام الرئيس مبارك بافتتاح المرحلة الأولى للقرية الذكية في سبتمبر عام ٢٠٠٣. حضر الجولة واللقاء الدكتور/ احمد نظيف رئيس مجلس الوزراء ووزراء كل من الدفاع والمالية، والتنمية الاقتصادية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتربية والتعليم، والصحة، والتنمية المحلية ومحافظ الجيزة. في هذه الجولة استمع الرئيس إلى نبذة مختصره عن مشروع جامعة النيل والتي بدأت نشاطها الأكاديمي في فبراير من هذا العام ببرنامج ماجستير إدارة التكنولوجيا، وبرنامج ماجستير هندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبرنامج ماجستير إدارة الأعمال.

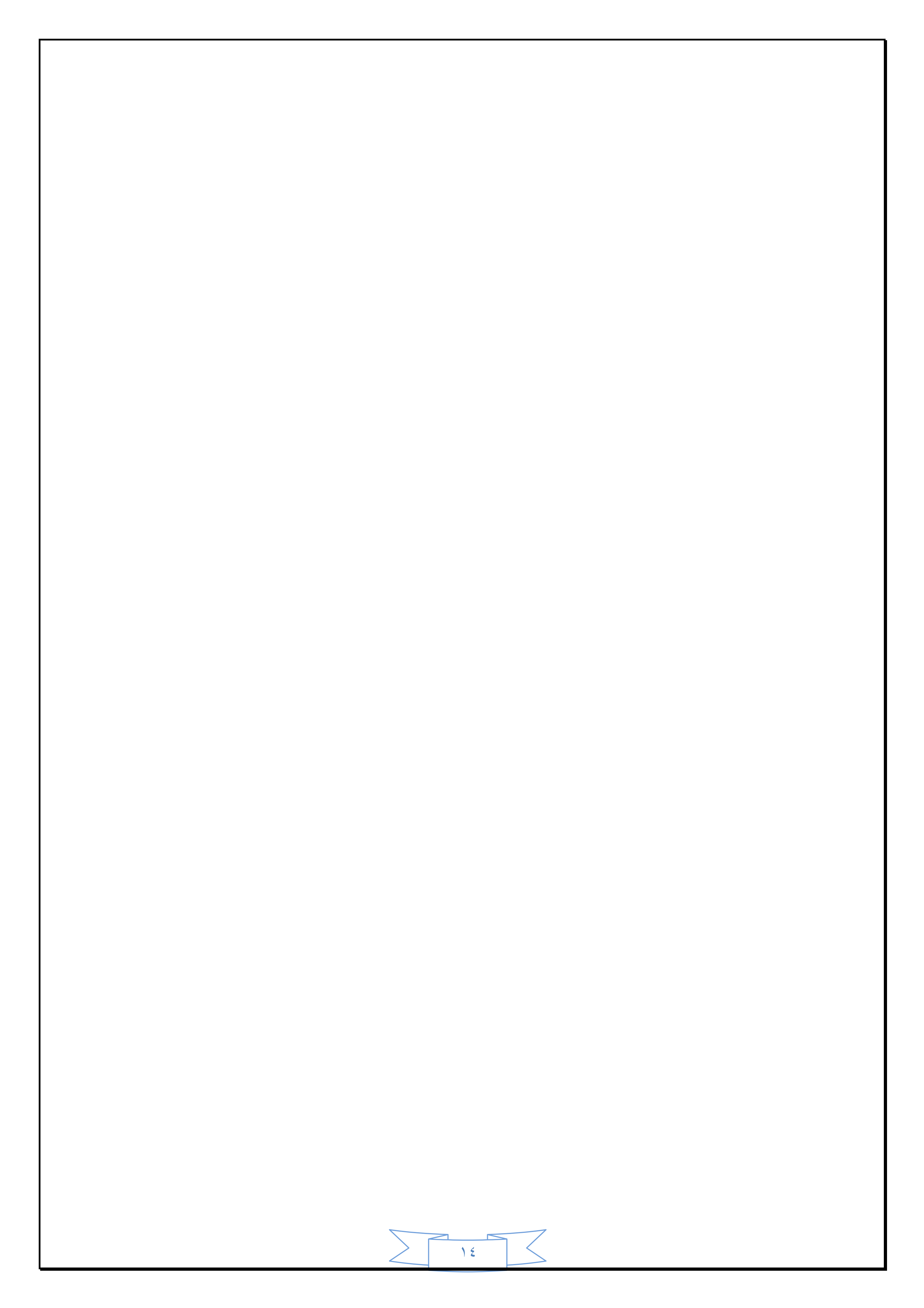
٩-احتفال دار الأوبرا في ٢٠١٠/٤/٢١ اقامت (جامعة النيل) حفلا بدار الأوبرا المصرية، لاستعراض ما قدمته من انجازات علمية بعد مرور عامين على انشاءها. وفى الحفل الذي أحياه الفنان عمر خيرت توجه رئيس الجامعة بالشكر إلى مؤسسي الجمعية المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي للوقوف وراء مبادرة إنشاء (النيل) وعطاء وفير متجدد وعلى رأسهم الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء والدكتور طارق كامل راعى جامعة النيل والمهندس عقيل بشير الرئيس الحالي للمجلس. وقام الدكتور طارق كامل وزير الاتصالات بتقديم شهادات تقدير من جامعة النيل ل ١١ مكرما هم رؤساء: الشركة المصرية للاتصالات وموبينيل وبنك إتش إس بي سي وبنك الإسكندرية وبريتش بتروليم ومؤسسة النور مغربي وشركة انتل ومؤسسة الألفي للتنمية البشرية والاجتماعية ومعهم الدكتور طاهر حلمي والمهندس صلاح دياب وذلك لدعمهم المستمر للجامعة.

١٠-فور صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الأهلية في أكتوبر ٢٠١٠ تقدمت جامعة النيل بطلب تحولها لجامعة أهلية كما هو مخطط، وكان من ضمن الإجراءات طبقا للقانون أن تحول كل أصول وحقوق المؤسسة الأهلية التي أسست الجامعة لصالح الجامعة الأهلية. ووافق مجلس الجامعات الخاصة والأهلية ووزير التعليم العالي على طلب التحويل نظرا لاستيفاء جامعة النيل لجميع الشروط والمقومات طبقا للقانون. ورفع الأمر لمجلس الوزراء تمهيدا لتعديل القرار الجمهوري بإنشاء الجامعة. كان ذلك في يناير ٢٠١١ الذي انتفض الشعب فيه ليوقف العبث بمقدراته ويحول بين عصابة جامعة النيل وبين تحقيق حلم الثراء غير المشروع على حساب الدولة ويعيد الحقوق لأصحابها.

١١- بقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ سقط مشروع التوريث وسقط معه بالسكتة القلبية مشروع جامعة النيل بإقالة وزارة الدكتور نظيف في ٢٩ يناير ثم سقط النظام ومعه مشروع التوريث في ١١ فبراير وفى تلك الليلة ١٧ فبراير ٢٠١١ وبعد سقوط مشروع التوريث لم يعد هناك مبرر لوجود جامعة النيل وأصبح من الضروري التغطية على الفساد وإتلاف أدلته والتجاوزات التي ارتبطت بإنشائها وبطلب من الدكتور نظيف (نعم بطلب من نظيف نفسه وكان حتى ذلك الوقت لا يزال يتمتع بجميع مخصصاته ويمكن طلب شهادته) ولم تكن هناك أي تهم قد وجهت إليه بعد وبطلب من الدكتور طارق كامل (نعم بطلب من الدكتور طارق كامل وكان يشغل منصبه كوزير للاتصالات مطلوب شهادته) وكان ما يزال في موقعه وزيرا للاتصالات في حكومة شفيق الأولى والثانية قام المهندس عقيل بشير رئيس مجلس الأمناء (وهو أيضا متورط في الفساد الذى أحاط بمشروع جامعة النيل) بالاتصال بجميع الأمناء وتنازل تنازلا غير مشروط عن جميع مخصصات الجامعة التي كانت حتى ذلك التاريخ جامعة خاصة بنيت بأموال الدولة وبعد قبول مجلس الوزراء هذا التنازل ونقل كل أصول جامعة النيل إلى صندوق تطوير التعليم التابع لرئاسة الوزراء وأعلن عن إحياء المشروع القومي للنهضة العلمية (مدينة زويل) وبذلك قامت نيابة الأموال العامة بحفظ ملف التحقيق في تجاوزات جامعة النيل التي نشأت تحت جناح التوريث وسقطت بسقوطه.

ما حدث بعد ذلك من التقاط الثورة المضادة أنفاسها واستعادتها لقوتها واستدعاء أشباح من الماضي السحيق الذي يصل إلى الحدود الزمنية للتنظيم الطليعي ثم الهجوم على منجزات الثورة والذي أسفر عن نكوص الدولة ثم رضوخها للابتزاز ومن ثم تسليم الأرض والمباني لمافيا جامعة النيل ليس له علاقة بموضوع الترابط والتزامن بين مشروع التوريث ومشروع جامعة النيل.





المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي

قرر د. أحمد نظيف تأسيس جمعية أهلية طبقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، أطلق عليها اسم 'المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي' وقال إنها مؤسسة أهلية غير ربحية، وإن هدفها هو إنشاء جامعة بحثية وعلي نحو يدعم تحقيق متطلبات الدولة في مجال تنمية المهارات الإدارية للقيادات العليا والمتوسطة، وكان طبيعياً أن يترأس سيادته هذه الجمعية الأهلية، وأن يضم لها عدداً من الخبرات والشخصيات الهامة في البلاد، وهل أحد يمكنه أن يرفض الانضواء تحت هذا الهدف النبيل، والمساعدة في تطوير التعليم التكنولوجي بالبلاد .

لقد ضمت المؤسسة الأهلية في هذا الوقت عدداً من أبرز الشخصيات الطبيعية والاعتبارية منهم:

د. أحمد محمود محمد نظيف 'أحمد نظيف' وزير الاتصالات والمعلومات 'رئيس وزراء فيما بعدً'.

أيمن سليمان مدير المكتب الهندسي الاستشاري 'صبور'.

أحمد حسن إسماعيل مهندس استشاري. 'مدير مشروع جامعة النيل للتكنولوجيا'.

د. إبراهيم جميل بدران وزير الصحة الأسبق.

د. جمال الدين محمد علي سيد أحمد أستاذ ورئيس قسم هندسة الحاسبات، هندسة عين شمس.

رضا الله محمد حلمي. رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لصناعة الفيبر.

صدقي رياض. مستشار مشروع المشاركة التنافسية مصر.

د. طارق محمد كامل محمود. مستشار وزير الاتصالات والمعلومات. 'وزير الاتصالات فيما بعدً'.

عادل رشاد دانش، عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات

د. عثمان لطفي السيد، عن شركة موبينيل (كان عضوا في التنظيم الطليعي في الستينات، من أساتذة جامعة القاهرة الذي ترك العمل الأكاديمي وتنقل بين عدة وظائف في عالم البزنس مثل الرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات لمدة عام (١٩٩٧-١٩٩٨) وفى شركة موبينيل والمستشار الثقافي في باريس وتمت مكافأته على دوره في إنشاء جامعة النيل بمنصب رئيس الجامعة الفرنسية حاليا).

علي حنفي زكي عيد.

علي صادق عبد الحميد، قانوني.

فاروق إسماعيل أحمد، أستاذ بهندسة القاهرة ورئيس سابق لجامعة القاهرة والرئيس الحالي لجامعة الأهرام الكندية وأحد الشهود على الفساد الذي واكب إنشاء جامعة النيل.

محمد أنيس توفيق البرادعي، أستاذ بهندسة القاهرة وأحد مشترى مصنع المعصرة للمعدات التليفونية.

محمد حسن رسمي علي، (أستاذ بكلية الحاسبات – جامعة القاهرة)

محمد عيد عبد المجيد.

محمود صبري الشبراوي، عضو بإدارة الجامعة الامريكية

مصطفي كامل،

مصطفي محمد عثمان الرفاعي (وزير صناعة أسبق ورئيس سابق لشركة انبى)،

مني صلاح الدين ذو الفقار (المحامية)،

هاني أحمد صفي الدين خاطر. (أستاذ بهندسة القاهرة – هندسة القوى الميكانيكية)

وقد اختار د. نظيف مؤسسين من الشخصيات الاعتبارية وهي: شركة فودافون، شركة فيرجيتيك لتكنولوجيا المعلومات، شركة مايكروسوفت، المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج، الشركة المصرية للإنترنت والبنية الرقمية، جامعة فيرجينيا تك، مركز معلومات مصر، شركة الأهلي للاتصالات.

وبعد أن أتم عملية التأسيس اختار للجمعية مجلساً للأمناء برئاسته وقد ضم كلاً من:

د. إبراهيم بدران،

م. عقيل بشير 'المصرية للاتصالات'،

م. عثمان لطفي 'موبينيل'،

م. محمد علي الحمامصي شركة فودافون،

إيليا ثروت باسيلي شركة فيرجيتيك،

م. علي فرماوي 'شركة مايكروسوفت'،

مني صلاح الدين ذوالفقار،

د. جمال الدين محمد علي سيد أحمد،

أحمد نصر الدين طنطاوي.

وفي البداية تعهدت المؤسسة تحت رعاية وزارة الاتصالات والمعلومات التي كان د. أحمد نظيف وزيرا لها بإنهاء إجراءات إنشاء جامعة النيل كجامعة بحثية، طبقاً لقانون الجامعات الخاصة رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ وذلك على الأرض والمنشآت التابعة لوزارة الاتصالات والمعلومات بمدينة الشيخ زايد، والتي تم تخصيصها بقرار من الوزير نظيف لهذا الغرض.

وفي مقابل ذلك كان الثمن ضعيفاً ومحدوداً للغاية، ألا وهو توفير عدد من المنح الدراسية لصالح الوزارة من عدد الطلاب المقبولين، وبالقطع لم يحدد د. نظيف هذا العدد، فمن الممكن أن يكون عشرة أو عشرين أو حتى مائة طالب.

ومن أجل تمرير هذه الصفقة تم النص في هذا الوقت على أن تظل وزارة الاتصالات والمعلومات هي الجهة المالكة للأرض والمرافق والمنشآت والتجهيزات التي ستقام عليها جامعة النيل.

غير أن القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٩ الخاص بالجامعات الخاصة والأهلية ولائحته التنفيذية ينصان على أنه وبعد حصول الجامعة الخاصة على القرار الجمهوري بإنشائها؛ فإن ذلك يقتضي ضرورة التنازل عن الأرض والمباني لصالح الجامعة.

وبذلك تكون الجمعية الأهلية التي يترأسها د. أحمد نظيف قد استطاعت بهذه الطريقة وبهذا النص امتلاك جامعة خاصة بأراضيها ومبانيها التي لم تتكلف فيها مليماً واحداً.

لقد حصلت المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي، والمشهرة برقم ١٧٧٧ بتاريخ ٣٠٠٢/٥/٥٢ على مساحة من الأرض تبلغ ٨٢١ فداناً، أي ما يعادل نصف مليون متر في مدينة الشيخ زايد بالسادس من أكتوبر، قيمة المتر حوالي ٢٠٠٠ جنيه، بما يعادل حوالي مليار و١٦٠ مليون جنيه بهدف إقامة الجامعة عليها.

ملاحظات على تشكيل المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي

تطلب تشكيل المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي الكثير من الجهد في اختيار أعضائها بدقة للحفاظ على توازنات تضمن تحجيم أدوار الأعضاء بحيث تئول الجامعة في النهاية إلى صاحبها الحقيقي. وفيما يلي بعض الملاحظات على تشكيل المؤسسة.

١-شهادة الدكتور فاروق إسماعيل..عضو المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي والرئيس السابق للجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى ورئيس الجامعة الكندية والذي يقول:

هناك أكثر من نقطة هامة يجب توضيحها في هذا الملف. ومن بينها أن الهدف من إنشاء المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي كان خدمة المجتمع بإيجاد كوادر قادرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطويعها لتلبية احتياجات المجتمع وذلك من خلال إنشاء معهد فني تكنولوجي خاص وهو الأمر الذي تطلب تأسيس جمعية كما هو متبع في الإجراءات القانونية. فتم تأسيس الجمعية المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي وأذكر أنني تبرعت بمبلغ ألف جنيه للمشاركة في الجمعية. وفيما بعد فوجئت باتجاه الجمعية إلى إنشاء مشروع جامعة النيل. ووجدت في ذات الوقت أنه تم استبعادي دون أن أعلم الأسباب على الرغم من أنني كنت في ذلك الوقت أرتبط بعلاقة طيبة بأحمد نظيف باعتباره أحد تلامذتي في كلية هندسة القاهرة.

والمثير للدهشة أن التبرعات التي تم جمعها وقت إنشاء المؤسسة لم تتعد المائة ألف جنيه وهي لا تمثل٠.١٪ من تكلفة الإنشاءات التي تعدت المليار جنيه تحملتها الدولة. وهذا مخالف لقوانين الدولة فلا يجوز إنشاء جامعة أهلية من أموال الدولة بالكامل ولا بد من تحويل الجامعة إلى جامعة حكومية وتقوم الدولة بتعيين رئيس لها وتوضع لها خطة وميزانية واضحة.

وتوضح شهادة الدكتور فاروق إسماعيل التطور الذي مر به المشروع المقترح من مجرد معهد فني تكنولوجي (كمعهد تكنولوجيا المعلومات) عندما كان نظيف وزيرا للاتصالات ثم تطور طموحه بعد أن أصبح رئيسا للوزراء إلى إنشاء جامعة كاملة ولما لا. إنه يستحق أكثر من ذلك ما دامت الوزارة ستمرر مشروع التوريث.

٢-بناء حشد كبير من العلماء لإحداث توازن مع مكانة الدكتور زويل وتدبير التمويل. واضح أن هدف الدكتور نظيف هو سرقة فكرة الدكتور زويل وأن ينفذها بنفسه وفى نفس الوقت الحصول على التمويل

الكبير اللازم لتنفيذ المشروع مع الظهور أمام الرأي العام بصورة البناء العظيم. ولكي يتم الإحلال محل الدكتور زويل بوضعه العالمي وصورته الذهنية التي تملأ الآفاق كون جبهة تضم العديد من الوزراء السابقين وأساتذة الجامعات معظمهم من جامعة القاهرة لإحداث التوازن مع قيمة الدكتور زويل. وحتى يجمع الأموال ضم لهذه الجبهة شركات كبرى يمكنه منحها امتيازات وأصول في مقابل دفعها مبالغ كبيرة سيدعى أنها تبرعات من الرعاة. وسوف يطلق اسم النهر الخالد على المشروع. نظيف متأكد من أن مكانته لا ترقى إلى مكانة زويل فاستعان بناديه من عصابة العاصمة التي تبعد أي دخيل من الأقاليم عن نفوذها.

والتمويل ستدفعه الدولة للشركات الرعاة في صورة امتيازات وأصول ستعود على نسبة منها في صورة تبرع لجامعة النيل. وكلمة النيل على وزن كلمة زويل ولن يتجرأ أحد على الاعتراض والمصريون طيبون وآفة حارتنا النسيان.

٣-هناك توازن آخر يجب أن يحسب بدقة وهو التوازن داخل المجموعة التي تضم أساتذة لنظيف وسيتطلعون بلا شك لرئاسة الجامعة ولن يكون من السهل إزاحة أي منهم. هنا يكمن السر في اختيار الدكتور إبراهيم بدران الطبيب والوزير السابق ورئيس جامعة القاهرة الأسبق وهو كفيل بكبح جماح أساتذة الهندسة. وتم إقناع الرجل بأنه مؤسس الجامعة وأوكلت إليه عملية اعتماد العمليات المحاسبية والإدارية المشبوهة وقد تعدى الثمانين من عمره.

٤-اختار الدكتور نظيف قائما بأعمال رئاسة الجامعة التي يفترض أن تخدم قطاع الاتصالات أستاذا في الهندسة الميكانيكية واختار لنائب رئيس الجامعة الدكتور أسامة المصيلحى المتخصص في الإنشاءات. أي أن كليهما بعيد عن تخصص الاتصالات وسيشغلان منصبيهما بصفة مؤقتة إلى أن يتفرغ هو للجامعة.

٥-بعد أن ظهرت المكاسب واتضحت بعض التجاوزات كان لا بد من مكافأة كبار الأساتذة الذين تم استخدامهم في تمرير المشروع ضمانا لإسكاتهم فتم تعيين معظمهم رؤساء جامعات. مثل تعيين الدكتور عثمان لطفي السيد رئيسا للجامعة الفرنسية وتعيين الدكتور فاروق إسماعيل رئيسا لجامعة الأهرام الكندية وطال العمر بالدكتور إبراهيم بدران فعين رئيسا للمجمع العلمي ومازال يعتقد أنه صاحب فكرة الجامعة.

٦-وهو في نفس الوقت يريد أن السيطرة كلها له شخصيا فكان لا بد من إحداث ترتيبات أخرى منها أن يعهد برئاسة مجلس الأمناء لشخصية محترمة ومؤهلة ويجب أن تكون كبيرة في السن. وعندما طال العمر بالرجل انتقلت رئاسة مجلس الأمناء إلى المهندس عقيل بشير الصديق الوفي للدكتور نظيف.

تبرعات الرعاة لجامعة النيل وتضارب المصالح

كما هو معروف في الغرب تقوم الشركات الكبيرة بتقديم الدعم المالي للجامعات كاستثمار يعود على الشركات في صورة خريجين متميزين وأبحاث مفيدة... كمثال لذلك فإن "جوردن موور" مؤسس شركة إنتل التي تنتج المشغلات الدقيقة للحاسبات قدم دعما ماليا قدره ٢٠ مليون دولار لدعم المشروع البحثي للميكروسكوب رباعي الأبعاد للدكتور أحمد زويل في جامعة كالتك.

وفى مقال الأستاذ فاروق جويدة بجريدة الأهرام اليومي بتاريخ ٢٠١٢/٢/٣ أشار إلى حصول المتبرعين على أرض ثمنها مليار ونصف مليار جنيه مقابل تبرعهم بمبلغ ٥٠ مليون جنيه.

ولكن هل اقتصر المقابل الذي حصل عليه المتبرعون الذين يطلق عليهم رعاة جامعة النيل على أراضي الدولة بقيمة مليار ونصف المليار جنيه؟ ليت الأمر اقتصر على ذلك. لقد عادت عليهم التبرعات بمكاسب خرافية وفوق ذلك كانوا يستثمرون أموالهم لمضاعفة فرص تحقيق التوريث حتى يستمر تدفق امتيازاتهم ومكاسبهم.

من بين المتبرعين الكبار شركتي المحمول فودافون وموبينيل وحصل كل منهما على حيز ترددي عريض أتاح لشركتي المحمول التوسع في شبكتها بنسبة ٥٠% وترتب على ذلك أرباح سنوية تقدر بمليار دولار ما زالت تصب في خزائن فودافون العالمية وفرانس تليكوم. وكانت إحدى الجهات السيادية قد تخلت عن هذا الحيز الترددي للشركة المصرية للاتصالات حصريا وعندما تم بيع هذا المورد الثمين إلى شركات أجنبية قامت الجهة السيادية بتوبيخ وزارة الاتصالات على الصفقة غير المفهومة خاصة بعد تضاؤل فرص الشركة المصرية للاتصالات لدخول سوق المحمول.

عندما تم منح الرخصة الثالثة لشركة اتصالات مصر (التي تساهم فيها هيئة البريد بنسبة ٢٠%) تم تخصيص ٣% من قيمة الرخصة للمؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي التي أنشأت جامعة النيل. أي أن دافعي الضرائب ساهموا بمبلغ ٨٠ مليون جنيه بينما دفع أصحاب المعاشات ٢٠ مليون جنيه من أموالهم المودعة بهيئة البريد.

كذلك شملت قائمة المتبرعين شركة بريتش بتروليم

ماذا عسى أن تكون الفائدة في استثمار شركة تنقيب عن البترول من جامعة بحثية في مجال الاتصالات؟ من المؤكد أن الشركة حصلت في المقابل على امتيازات وتنازلات من الدولة تقدر قيمتها بحوالي ١٢ مليار دولار كما أن الشركة ملاحقة قانونيا لمخالفات بيئية في مناطق إدكو ومحافظة كفر الشيخ.

من بين المتبرعين الكبار لجامعة النيل الخاصة تحتل الشركة المصرية للاتصالات التي تقدم خدمات التليفون الأرضي الثابت مكانا متقدما، لقد تبرعت المصرية للاتصالات التي لا تمتلك مستشفى لعلاج ٥٥ ألف موظف بمبلغ ٤٠ مليون جنيه (بدون وجه حق كما جاء في تقرير هيئة الرقابة الإدارية) لإنشاء جامعة النيل، والسؤال هو: ما العائد المتوقع من هذا الدعم السخى على تطوير خدمات التليفون الأرضي من خريجي جامعة النيل؟، كان من الممكن تفهم أن تتبرع الشركة المصرية للاتصالات للجامعات الحكومية عرفانا بدورها في إعداد المهندسين الذين بنوا الشركة ... أما أن تقدم دعما لجامعة خاصة فهذا غير مفهوم في الوقت الذى تعانى فيه الشركة من مشاكل مالية وتردى الأرباح. للأسف المصرية للاتصالات لم تحصل على أي مقابل ولا يرتجى من تبرعاتها أي عائد.

قبيل ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ كان الجهاز المركزي للمحاسبات قد بدأ في التحقيق في هذه التجاوزات.

كيف تم الترويج والتسويق لجامعة النيل

عن الترويج لجامعة النيل أثناء الرحلات السنوية لوزير الاتصالات والتي كان يصطحب فيها العشرات من الصحفيين الذين يدافعون اليوم باستماته عن مشروع الدكتور نظيف.

من مقال الأستاذ سعد هجرس بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٧

أنه أثناء مرافقتي للبعثة المصرية الكبيرة التي رأسها وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور طارق كامل إلى كندا بالتنسيق مع مجلس الأعمال المصري الكندي برئاسة المهندس معتز رسلان، ثم إلى العاصمة الأمريكية واشنطن بالتنسيق مع غرفة التجارة الأمريكية في مصر برئاسة عمر مهنا.

وكان من الممكن أن يتحدث عن جامعة النيل التي تدعمها وزارته وترعاها، لكنه حسنا فعل باصطحابه للدكتور طارق خليل والدكتور أسامة المصيلحى اللذان تحدثا في المدن الكندية والأمريكية عن جامعة النيل بتواضع وثقة وأوضحا الآتي:

ان فكرة الجامعات الخاصة ظهرت كمخرج من أزمة التعليم الجامعي. لكنها للأسف الشديد ظلت جامعات تستهدف الربح في المقام الأول. وينسب الدكتور خليل والدكتور مصيلحى الفضل للدكتور أحمد نظيف – عندما كان وزيرا للاتصالات – في تحريك هذه الأفكار عام ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ثم الدكتور طارق كامل عندما خلف نظيف في الوزارة (لاحظ التوافق الزمنى لهذه الفترة مع وضع حجر أساس مدينة زويل).

بدأ العمل في جامعة النيل على مستوى الدراسات العليا، وخصصت لها الحكومة ١٢٧ فداناً في مدينة الشيخ زايد، وجارى حالياً تشييد مباني الجامعة وتم إنفاق ثلث مليار جنيه حتى الآن على هذه الإنشاءات، كما أن هناك مؤسسة تابعة للمجتمع المدني، هي المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي، ترعى هذه الجامعة. وكان أول رئيس لهذه المؤسسة هو العالم الجليل الدكتور إبراهيم بدران، ورئيسها الحالي هو المهندس عقيل بشير رئيس الشركة المصرية للاتصالات، وتضم كوكبة من سيدات ورجال الأعمال والصناعة يقومون حالياً بعمل مجلس أمناء الجامعة.

من التخوفات التي تهدد جامعة النيل أن هذه البيروقراطية هي نفسها التي أعاقت تنفيذ مشروع الدكتور أحمد زويل لبناء جامعة علمية وتكنولوجية في مصر، وبالمناسبة فان نفس الأرض التي يقام عليها الحرم الجامعي لجامعة النيل هي نفس الأرض التي تم تخصيصها من قبل لجامعة الدكتور زويل. (ولو أن الدكتور خليل والدكتور مصيلحى يريان أسباب أخرى لتعثر مبادرة زويل، منها أن الطرفين - أي الحكومة وزويل- كانت توقعاتهما مبالغ فيها، وأن زويل عالم والعلم مختلف عن التكنولوجيا، ففي المؤسسة العلمية تنفق على العلم كثيراً وتحصد الثمار متأخراً، أما جامعة النيل فتقوم على التكنولوجيا أكثر، والثورة التي حققها بيل جيتس مثلا لم تكن نتيجة بحث علمي بقدر ما كانت تكنولوجياً. ولهذه متطلبات ولتلك متطلبات أخر).

التخوف الآخر هو أن هذه الجامعة ظهرت إلى حيز الوجود في عهد الدكتور نظيف وبفضل تشجيع فريق تكنولوجيا المعلومات وثيق الصلة به. فماذا سيحدث لها بعد أن ينتهي تاريخ صلاحية حكومة نظيف في يوم سيأتي عاجلاً أو آجلاً؟ (خاصة وان الخبرة المصرية تقول لنا أنه ما من حكومة حافظت على مشروع كبير بدأته الحكومة السابقة عليها رغم أن كلها حكومات الحزب الوطني؟)

من صاحب فكرة إنشاء جامعة النيل

تقول أدبيات جامعة النيل بخصوص نشأة فكرة الجامعة:

قبيل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أقامت جامعة النيل حفلا في دار الأوبرا المصرية في أبريل ٢٠١٠ للاحتفال بإنجازاتها وفى هذا الحفل قام رئيس الجامعة بتقديم الشكر إلى "مؤسسي الجمعية المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي" للوقوف وراء مبادرة انشاء (النيل) والعطاء الوفير المتجدد وعلى رأسهم الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء والدكتور طارق كامل راعى جامعة النيل والمهندس عقيل بشير الرئيس الحالي للمجلس. وقام الدكتور طارق كامل وزير الاتصالات بتقديم شهادات تقدير من الجامعة النيل الى عدد من رؤساء الشركات الكبيرة في مصر وعلى رأسهم الشركة المصرية للاتصالات وموبنيل وفودافون واتش اس بى سى وشركة انتل. ولم يذكر اسم الدكتور إبراهيم بدران من قريب أو بعيد.

وفى الوقت الذي كان بندول الأحداث فيه يتجه إلى تراكم الزخم الثوري لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ قام أعضاء المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي الذي أنشأ جامعة النيل بالتنازل التام والغير مشروط عن الأرض والمباني وأموال التبرعات لصندوق تطوير التعليم وتم ذلك بطلب من الدكتور نظيف بعد إقالته في ٢٩ يناير ٢٠١١ والدكتور طارق كامل وزير الاتصالات في حكومة شفيق الأولى. في هذا الوقت اختفت جميع أصوات المنتفعين من جامعة النيل.

وعندما بدأت جحافل الثورة المضادة تجمع فلولها وتستعين بخبرات من الماضي السحيق وصولا إلى التنظيم الطليعي بدأ الحديث يتصاعد عن أن لا تأخذوا جامعة النيل بذنب نظيف وأن نظيف ليس مؤسس الجامعة وأن فكرة الجامعة تعود إلى الدكتور إبراهيم بدران وزير الصحة الأسبق وأول رئيس لمجلس أمناء الجامعة ليتم استغلال الرجل بما يتمتع به من احترام في الهجوم على الدكتور زويل. وفيما يلي توضيح لدور الدكتور بدران وأنه ليس له أي علاقة بالفكرة وأن جامعة النيل هي أكبر سرقة أكاديمية في تاريخ البشرية.

من منشور جامعه النيل بين سطور الجزء الأول:

إن جامعة بمستوى جامعة النيل لم تنشأ بمحض الصدفة، بل إن الهدف من إنشائها تطوير التكنولوجيا في مصر في زمن بات التنافس العالمي فيه مبنيا بشكل خاص على مدى التطور في مجال التكنولوجيا قبل أي مجال آخر. ولقد مضى زمن على ظهور فكرة إنشاء جامعة النيل ففي عهد الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق اقترح أحد رجال الاعمال التكفل بإنشائها مقابل مشروع عقاري وقوبل بالرفض لعدم استيفائه الشروط القانونية. تجددت الفكرة علي يد الدكتور احمد اسماعيل خريج جامعة MIT الامريكية التي تعد من أكبر الجامعات التكنولوجية في العالم ليتم انشاء جامعة مصرية موازية لجامعة MITفعرض الفكرة ومعه الدكتور علي الشافعي رئيس صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية علي الدكتور عاطف عبيد الذي رحب بها وقام بتحويل الملف الي الدكتور احمد نظيف وزير الاتصالات حينها فاهتم بدوره بالموضوع، وعقد ورشة عمل ضمت أكثر من ٣٠ عالما مصريا في تخصصات مختلفة.

والحقيقة: أن وزارة الدكتور عاطف عبيد تشكلت في ٥ أكتوبر ١٩٩٩ وتم وضع أساس مدينة زويل في ٢٠٠٠/١/١. أي أن فكرة مدينة زويل سبقت هذا الادعاء الكاذب.

واقترح الدكتور احمد اسماعيل أولا، أن تنشأ هيئة لإدارة الجامعة تستعين بخبرات الجامعات الاجنبية في الادارة في مقابل مالي، وان تتولي وزارة الاتصالات الاشراف على الجامعة وهيئة الادارة. ثم طفت فكرة المحامية مني ذو الفقار بأن يتم انشاء جمعية اهلية (غير هادفة للربح ولا مستفيد شخصي منها) تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية تتولى إنشاء الجامعة وإدارة شئونها حتى صدور قانون للجامعات الأهلية (الغير هادفة للربح) وشرحت اسانيدها القانونية وتم اختيار الدكتور ابراهيم بدران وزير الصحة الاسبق لرئاسة الجمعية الأهلية.

الحقيقة: هذا يعنى كذب الادعاء بأن الدكتور إبراهيم بدران هو صاحب الفكرة.

وجاء تأكيد ذلك أخيرا بما كتبه الدكتور سمير إبراهيم شاهين زميل الدكتور نظيف لمدة ٤٠ سنة وأحد أقرب اصدقائه على صفحته في الفيس بوك بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٤ حيث كتب:

" اخيرا فكرة الدكتور نظيف أصبحت واقعا. اول دفعة تتخرج من الجامعة. اتهم دكتور نظيف باتهامات كثيرة في جامعة النيل جميعا اتهامات فارغة ليس لها أصل. من الاول تم تشكيل مجلس او مجموعة أمناء لجامعة النيل من العلماء والمثقفين ولم يكن دكتور نظيف في اي وقت مالك لجامعة النيل حيث لا يملكها أحد.

حرب خلال ثلاث سنوات على جامعة النيل بدون سبب معروف في بعض الحالات جهل من الشخص المهاجم وفي احيانا اخري مغالطات.

المهم الان ان جامعة النيل هي اول جامعة أهلية كان صاحب فكرة إنشاؤها دكتور نظيف. لن يأخذ أحد منه هذا الفضل سواء أحضر احتفال التخرج ام لم يحضر ولكن المهم ان فكرته التي دعا لها وبدا إنشاؤها تحققت بعد كفاح طويل ضد الجهل والمغالطات وسوء النية ".

مبروك لجامعة النيل ومبروك للدكتور نظيف". وبذلك برح الخفاء وظهرت الحقيقة أن الدكتور نظيف فكر في إنشاء الجامعة لتحل محل مشروع زويل وعلى نفس الأرض وهي بذلك أكبر سرقة أكاديمية في تاريخ البشرية.

إنجازات جامعة النيل

بعد عامين من إنشاء جامعة النيل وقبل عشرة أشهر من قيام الثورة أقامت جامعة النيل حفلا بالأوبرا في أبريل ٢٠١٠ للاحتفال بإنجازاتها وقال رئيس الجامعة: "ان الجامعة تمكنت خلال عامين من انشاءها بنشر ٦٦ بحثا في مجلات علمية عالمية وقدم علماؤها ٧٠ بحثا إلى مؤتمرات عالمية محكمة وحصلت الجامعة على ٧ براءات اختراع وأنشأت ٦ مراكز بحثية عالية المستوى منها مركز علوم المعلوماتية ومركز أبحاث التنافسية ومركز الابتكار وريادة الاعمال ومركز نظم النقل الذكية ومركز مواد النانو".

وبعد أربع سنوات من إنشائها يسجل موقع الجامعة على الإنترنت تخريج ٤٠٠ طالب ماجستير في أربع سنوات. أي بمعدل مناقشة رسالتين كل أسبوع. وأفاد رئيس جامعة النيل بأن الجامعة أنجزت ٤٧٠ بحثا. وفى الحفل الذي حضره المهندس إبراهيم محلب في يونيو ٢٠١٤ لتخريج أول دفعة من حاملي البكالوريوس تم الاحتفال بتخرج عدد آخر من حملة الماجستير.

وإذا حاولت أن تتعرف على أي بيانات أخرى فلن تجد أي ذكر لبيانات هذه الرسائل البحثية. موضوعاتها .. من قام بها؟ .. من أشرف عليها؟ .. من ناقش هذه الرسائل؟ .. من إستفاد بهذا العدد الكبير من البحوث؟ .. ثم تتساءل لماذا لا نوضع هذه البحوث على موقع الجامعة؟

الحقيقة أنه في الظروف الصعبة للجامعات المصرية التي يتم الإنفاق فيها على البحوث من جيوب الباحثين. وبينما تتدفق التبرعات السخية على جامعة النيل لنيل رضاء الدكتور نظيف للحصول على امتيازات تفوق قيمة التبرعات عشرات المرات. هذه التدفقات النقدية على الجامعة توفر لجامعة النيل في هذه المرحلة التي يتم فيها تسويق الجامعة إمكانية تقديم منح كاملة للطلبة الباحثين في مراكز البحث العلمي والتطوير وتشمل كافة المصاريف ومرتب شهري للباحثين (كما هو مسجل على موقع الجامعة). ونتيجة لهذه المزايا المادية المغرية تم جذب العديد من خريجي الجامعات المصرية الذين يقومون بأبحاث في جامعاتهم إلى جامعة النيل حتى يتم تسجيل هذه البحوث باسم جامعة النيل. إننا في الحقيقة أمام سرقات للبحوث من الجامعات المصرية حيث يتم جذب الباحث والأستاذ وموضوع البحث من (تسمى هذه العملية لخطف الكفاءات في عالم البزنس بما يعرف ب head hunting). كان الغرض من هذه العملية الغير سوية التعجيل بإنجاز أكبر عدد من البحوث في فترة وجيزة تحسبا للمحاسبة بعد ترك الدكتور نظيف للوزارة (موقع

الجامعة على الإنترنت يسجل أنها قدمت أكثر من ٢٣١ منحة كاملة للطلبة الباحثين في مراكز البحث العلمي والتطوير وتشمل كافة المصاريف ومرتب شهري للباحثين).

كما أن الجامعة التي تدعى أنها أنشأت مراكز أبحاث على مستوى عالمي في مجال التكنولوجيات اللاسلكية، والنانو تكنولوجيا والمعلوماتية وتصميم الدوائر الالكترونية الدقيقة، وهندسة البرمجيات، لخدمة الخطة القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تمنح درجات الماجستير في تخصصات لا تمت للاتصالات بأية صلة. وعلى سبيل المثال منحت الجامعة درجة الماجستير في موضوع تصميم شبكات البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي للباحث أحمد عاطف الحاصل على البكالوريوس من أكاديمية الشروق تخصص مدني بمنحة كاملة تشمل الإعفاء من المصروفات مع مرتب شهري. ما هي العلاقة بين هذا الموضوع ومراكز الأبحاث المذكورة؟ وكم عدد الدرجات العلمية المماثلة التي منحتها الجامعة من ميزانية وزارة الاتصالات دون أن فائدة تعود على الوزارة.

إذا حاولت أن تتعرف على إنجازات جامعة النيل من خلال موقع الجامعة فلن تجد إلا صفحة أشبه بصفحة الحوادث وموضوعات مثل "جامعة النيل وتصفية الحسابات" و "لازم نضحي بالأم علشان الجنين يعيش".. وليس هناك أي ذكر لحوالي ٥٠٠ رسالة ماجستير التي يدعى القائمون على الجامعة أنها تمت بالجامعة ولا ٦٠٠ بحث ولا ٣٠٠ ورقة بحثية.

ليتنا نرى تفصيلا لهذه الأبحاث العلمية العديدة المأخوذة عنوة أو عن طيب خاطر من الجامعات المصرية لتنسب لجامعة النيل من وزارة التعليم العالي.

الجريمة الكاملة لاغتيال حلم الدكتور زويل

البلطجة الفكرية التي مارسها النظام السابق تجاه مشروع الدكتور زويل يوضحها مقال الأستاذ لويس جريس في مجلة صباح الخير بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١٢ وجاء فيه:

بدأت الأحداث عام ١٩٩٩ عندما أعلنت الأكاديمية في السويد فوز الدكتور أحمد زويل الأمريكي من أصل مصري بجائزة نوبل في الكيمياء لأبحاثه بجامعة كاليفورنيا -تك والتي جعلته وفريق البحث يتوصلون إلى تصوير حركة الخلية بالفيمتو ثانية.

وهذا الاكتشاف العلمي جعل الدكتور أحمد زويل معروفا على مستوى العالم.

وقد قام الرئيس السابق بتكريم الدكتور زويل بمنحه وسام قلادة النيل، تماما كما فعل مع أستاذنا نجيب محفوظ وأيضا فيما بعد مع الدكتور محمد البرادعي.

وتحدث الدكتور زويل مع الرئيس السابق حسنى مبارك عن أهمية التقدم العلمي والأبحاث العلمية، وأنه لا توجد دولة تقدمت بدون تقدمها في الأبحاث العلمية.

ويومها أحال الرئيس السابق محمد حسنى مبارك موضوع التقدم العلمي إلى الدكتور عاطف عبيد رئيس وزراء مصر حينذاك.

وتناقلت الأنباء أخبارا عن الدكتور زويل الذي دعي إلى قطر ليقيم المشروع المصري للتقدم العلمي في قطر بدلا من مصر التي لم توفر طلبات الدكتور أحمد زويل.

وتغيرت حكومة عاطف عبيد وجاء لرياسة الحكومة الجديدة الدكتور أحمد نظيف الذي كان وزيرا للاتصالات في حكومة عاطف عبيد.

وتولى وزارة الاتصالات في حكومة أحمد نظيف الدكتور طارق كامل -شفاه الله وعافاه، وتولى الشركة المصرية للاتصالات المهندس عقيل بشير اللذان دعما جامعة النيل.

وكانت الأنباء مازالت تتواتر هنا وهناك حول زيارات يقوم بها الدكتور أحمد زويل إلى بعض البلدان العربية وبعض بلدان آسيا، ويبدو أن الصحافة في كل مكان يحل به الدكتور أحمد زويل تسأله عن المشروع الذي قدمه للحكومة المصرية للنهوض بالبحث العلمي وماذا تم فيه ؟! ويبدو أن ردوده لم تعجب المسئولين المصريين في حكومة أحمد نظيف!

فقد بدأ الحوار بين عدد من العلماء المصريين الذين يشغلون مناصب مهمة في جامعات أمريكا وكندا، وبين الدكتور أحمد نظيف، ومعظمهم كانوا زملاء له في كلية الهندسة جامعة القاهرة حول إمكانية تحقيق المشروع الذي كان ينوى دكتور زويل تحقيقه في مصر وتأخر تنفيذه ولا أحد يصرح بأسباب التأخير لا الدكتور أحمد زويل يفصح ولا الدكتور عاطف عبيد يتكلم ولا الدكتور أحمد نظيف يشير إلى ذلك الملف على الإطلاق!

ويبدو أن أحدا من العاملين في القصر الجمهوري طرح على الدكتور أحمد نظيف سؤالا على هذا النحو: "هوا اللي كان هايعمله دكتور زويل مش ممكن يعمله بعض علمائنا المنتشرين في جامعات أمريكا وكندا؟"

عند هذه النقطة اعتبر الدكتور أحمد نظيف أن هذا التصريح من المسئول في القصر الجمهوري يعطى نورا أخضر للبدء في تحقيق مشروع الدكتور أحمد زويل بدون زويل.

وجاء الدكتور طارق خليل الذي يشغل منصب رئيس قسم الميكانيكا في إحدى جامعات فلوريدا بأمريكا. والدكتور أسامة مصيلحى من جامعة كونكورديا الكندية وكان شقيقه وزيرا في وزارة أحمد نظيف، وآخرون من جامعات أمريكا وإنجلترا وفرنسا ليكونوا فريق عمل لإقامة جامعة بحثية تعتمد على الطلبة والطالبات المتفوقين من خريجي الجامعات المصرية ليكونوا نواة للتقدم العلمي في جامعة جديدة أطلق عليها جامعة النيل.

واتخذت جامعة النيل مقرا لها في القرية الذكية، حيث كان الدكتور أحمد نظيف يباشر عمله من خلال مكتبه في القرية الذكية، وبدأت النقود تتدفق على مشروع جامعة النيل من وزارة الاتصالات وشركات الاتصالات ومن البنوك الرئيسية في مصر مثل الأهلي وبنك مصر والقاهرة وبنك إسكندرية إلى آخر سلسلة البنوك بسخاء!

كما أن رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف اقتطع ١٢٧ فدانا من الأرض التي خصصها الدكتور عاطف عبيد لمشروع مدينة زويل العلمية وهي ٣٠٠ فدان بمدينة السادس من أكتوبر وخصصها لجامعة النيل.

ولأن الدكتور نظيف أخذ الضوء الأخضر من رئاسة الجمهورية في إقامة مشروع يحل مكان مشروع مدينة زويل ويسمى جامعة النيل، فحشد العلماء المصريين من الخارج وسارع بتوفير الميزانية التي مكنتهم من

إقامة مباني جامعة النيل في السادس من أكتوبر، والمشروع بدأ عام ٢٠٠٦، وتم افتتاح جامعة النيل بمدينة السادس من أكتوبر في العام الدراسي ٢٠٠٨.

إنتهى الإقتباس

ما حدث عبارة عن سرقة حلم الدكتور زويل وسرقة فكرته الأساسية واغتياله معنويا وهي جريمة ملكية فكرية في المجتمعات المتحضرة يتم ملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم وإسقاط الاعتبار عنهم حتى وإن اتخذوا من بلطجة الدولة ستارا لجريمتهم. وبسقوط النظام في ١١ فبراير ٢٠١١ حاول الجناة التخلص من آثار جريمتهم بالتنازل الغير مشروط عن جميع مخصصات جامعة النيل وهم الآن إما هاربون بالخارج أو قابعون في السجون تاركين ورائهم عشرات الضحايا من طلاب جامعة النيل الذين كان عليهم أن يخوضوا معركة الحفاظ على مستقبلهم وكما قال الدكتور طارق خليل رئيس جامعة النيل: "لا تأخذوا جامعة النيل بذنب نظيف".

مع دعوات الملايين للدكتور زويل بالشفاء ندعو الله أن يعوضه عما تعرض له من إساءة ونكران للجميل ونذكره بأن ذلك ما يلاقيه أصحاب الرسالات السامية من قوى الظلام ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قصة رجلين

هذه قصة رجلين أتيح لأحدهما سلطة منصب عزيز مصر فهوت به إلى أسفل السافلين وكافح الآخر بكفاءتـه الشخصية فارتفعت به إلى أعلى عليين.

هى قصة تغول القاهرة على الأقاليم .. لأن كل ما تنتجـه الأقـاليم يجـب أن يـؤول إلى القـاهرة وتحـرم منـه أقاليم مصر. لقد رأينا خمسة من الرياضيين من مدينة الإسكندرية يحرزون خمس ميـداليات منهـا ميداليـة ذهبية لأول مرة في دورة الألعاب الأولمبية بأثينا عام ٢٠٠٤ ثم حساب النتيجة لصالح القاهرة وجمال مبـارك لأن كل انتصار هو (من أجلك أنت) وأي قهر وظلم وخسارة هي قدر للمواطن المصري.

هي قصة الموظف العام الذي تغنيه السلطة عن السعي (وأن ليس للإنسـان إلا مـا سـعى) والمـواطن الـذي ينحت في الصخر ويكد في العلم ويحرز نجاحا باهرا يهز العالم بينما لا يسبب أي اندهاش في عاصمة بلاده.

هي قصة رجل الحاشية القريب من الفرعون عندما يسـتولى عـلى متـاع الفـلاح الفصـيح القـادم مـن وادى النطرون إلى العاصمة.

أحد الرجلين هو الدكتور أحمد نظيف خريج كلية الهندسة جامعة القـاهرة ورئـيس وزراء مصرـ عنـد قيـام ثورة الشباب في ٢٥ يناير ٢٠١١ ويحاكم على جرائم الفساد والاستيلاء على المال العام وسجن لمـدة عـامين في حدث هو الأول لرئيس وزراء مصري. وأمـا الاخـر فهـو الـدكتور أحمـد زويـل خـريج كليـة العلـوم جامعـة الإسكندرية والأستاذ في جامعة كالتك الأمريكية والحاصل على جائزة نوبل للكيمياء عام ١٩٩٩ والحاصل على قلادة النيل العظمى ضمن قائمة من جوائز التقدير العالمية والذي تدق له الأجراس أينما حل على ما حققـه للبشرية من تقدم وما أسهم به في الحضارة الإنسانية.

حمل شهر أكتوبر ١٩٩٩ أخبارا سارة للمصريين بإعلان الأكاديميـة الملكيـة السـويدية يـوم الخمـيس ٢١ مـن الشهر عن حصول الدكتور أحمد زويل على جائزة نوبل في الكيمياء كـأول عـربي يحصـل عـلى هـذه الجـائزة ليثبت أن الجينات المصرية تحمل من الصفات الوراثية الممتازة ما لا يقل عـن مثيلاتهـا في الأجنـاس الأخـرى وأن المصريين والعرب المعاصرين يساهمون في الحضارة العالمية بمثل ما ساهم أسلافهم في الماضي.

كذلك حمل نفس الشهر أخبارا سارة بحدوث صـدفة لم تكـن متوقعـة حتـى في أكـثر أحـلام الـدكتور أحمـد نظيف تفاؤلا ووردية بتعيينه وزيرا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهي وزارة لم تكن موجودة أصلا وقام هو باستحداثها في وزارة الدكتور عاطف عبيد التي حلفت اليمين القانونية يوم الثلاثاء الخامس مـن أكتـوبر ١٩٩٩.

وفى ١٦ ديسمبر ١٩٩٩ تلاقى الرجلان في حفل منح قلادة النيل العظمى للدكتور أحمد زويـل ثـم تلاقيـا مـرة أخرى بعد ذلك بأسبوعين في أول يناير عام ٢٠٠٠ عند وضع حجر أساس المشرـوع القـومي للنهضـة العلميـة (مدينة زويل).

مسار كل منهما قبل تلاقيهما في حفل وضع حجر الأساس

التحق أحمد زويل بكلية العلوم جامعة الاسكندرية عام ١٩٦٣ وحصل على بكالوريوس العلوم قسم الكيمياء عام١٩٦٧ بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف ثم حصل بعد ذلك على شهادة الماجستير من جامعة الإسكندرية

وبدأ الـدكتور أحمـد زويـل مسـتقبله العمـلي كمتـدرب في شركـة "شـل" في مدينـة الإسـكندرية عـام ١٩٦٦ واستكمل دراساته العليا بعد ذلك في الولايات المتحدة حيث حصـل عـلى شـهادة الـدكتوراه عـام ١٩٧٤ مـن جامعة بنسلفانيا

وبعد شهادة الدكتوراه، انتقل الدكتور زويل الي جامعة بيركلي بولاية كاليفورنيا وانضم لفريق الأبحاث هناك. وفي عام ١٩٧٦.عين زويل في كلية كالتك كمساعد أسـتاذ للفيزيـاء الكيميائيـة وكـان في ذلـك الوقـت في سـن الثلاثين

وفي عام ١٩٨٢ نجح في تولي منصب أستاذا للكيمياء وفي عام ١٩٩٠ تم تكريمه بالحصول على منصب الأسـتاذ الأول للكيمياء في معهد لينوس بولينج

وفي سن الثانية والخمسين فاز الدكتور أحمد زويل بجائزة بنيامين فرانكلين بعد ابتكاره نظـام تصـوير سريـع يعمل بالليزر في فترة زمنية صغيرة جـدا تعـرف باسـم "الفيمتـو ثانيـة" أو "Femto-Second" وهـي وحـدة

زمنية تقدر بكسر صغير من الثانية، ولقد تسلم جائزته في احتفال كبير حضره ١٥٠٠ مدعو من أشهر العلماء والشخصيات العامة مثل الرئيسان الاسبقان للولايات المتحدة الامريكية جيمي كارتر وجيرالد فورد وغيرهم.

وفي عام ١٩٩٩ حصل الدكتور أحمد زويل على جائزة نوبل في الكيمياء وبذلك يكون أول عالم عربي يفوز بتلك الجائزة في الكيمياء منذ أن فاز بها الأستاذ نجيب محفوظ عام ١٩٨٨ في الأدب والرئيس الراحل محمد أنور السادات في السلام عام ١٩٧٨.

شغل الدكتور أحمد زويل عدة مناصب أهمها الأستاذ الأول للكيمياء في معهد لينوس بولينج وهو أعلى منصب علمي جامعي في أمريكا.

وتهدف أبحاث الدكتور زويل إلي تطوير استخدامات أشعة الليزر للاستفادة منها في علم الكيمياء والأحياء، أما في مجال تصوير الفيمتو الذي تم تطويره مع فريق العمل بجامعة كالتك فإن هدفهم الرئيسي حاليا هو استخدام تكنولوجيا الفيمتو في تصوير العمليات الكيميائية وفي المجالات المتعلقة بها في الفيزياء والأحياء.

نشر الدكتور زويل أكثر من ٣٥٠ بحثاً علمياً في المجلات العلمية العالمية المتخصصة مثل مجلة ساينس ومجلة نيتشر وورد اسمه في قائمة الشرف بالولايات المتحدة التي تضم أهم الشخصيات التي ساهمت في النهضة الأمريكية. وجاء اسمه رقم ١٨ من بين ٢٩ شخصية بارزة باعتباره أهم علماء الليزر في الولايات المتحدة (تضم هذه القائمة ألبرت أينشتاين، وألكسندر جراهام بيل.

حصل أحمد نظيف على درجتي البكالوريوس والماجستير في تخصص الهندسة الكهربية في قسم الإلكترونيات والاتصالات بكلية الهندسة جامعة القاهرة عامي ١٩٧٣ و١٩٧٦ وعلى الدكتوراه في علوم الحاسب في جامعة مكغيل الكندية عام ١٩٨٣ وعمل كمدرس ثم أستاذ مساعد في قسم هندسة الحاسبات بهندسة القاهرة. وكما يفعل بعض الأساتذة الجامعيين في العقود الأخيرة ترك الدكتور نظيف عمله بجامعة القاهرة في سن الأربعين ليعمل مديرا لقطاع الاتصالات بمركز دعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء تحت رئاسة الدكتور هشام الشريف.

في مصر المنصب يذهب دائما إلى الإستبن (المرشح الاحتياطي). ففي الأيام الأخيرة لوزارة الدكتور كمال الجنزوري نشأت أزمة بينه وبين الدكتور هشام الشريف مما أدى إلى حرمان هشام الشريف من الإنضمام إلى وزارة الدكتور عاطف عبيد عام ١٩٩٩ كوزير لوزارة مقترحة للتنمية الإدارية (باستخدام تكنولوجيا المعلومات) وكان الدكتور نظيف الذي لم يكن يحلم بأي منصب حكومي رفيع هو البديل للدكتور هشام

الشريف. وفى ليلة تشكيل الوزارة طلب الدكتور نظيف إضافة قطاع الاتصالات إلى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وهو ما يعرف بخلطة نظيف وسميت الوزارة المقترحة باسم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولا توجد وزارة مماثلة في أي دولة من دول العالم.

مسار كل من الرجلين بعد حفل وضع حجر الأساس

عند وضع حجر أساس مدينه زويل على مساحة من الأرض مخصصة لوزارة الاتصالات كان الدكتور نظيف لايزال يحتفل بفرحة توليه الوزارة على غير توقع ومن المرجح أنه مرت بذهنه لبرهه الذكريات القريبة بدوره الهامشي في مركز دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء وكيف تحققت الأفكار الكبيرة لرئيسه السابق الدكتور هشام الشريف مثل معهد تكنولوجيا المعلومات وجمعية ريتسك للتعليم التي تشرف على برنامج ماجستير إدارة الأعمال مع جامعة ماسترخ الهولندية بالإضافة إلى مركز دعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء ويقال أيضا أن مشروع القرية الذكية من بنات أفكاره .. وها قد حضر الدكتور زويل بفكرته الأكبر لمشروع كامل للنهضة العلمية. ماذا يتبقى له لينجزه وينسب إليه ومتى ستأتي فكرة كبرى من بنات أفكاره؟ كأنه كتب عليه أن يظل هامشيا. والتقطت الكاميرا خيبة الأمل التي أحس بها لوهلة إلا أنه سرعان ما تناسى هذه الخواطر ولم يدع احتفال تأسيس المدينة يعكر عليه فرحة توليه الوزارة التي ما كانت تخطر على باله قبل ثلاثة أشهر.

للسلطة في مصر مفعول طاغي بالقوة. وبمرور الوقت وبعد أن أصبح يأمر فيطاع تزايد إحساسه بالقوة وتنامت ثقته بنفسه. وفى أجواء الفساد التي سادت وزارة عاطف عبيد ومع تكوين لجنة السياسات وظهور بوادر مشروع التوريث والبحث عن حزمة مشروعات ترويجية لتسويقه كان على كل وزارة أن تقترح بعض المشروعات ضمن الحزمة الترويجية للتوريث. وبالنسبة للدكتور نظيف كانت أفكار مشروعات القرية الزكية ومدينة زويل التي لم تتحقق بعد مرشحة للاستخدام في الحزمة الترويجية إذا أمكن تطويعها بالطريقة التي يؤيدها النظام. ويبدو أن مشروع الدكتور زويل كان عصيا على التطويع ضمن حزمة التوريث مما جعل السلطات تضع العقبات أمام تنفيذ المشروع. في نفس الوقت بدأت الاتصالات بين بعض البلاد العربية والدكتور زويل للاستفادة من خبراته الكبيرة في تنفيذ مشروعات علمية بها فبد الأمر للمراقبين أن الدكتور زويل يقابل بالترحاب خارج وطنه وبالفتور في وطنه. وتحول الفتور إلى قطيعة وادعى النظام أن الدكتور زويل يواجه صعوبة كبيرة في جمع التبرعات لتنفيذ مشروعه.

وبدأ تنفيذ سيناريو لتنفيذ المشروع بطريقة يبدو فيها الدكتور نظيف بريئا من تهمة سرقة فكرة مشروع زويل فقيل أن شخصية كبيرة في القصر الرئاسي استفسرت عن إمكانية تنفيذ مشروع زويل بواسطة بعض العلماء المصريين المنتشرين في كندا وأمريكا. واعتبر نظيف أنه حصل على الضوء الأخضر للاستيلاء على الفكرة وتأسيس جمعية أطلق عليه "المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي" لتنفيذ المشروع.

وحضر الدكتور طارق خليل الذي كان يشغل منصب رئيس قسم الميكانيكا في جامعة ميامي بفلوريدا بأمريكا. والدكتور أسامة مصيلحى من جامعة كونكورديا الكندية، وآخرون من جامعات أمريكا وإنجلترا وفرنسا ليكونوا فريق عمل لإقامة جامعة بحثية تعتمد على الطلبة والطالبات المتفوقين من خريجي الجامعات المصرية ليكونوا نواة للتقدم العلمي في جامعة جديدة أطلق عليها جامعة النيل.

وخصص الدكتور نظيف لجامعة النيل مقرا في القرية الذكية، حيث كان يباشر عمله من خلال مكتبه، وبدأت النقود تتدفق على مشروع جامعة النيل من وزارة الاتصالات ومن شركات الاتصالات ومن شركة بريتش بتروليم ومن البنوك الرئيسية في مصر مثل الأهلي وبنك مصر والقاهرة وبنك إسكندرية إلى آخر سلسلة البنوك بسخاء!

تم افتتاح جامعة النيل ١١ يناير ٢٠٠٧ وبدأ العمل في جامعة النيل تحت رعاية الدكتور نظيف وقام بالدعوة إلى حفل الافتتاح الدكتور طارق كامل وزير الاتصالات. وبعد ذلك بعامين أقامت الجامعة حفلا موسيقيا بدار الأوبرا في ٢١ أبريل ٢٠١٠ للاحتفال بمنح ٤٠٠ درجة ماجستير ونشر٦٦ بحثا في مجلات علمية عالمية وقدم علماؤها ٧٠ بحثا إلى مؤتمرات عالمية محكمة وحصلت الجامعة على ٧ براءات اختراع (ولذلك حديث آخر).

من جهته ومنذ اللحظة التي تم فيها وضع حجر الأساس للمدينة واجه الدكتور زويل ثلاث عقبات منها الفساد الضارب في حكومة عاطف عبيد والتربص والمراقبة والتضييق عليه من كهنة مشروع التوريث وأخيرا محاولات السطو على فكرته وتنفيذها لصالح عصابة العاصمة وبداخلها الحلقة المغلقة لبعض اساتذة جامعة القاهرة من محدودي الكفاءة الذين باعوا العلم وقفزوا على مواقع تنفيذية في السلطة. يوزعون على أنفسهم الجوائز المحلية ويحاربون النجاح والعبقرية التي تظهر في الأقاليم للإبقاء على مواقعهم قرب كرسي الحكم هذا بالإضافة إلى الكتيبة الإعلامية التي أحاطت بمنظومة الحكم ومشروع التوريث وفوق ذلك ثقافة المؤامرة التي تهيمن على الجميع وتستسلم إلى الاستنتاج الخاطئ أن العالم يتربص بمصر ويدبر لها المكائد.

عاود الدكتور زويل عمله البحثي والأكاديمي في بحوث متطورة مثل بحث الميكروسكوب رباعي الأبعاد وأسفرت ابحاثه عن منحه العديد من الجوائز العالمية منها قلادة بريستلي (٢٠١١).

بقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وإقالة وزارة الدكتور نظيف في ٢٩ يناير وسقوط النظام وسقوط مشروع التوريث في ١١ فبراير أصبح من الضروري التغطية على الفساد وإتلاف أدلته والتجاوزات التي ارتبطت بإنشائها وبطلب من الدكتور نظيف -ولم تكن هناك أي تهم قد وجهت إليه بعد- وبطلب من الدكتور طارق كامل -وكان ما يزال في موقعه وزيرا للاتصالات في حكومة شفيق الأولى والثانية- قام المهندس عقيل بشير رئيس مجلس الأمناء بالاتصال بجميع الأمناء وتنازل تنازلا غير مشروط عن جميع مخصصات الجامعة التي كانت حتى ١٩ فبراير ٢٠١١ جامعة خاصة بنيت بأموال الدولة وقبل أن تكتمل مؤامرة تحويلها إلى جامعة أهلية .. وبإعادة مخصصات وأموال وتجهيزات جامعة النيل إلى الدولة أفلت الدكتور أحمد نظيف من الاتهام بالسطو على المال العام وتم حفظ التحقيقات التي قام بها جهاز المحاسبات في نيابة الأموال العامة ليتم محاسبته على قضايا أخرى منها قضية التجاوزات في عقد اللوحات المعدنية للسيارات وتضخم الثروة التي تضم ثلاثة قصور في منتجع النخيل وقصرا في منتجع السليمانية وشقة فاخرة في فندق ومبنى سان ستيفانو وعقارات أخرى بعد أن كان يسكن في شقة متواضعة بالإيجار عندما كان مدرسا بهندسة القاهرة.

.

بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بثلاثة أشهر قامت حكومة الدكتور عصام شرف (أحد أساتذة جامعة القاهرة وعضو سابق في لجمة السياسات ويعرف بالتأكيد خفايا الأمور بخصوص جامعة النيل ويهمه إغلاق هذا الملف حتى لا تتم محاكمة نظيف وطارق كامل) بإعادة الأرض وما عليها من مباني مملوكة للدولة إلى الدكتور أحمد زويل. وصدر القرار الجمهوري بقانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا (مشروع مصر القومي للنهضة العلمية).

ويواجه الدكتور أحمد نظيف الذي يعتبر أحد رموز نظام مبارك ممانعة كبيرة من طلاب جامعة القاهرة للرجوع إلى موقعه الذي هجره فبل عشرين سنة بينما كان مدرسا في قسم هندسة الحاسبات بكلية الهندسة ليعود إليه كأستاذ متفرغ ويحاول الآن أن يختبر مدى تقبله مرة أخرى وأعتقد أنه يخطط إلى مغادرة البلاد لينعم بشيخوخة هادئة في كندا التي يحمل جنسيتها.

الحملة الإعلامية الشرسة على الدكتور زويل

لا تقتصر الكتيبة الإعلامية الضخمة التي تريد قلب الحقائق في مشكلة جامعة النيل على الفريق الذي كونه الدكتور نظيف والدكتور طارق كامل وتربى في حجر وزارة الاتصالات وكان يصاحبهما سنويا في رحلات طرق الأبواب للولايات المتحدة وكندا. وإنما يشمل أيضا رجال الإعلام من أولياء أمور الطلبة. الذين وجدوا في جامعة النيل بابا خلفيا للحصول على شهادة جامعية لأبنائهم ممن فشلوا في دخول الجامعات الحكومية. أو لا تنطبق عليهم شروط المجلس الأعلى للجامعات.

من بين هؤلاء وعلى رأس القائمة تقوم إحدى الشخصيات الإعلامية بالدور الرئيسي في مهاجمة الدكتور زويل. هذه الشخصية الإعلامية البارزة هي الدكتورة سهام نصار ولها طالبان بجامعة النيل وهي ترتبط بصلات وثيقة مع الجامعات الخاصة وتؤسس فيها أقسام الإعلام لمن لا يحملون أي مهارات إعلامية ولديهم فرصة العمل في القنوات الفضائية لرجال الأعمال بعد أن أصبح الإعلام وسيلة لإشاعة الفوضى في المجتمع ومهنة من لا مهنة له. وتشمل دائرة صداقاتها فريق كبير من الإعلاميين منهم على سبيل المثال لا الحصر المذيعة بثينة كامل التي تمنح نفسها لقب القائد الحصري لثورة ٢٥ يناير والمرشحة الرئاسية السابقة للثورة ونشوى الحوفى مديرة شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتي تطل علينا بإلحاح في شاشات التلفزيون المذيعة ريم ماجد التي تتشبه بكرستيان أنامبور.

تقود الدكتورة سهام نصار التي اخترعت الوطنية حملة إعلامية ضخمة لتشوية الدكتور أحمد زويل وتروج لنظرية المؤامرة وأنه جاء مبعوثا علميا للحكومة الأمريكية لتسخير الجهود البحثية شباب مصر لصالح الدولة الأمريكية. قامت الدكتورة سهام نصار بإعداد العشرات من البرامج التلفزيونية التي يتم تقديمها بواسطة المذيعات من معارفها لتقديم طلبة وأساتذة جامعة النيل كضحايا للدكتور زويل. كما أخرجت بنجاح تحسد عليه عملية اعتصام الطلبة وأظهرتهم كضحايا أمام المباني التي استردتها الحكومة.

لقد استدعت الخبرة التي اكتسبتها من العمل لنصف قرن في مجال الإعلام في إخراج مشهد مسرحي تبدو فيه شرطة الدولة تزاول العنف أثناء فض اعتصام الطلبة وأولياء الأمور عندما قامت الشرطة بتنفيذ الحكم القضائي بتمكين مدينة زويل من استعادة الأرض والمباني واستخدمت علاقاتها بمقدمي البرامج التلفزيونية من إذاعة مشاهد عنف الطلبة وأهاليهم في مواجهة الشرطة. هذه المشاهد هي التي أسست للعنف وتدمير المنشآت في الجامعات المصرية في مواجهة الدولة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤. والغريب أنها دبجت مقالا في الصحف تدعو فيه إلى إحراق طلبة الأزهر الذين فعلوا نفس فعلتها.

خاطبت الدكتورة سهام كل من يهمه الأمر من رؤساء الوزارات المتعاقبة بعد الثورة. وأعدت للدكتور الجنزوري بحثا متعمقا عن المؤامرة التكنولوجية التي ينفذها الدكتور زويل لتجنيد الباحثين المصريين لتنفيذ برامج البحوث الأمريكية وقامت بتزوير وثائق أمريكية مزورة لإثبات ذلك. وعندما تولى الإخوان الحكم بدأت بمغازلتهم لحل مشكلة طالبين من أقربائها فشلا في الالتحاق بالجامعات الحكومية والخاصة التحقا للدراسة بجامعة النيل ذات الشروط الميسرة والتي لا تشترط النجاح في الرياضيات في المرحلة الثانوية للقبول بالأقسام الهندسية ضاربة عرض الحائط بقوانين التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات (مرجع).

وبعد فشل مساعيها مع الإخوان وسقوط حكمهم انقلبت عليهم وطالبت بعمل محرقة (هولوكوست) لطلبة الإخوان الذين يزاولون العنف في جامعة الأزهر بل طالبت بإلغاء جامعة الأزهر في الوقت الذي يقوم فيه رئيس الجامعة التي تخرجت فيها باتهام الحكومة بالاستخدام المفرط للعنف (مرجع)

تطل علينا من عدة مناصب جامعية مرة من جامعة سوهاج ومرة من جامعة القاهرة وأخرى من جامعة حلوان ومن الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات بالمقطم ومن جامعة رجل الأعمال حسن راتب بسيناء وتنقل العملة الصعبة من مصر لتنفقها في تلهاسى بولاية فلوريدا الأمريكية وتتطاول مع ذلك على المصريين المغتربين الذين يحولون مدخراتهم بالعملة الصعبة إلى أرض الوطن وتزايد عليهم وتشكك في وطينتهم بحجة أنهم مزدوجي الجنسية.

تقول سهام في واحدة من تغريداتها عن إعلاميين لم يتماشوا مع مخططها للإساءة إلى الدكتور زويل:

"اعلاميون سقطوا بدفاعهم عن زويل من أجل السبوبة أو شرف صداقته: أحمد المسلماني، شريف فؤاد، مجدي الجلاد، خيري رمضان، خالد صلاح، منى الشاذلي، جويدة".

أما في الجانب المعادي لسهام نصار فيقف فيه من سقطوا في نظرها كما تقول في تغريده أخرى: "مشكلة جامعة النيل جعلت ناس كتير يسقطوا من نظرنا: محمد غنيم وأحمد عكاشة ومحمد أبو الغار ومنى ذو الفقار ومجدي يعقوب وعمرو سلامة وأحمد زويل".

إننا أمام نماذج لأبناء العادية من الفاشلين الذين صعد نجمهم خلال عصور الفساد فتدهورت أحوال الـوطن في العقود الماضية ولم ينجز سوى أصفار اليونيسكو والمونديال وهم يتطاولون على كل من ينجح ويحرز نصرا عالميا لوطنه حتى يبعدوه عن الوطن لتستمر سطوتهم على الدولة.

أكاذيب منشورات جامعة النيل تكشفها حقائق دامغة

منشور جامعه النيل بين سطور " كما تم توضيحها سابقا في هذا الكتاب " الجزء الأول:

إن جامعة بمستوى جامعة النيل لم تنشأ بمحض الصدفة، بل إن الهدف من إنشائها تطوير التكنولوجيا في مصر في زمن بات التنافس العالمي فيه مبنيا بشكل خاص على مدى التطور في مجال التكنولوجيا قبل أي مجال آخر. ولقد مضى زمن على ظهور فكرة إنشاء جامعة النيل ففي عهد الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق اقترح أحد رجال الاعمال التكفل بإنشائها مقابل مشروع عقاري وقوبل بالرفض لعدم استيفائه الشروط القانونية. تجددت الفكرة علي يد الدكتور احمد اسماعيل خريج جامعة MIT الامريكية التي تعد من أكبر الجامعات التكنولوجية في العالم ليتم انشاء جامعة مصرية موازية لجامعة MITفعرض الفكرة ومعه الدكتور علي الشافعي رئيس صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية علي الدكتور عاطف عبيد الذي رحب بها وقام بتحويل الملف الي الدكتور احمد نظيف وزير الاتصالات حينها فاهتم بدوره بالموضوع، وعقد ورشة عمل ضمت أكثر من ٣٠ عالما مصريا في تخصصات مختلفة.

الحقيقة: أن وزارة الدكتور عاطف عبيد تشكلت في ٥ أكتوبر ١٩٩٩ وتم وضع أساس مدينة زويل في ٢٠٠٠/١/١. أي أن فكرة مدينة زويل سبقت هذا الادعاء الكاذب.

واقترح الدكتور احمد اسماعيل أولا، أن تنشأ هيئة لإدارة الجامعة تستعين بخبرات الجامعات الاجنبية في الادارة في مقابل مالي، وان تتولي وزارة الاتصالات الاشراف على الجامعة وهيئة الادارة. ثم طفت فكرة المحامية مني ذو الفقار بأن يتم انشاء جمعية اهلية (غير هادفة للربح ولا مستفيد شخصي منها) تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية تتولى إنشاء الجامعة وإدارة شئونها حتى صدور قانون للجامعات الأهلية (الغير هادفة للربح) وشرحت اسانيدها القانونية وتم اختيار الدكتور ابراهيم بدران وزير الصحة الاسبق لرئاسة الجمعية الأهلية.

الحقيقة: هذا يعنى كذب الادعاء بأن الدكتور إبراهيم بدران هو صاحب الفكرة.

وفي عام ٢٠٠٣ تم تخصيص ١٢٧فدانا للجمعية الأهلية (الغير ربحية) المذكورة من وزارة الاسكان وهي بنظام حق الانتفاع لصالح منفعة عامة كما اراضي الاندية الرياضية والمستشفيات والجامعات الخاصة والعامة، وهذا تم من خلال الجمعية الأهلية التي تتبعها الجامعة.

الحقيقة: أن هذه الأرض التي سبق تخصيصها لمدينة زويل.

أنشئت الجامعة لتساعد في تنفيذ جزء من خطة وزارة الاتصالات في تحسين التدريب والتعليم التكنولوجي في مصر، كما تقوم بتدريب العاملين بوزارة الاتصالات. حيث هناك اتفاق بين وزارة الاتصالات والمؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي والتي تشرف على الجامعة بأن تستفيد الوزارة بمنح للعاملين بها.

الحقيقة: أن وزارة الاتصالات ليس من مهامها إنشاء جامعات وإنما ذلك وظيفة وزارة التعليم العالي. كما أن التدريب والتعليم التكنولوجي وتدريب العاملين يتم في مراكز تدريب وليس في جامعات.

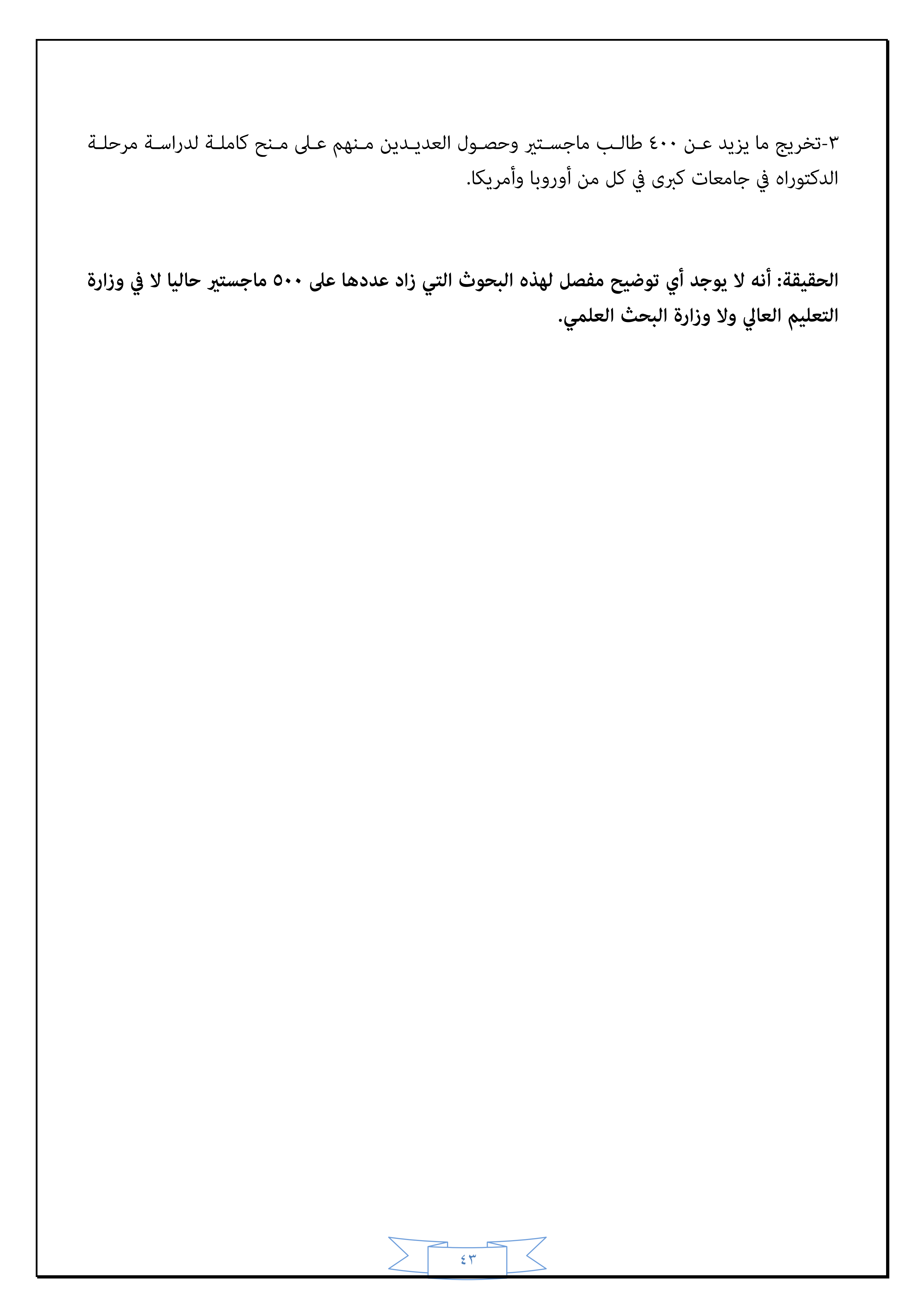
انجازات جامعه النيل في فترة قصيرة:

١-اختراع " vivifi " وهي عبارة عن شريحة تكنولوجية تعتمد على تكنولوجيا اللمس من أجل التحكم في أي شيء للباحث هيثم دسوقي الفائز بجائزة مسابقة نجوم العلوم.

الحقيقة: أن الباحث هيثم الدسوقي من خريجي هندسة الأزهر وأنجز معظم بحوثه بها وهذا مثال لسرقة البحوث من الجامعات المصرية لتنسب لجامعة النيل (يعنى من دقنه وافتله).

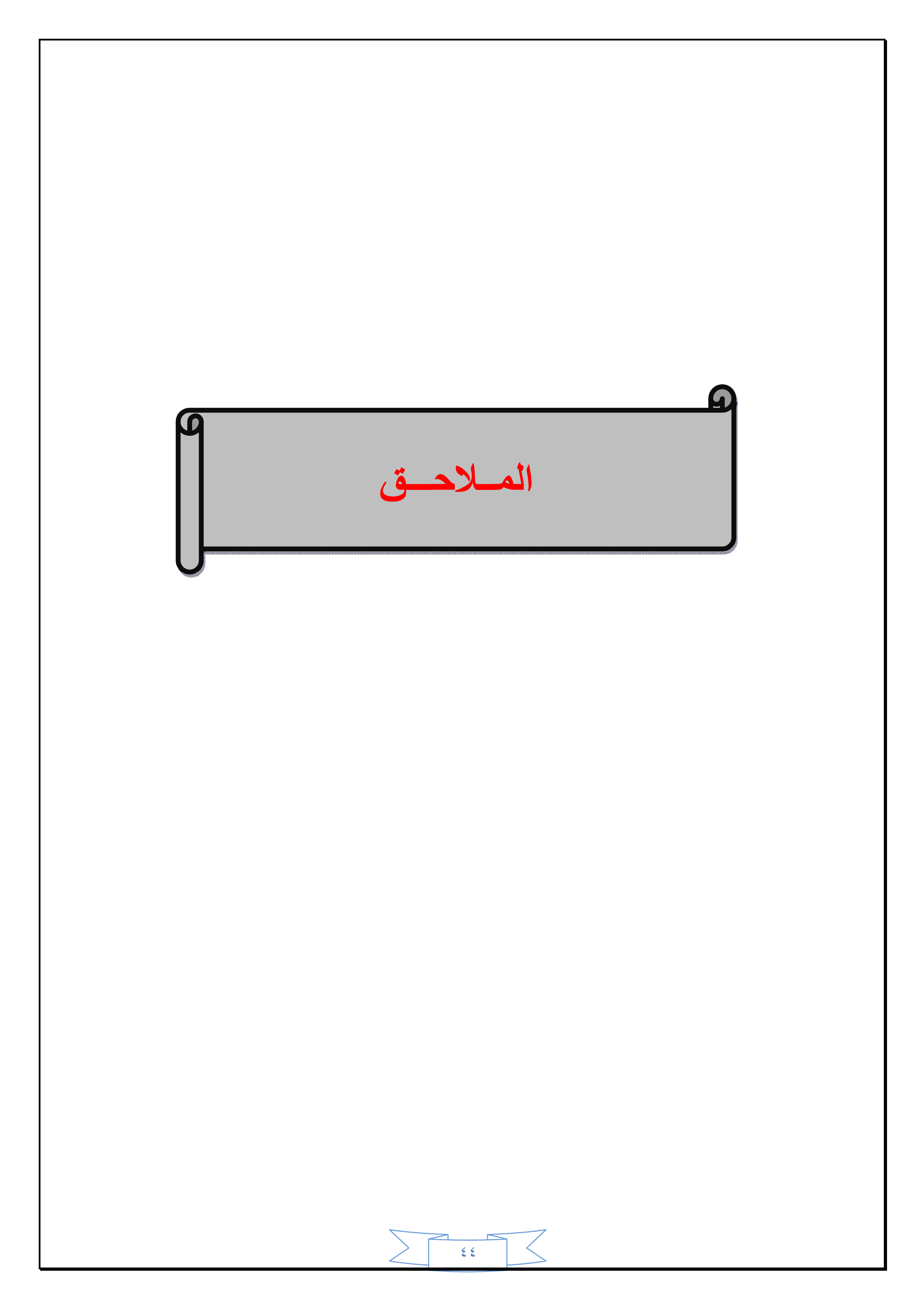
٢-شركة "بيقولّك" Bey2ollak التي قدمت منذ فتره أول تطبيق مختص بالمرور والذي لقي شعبية كبيرة ونجح في تقديم خدمة متميزة لسائقي السيارات في مصر حيث ان أحد مؤسسيها هو طالب دراسات عليا بجامعه النيل جمال الدين صادق.

الحقيقة أن تطبيق بيقولك فكرة نشأ ونفذ ف شركة فودافون وهذا مثال آخر لسرقة البحوث من الجهات التي نفذتها بالإغراء المادي.



٣-تخريج ما يزيد عن ٤٠٠ طالب ماجستير وحصول العديدين منهم على منح كاملة لدراسة مرحلة الدكتوراه في جامعات كبرى في كل من أوروبا وأمريكا.

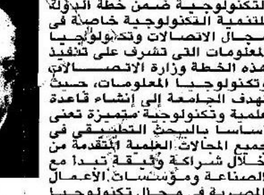
الحقيقة: أنه لا يوجد أي توضيح مفصل لهذه البحوث التي زاد عددها على ٥٠٠ ماجستير حاليا لا في وزارة التعليم العالي ولا وزارة البحث العلمي.



الملاحق

قرار جمهوري بإنشاء جامعة النيل التكنولوجية في الشيخ زايد

تاريخ النشر: ١٨ يوليو ٢٠٠٦



الثلاثاء ١٨ يوليو ٢٠٠٦

عالم الاتصالات

سباق الزمن — قرار جمهوري بإنشاء جامعة النيل في الشيخ زايد بمدينة ٦ أكتوبر

أصدر الرئيس حسني مبارك قرارا جمهوريا بإنشاء جامعة النيل بمدينة ٦ أكتوبر في الشيخ زايد وهي جامعة لا تهدف للربح حيث يتم توجيه صافى الفائض من النشاط بالكامل نحو دعم نشاط الجامعة.

ويأتى إنشاء هذه الجامعة التكنولوجية ضمن خطة الدولة للتنمية التكنولوجية خاصة فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التى تشرف على تنفيذ هذه الخطة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تهدف الجامعة إلى إنشاء قاعدة علمية وتكنولوجية متميزة تعنى أساسا بالبحث التطبيقى فى جميع المجالات العلمية المتقدمة من خلال شراكة وثيقة تبدأ مع الصناعة ومؤسسات الأعمال المصرية فى مجال تكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع أكبر الجامعات ومراكز الأبحاث العالمية.

وتركز الجامعة على تطوير العمل فى مجال الدراسات العليا والبحوث فى المراحل الأولى من خلال كليات لهندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكليات للدراسة العليا لإدارة التكنولوجيا، بالإضافة إلى مراكز بحثية فى البحوث والتطوير ومركز للأعمال الابتكارية والحضانات ومركز للإبداع والملكية الفكرية.

ويشكل مجلس الجامعة من خلال مؤسسة تطوير التعليم التكنولوجى وهى مؤسسة لا تهدف للربح تشارك فيها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركات ومؤسسات الأعمال فى مجال تكنولوجيا المعلومات وهى نموذج جديد للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

وكان الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء قد وافق على تخصيص مساحة ١٢٦ فدانا فى الشيخ زايد لإنشاء هذه الجامعة كنموذج للجامعة الأهلية التكنولوجية حيث خصصت الأرض للمنفعة العامة.

ويعقد الدكتور هانى هلال وزير التعليم العالى والبحث العلمى والدكتور طارق كامل وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اجتماعا نهاية هذا الأسبوع لمتابعة الخطوات التنفيذية لإنشاء الجامعة مع قيادات قطاع التعليم العالى والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

د. أحمد نظيف

د. طارق كامل

هنية فهمى

أصـدر الـرئيس حسـنى مبـارك قـرارا جمهوريا بإنشاء جامعة النيل بمدينة ٦ أكتـوبر في الشـيخ زايـد حيـث تهـدف الجامعــة إلى إنشــاء قاعــدة علميــة وتكنولوجيـــة متميـــزة في مجــــال تكنولوجيــا المعلومــات والاتصــالات وجدير بالـذكر أنهـا جامعـة لا تهـدف للربح حيث يتم توجيه صـافي الفـائض من النشاط بالكامل نحو دعم نشاط الجامعة.

ويأتي إنشاء هذه الجامعة التكنولوجية ضمن خطة الدولة للتنمية التكنولوجية خاصـة في مجـال الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات التي تشرف على تنفيذ هذه الخطـة وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات حيـث تهدف الجامعة إلى إنشـاء قاعـدة علميـة وتكنولوجيـة متميـزة تعنـى أساسـا بالبحـث التطبيقـي في جميـع المجالات العلمية المتقدمة من خلال شراكة وثيقة تبدأ مع الصناعة ومؤسسـات الأعـمال المصـرية في مجـال تكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع أكبر الجامعات ومراكز الأبحاث العالمية.

وتركز الجامعة على تطوير العمل في مجال الدراسات العليـا والبحـوث في المراحـل الأولى مـن خـلال كليـات لهندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومـات وكليـات للدراسـة العليـا لإدارة التكنولوجيـا، بالإضـافة إلى مراكـز بحثية في البحوث والتطوير ومركز للأعمال الابتكارية والحضانات ومركز للإبداع والملكية الفكرية.

ويشكل مجلس الجامعة من خلال مؤسسة تطوير التعليم التكنولوجي وهي مؤسسة لا تهدف للربح تشارك فيها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركـات ومؤسسـات الأعـمال في مجـال تكنولوجيـا المعلومـات وهي نموذج جديد للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

بدء نشاط جامعة النيل

القاهرة، ١١ يناير ٢٠٠٧



تحت رعاية وبتشريف الدكتور/ أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء وبدعوة من الدكتور/طارق كامل وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والدكتور/ هاني هلال وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي، تم اليوم الإعلان عن بدء نشاط جامعة النيل المتخصصة في الدراسات العليا والبحوث التطبيقية في المجالات التكنولوجية. وتعمل الجامعة بترخيص من وزارة التعليم العالي وتحت رعاية المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي وبدعم وتشجيع من وزارة الاتصالات تكنولوجيا المعلومات وهيئاتها المختلفة، حيث تقدم بدءاً من العام الدراسي القادم ٢٠٠٧ باقة من البرامج الأكاديمية لنيل درجة الماجستير وذلك في مجالات إدارة التكنولوجيا، وإدارة الأعمال، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (هندسة البرمجيات) وذلك بالتعاون مع كبرى الجامعات وأشهرها عالمياً، وطبقاً لأعلى معايير الجودة المستخدمة في تقديم العملية التعليمية.

وخلال حفل إعلان بدء نشاط الجامعة شهد معالي رئيس مجلس الوزراء والسادة الحضور توقيع ثلاثة بروتوكولات تعاون بين جامعة النيل وكبرى الجامعات الأمريكية التي ستشارك في تقديم البرامج الأكاديمية؛ ومنها بروتوكول مع جامعة مينيسوتا (مركز تنمية المهارات القيادية في مجال التكنولوجيا) وذلك لتقديم ستة مواد دراسية ضمن برنامج ماجستير إدارة التكنولوجيا ويشمل التعاون تقديم المحتوى التعليمي، واستقدام أساتذة من جامعة مينيسوتا للتدريس في هذا البرنامج، ووقع البروتوكول عميد كلية الهندسة بجامعة مينيسوتا. ويشمل التعاون مع جامعة ميامي تقديم محتوى لأربعة مواد دراسية بالإضافة لبرامج تبادل بين طلاب وأساتذة جامعة النيل وجامعة ميامي -ووقع البروتوكول نائب رئيس جامعة ميامي. وجدير بالذكر أن طلاب جامعة النيل المقيدين ببرامج جامعة ميامي سيتم تسجيلهم بهذه الجامعة ولهم حق استخدام موارد الجامعة الأكاديمية مثل المكتبات. والبروتوكول الثالث تم توقيعه مع الجمعية الدولية لإدارة التكنولوجيا

وذلك للترويج للجامعة في فروع الجمعية ب ٨٥ دولة وذلك لاستقطاب أساتذة وأكاديميين على مستوى عالمي للتدريس بجامعة النيل والتعاون في دعم أنشطة الجامعة الأكاديمية من مؤتمرات وندوات دولية.

وخلال الاحتفال أيضاً تم توقيع اتفاقيات بين المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي وشركات تدعم العمل الأكاديمي بالجامعة وهي بي بى مصر، وشركة فودافون مصر لتنمية للاتصالات، والشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول -موبينيل، وشركة تليتك، ومؤسسة النور الخيرية.

وتبدأ الجامعة نشاطها بتقديم ثلاثة برامج وهي: -

- برنامج متخصص في إدارة التكنولوجياMOT) Management of Technology) ويعد الأول من نوعه في مصر والشرق الأوسط ويتم بالتعاون مع جامعة مينيسوتاUniversity of Minnesota وجامعة ميامى University of Miami وهما من كبرى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج معد وفقاً لمعايير الجمعية الدولية لإدارة التكنولوجيا International Association for Management of Technology IAMOT)) وبالتعاون معها.

- برنامج الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات -تخصص هندسة البرمجيات، ويعد هذا البرنامج فريداً من نوعه من حيث علاقته المتميزة بالصناعة في مجال البرمجيات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وذلك بالتعاون مع مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات والذي يتمتع بعلاقات قوية مع جامعات أمريكية وأوروبية.

- برنامج إدارة الأعمال والذي يستهدف التنفيذيين والمديرين بالاشتراك مع كلية إدارة الأعمال بجامعة IESEالاسبانية University of Navarra والتي صُنّفت من الخمس الأوائل في مجالها بين جامعات أوروبا في تقييم جريدة الفايننانشال تايمز العدد الصادر في ٤ ديسمبر ٢٠٠٦.

ومن ضمن نشاط الجامعة أيضاً إنشاء مراكز تميز في مجالات البحوث والتطوير، الأعمال الابتكارية والحاضنات التكنولوجية، والإبداع والملكية الفكرية.

جدير بالذكر انه قد صدر القرار الجمهوري بإنشاء الجامعة في ١٥ يوليو ٢٠٠٦ والتي من المقرر إنشاءها في منطقة الشيخ زايد، وهي جامعة لا تهدف للربح حيث يتم توجيه صافي الفائض من النشاط بالكامل نحو دعم نشاط الجامعة. ويأتي إنشاء جامعة النيل ضمن خطة الدولة للتنمية التكنولوجية وخاصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي تشرف على تنفيذ هذه الخطة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تهدف الجامعة إلى إنشاء قاعدة علمية وتكنولوجية متميزة تعني أساساً بالبحث التطبيقي

في كافة المجالات العلمية المتقدمة من خلال شراكة وثيقة تبدأ مع الصناعة ومؤسسات الأعمال المصرية في مجال تكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع كبرى الجامعات ومراكز الأبحاث العالمية. ويُشكل مجلس أمناء الجامعة من خلال المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي وهي مؤسسة لا تهدف للربح تشارك فيها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركات ومؤسسات الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات وهي نموذج جديد للشراكة يتم تطبيقه بين الحكومة والقطاع الخاص. يرأس مجلس أمناء المؤسسة المهندس/ عقيل بشير رئيس الشركة المصرية للاتصالات ويضم من الجانب الأكاديمي المهندس/أحمد نصر الدين طنطاوي، والدكتور/ فتحي صالح، والدكتور/جمال محمد علي، ومن جانب قطاع الأعمال المهندس/ هشام مكاوي، والمهندس/ عمر الشيخ، والمهندس/ إيليا باسيلي، والمهندس/ نجيب ساويرس، والدكتور/ طاهر حلمي، والدكتور/ عاكف المغربي، والمهندس/ فخري عيد، والأستاذ عبد السلام الأنور، والمهندس/ ابراهيم صالح؛ وشخصيات عامة الأستاذة/ مني ذو الفقار والأستاذة/ نادية مكرم عبيد. ويتولى إدارة الجامعة عدد من الأساتذة المرموقين المصرين العائدين من الولايات المتحدة الأمريكية ويضم الدكتور/ طارق خليل، والدكتور/ أسامة مصيلحي، والدكتور/ حازم عزت، والدكتور/ محمد هدايت. ويضم أيضاً الدكتور/ رفيق جندي والدكتور/ محمود علام.

وتبدأ الجامعة نشاطها من مقر مؤقت بالقرية الذكية ولها مقر دائم تبلغ مساحته ١٢٦ فدان ويجري إنشائه بمدينة الشيخ زايد.

استجواب يطالب بسحب الثقة من حكومة نظيف

الإثنين، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩ - ١٨:٥١

طالب النائب د. إبراهيم الجعفري في استجواب تقدم به إلى رئيس الوزراء وأربعة وزراء هم وزراء الاتصالات والمالية والتخطيط والتعليم العالي بسحب الثقة من الحكومة متهما رئيس الوزراء بإهدار المال العام والتدليس على الشعب لتحقيق منافع ذاتية بتأسيس جمعية أهلية لإنشاء جامعة خاصة من أموال الشعب وأيلولة الأرض والتجهيزات والمباني التي تقدر بـ ٤ مليار جنيه لصالح مجموعة من الأصدقاء.

واتهم الاستجواب وزراء الإسكان والمالية والتخطيط والتعليم العالي بالتواطؤ مع رئيس الوزراء وتسهيل صفقة التنازل، حيث قاموا الوزراء الثلاثة بإهدار المال العام لصالح جمعية أهلية هي المؤسسة المصرية لتطوير التعليم والتكنولوجيا مما يعد جريمة سياسية ومالية.

واتهم النائب من خلال استجوابه وزير التعليم العالي بإهدار كل الأعراف والتقاليد الجامعية مجاملة لرئيس الوزراء وجامعة النيل، أما وزير الاتصالات فاتهمه بالتنازل عن المال العام دون وجه حق لصالح إحدى الجمعيات الخاصة وكشف النائب عن أسباب تلك الاتهامات والتي تمثلت في قيام نظيف وقت أن كان وزيرا للاتصالات في حكومة د. عاطف عبيد بتأسيس جمعية أهلية مع مجموعة من الوزراء والشخصيات العلمية وتم إشهار الجمعية باسم المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي في ٢٠٠٣ وترأسها وزير الاتصالات وكان هدفها إنشاء جامعة بحثية خاصة هي جامعة النيل من أجل تنمية المهارات الإدارية للقيادات العليا لا تهدف إلى الربح ولتمرير الموضوع وقتها تم النص على أن تظل وزارة الاتصالات هي الجهة المالكة للأرض والمرافق والمنشآت والتجهيزات التي تقام على أرض الجامعة.

وأشار الاستجواب إلى أن وزارة الإسكان جاملت رئيس الوزراء وخصصت الأرض للجامعة الأهلية بمساحة ١٢٧ فدانا، وكان سعر المتر وقتها ألفى جنيه أي أن سعر الأرض كلها بلغ مليار وربع مليار جنيه.

وكشف النائب عن أن هذه الأرض كانت مخصصة لجامعة الدكتور زويل التي تم وأدها كفكرة وزيادة في المجاملة وكشف النائب عن أن المال العام تم منحه لجمعية أهلية من خلال قيام وزارة الإسكان بالاتفاق مع التخطيط والمالية على البدء في سداد أقساط الأرض من الموازنة الاستثمارية لوزارة الاتصالات، وأوضح الاستجواب قيام وزارة الاتصالات بإقامة المنشآت والمباني والتجهيزات من موازنة الدولة بتكلفة بلغت ملياري جنيه ثم جاءت النقلة الكبرى في المجاملات وإهدار المال العام.

وذكر الاستجواب تقديم الحكومة بشكل سريع قانون الجمعيات الأهلية والخاصة إلى مجلس الشعب الدورة الماضية، وذلك من أجل حل إشكالية ظهرت أمام رئيس الوزراء ومجموعته المتعاونة والمتواطئة وهي كيف تؤول ملكية الأرض والمباني والتجهيزات وهي جميعها مال عام إلى الجمعية التي يترأسها د. نظيف رئيس الوزراء حاليا ووزير الاتصالات سابقا.

وجاء الحل كما يقول النائب في قانون الجمعيات الأهلية، حيث نصت إحدى مواده على "أنه وبعد حصول الجامعة الخاصة والأهلية على القرار الجمهوري بإنشائها فإن ذلك يقتضي التنازل عن الأرض والمباني لصالح الجامعة".

وذكر النائب أنه طبقا لهذا النص وبالقانون امتلكت الجامعة الأهلية الأرض والمنشآت التي لم تتكلف فيها المؤسسة المصرية لتطوير التعليم مليما واحدا.

وقال النائب بعد ذلك الشغل على المكشوف فبعد أن كانت الجامعة تقول إنها لا تهدف للربح بلغت مصروفات هذه الجامعة ثلاثة أضعاف الجامعات الأخرى الخاصة، حيث يدفع الطالب ١٦٦ ألف جنيه وكانت الجامعة تقول إنها بحثية وتهتم بالدراسات العليا ثم بدأت تقبل خريجي الثانوية العامة أيضا أشار النائب إلى قيام وزير التعليم العالي بمجاملة هذه الجامعة بأن أصدر قرارا يخالف العقل والمنطق والأسس وما درجت عليه الجامعات بأن فتح باب القبول لكليات الهندسة من خريجي الثانوية العامة الأدبي وشعبة علمي علوم.

وكشف النائب عن أن وزارة الاتصالات تكلفت ٤ مليارات ثمن الأرض والمباني والتجهيزات في مقابل بخس وهو توفير عدد من المنح الدراسية لصالح الوزارة، وأكد النائب أن هذه التكاليف كلها التي تحملتها الدولة كانت من أجل عيون رئيس الوزراء وأصدقائه في الداخل والخارج.

وانتقد الاستجواب دفاع المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء والذي تحول في رأى المستجوب إلى اعتراف واتهام لرئيس الوزراء بأنه مؤسس وراعى الجمعية وبأنها تضم ٥٥ وزيرا وشخصية عامة.

وأكد الاستجواب أن فضيحة النيل ليست الأولى التي كان بطلها رئيس الوزراء وإنما سبقتها فضيحة أخرى تتمثل في قيامه ببيع شركة المعدات التليفونية لمجموعة من أصدقائه ومنهم هاني عسل بمبلغ ٩٠ مليون جنيه وقت أن كان وزيرا للاتصالات، ثم قامت مجموعة هاني عسل وبالأمر المباشر من وزير الاتصالات بتوريد معدات وسنترالات وكابلات وكبائن وأجهزة تليفون للوزارة بحيث ربحت خلال ستة أعوام فقط مليارا و٧٥٠ مليون جنيه.

وأكد الجعفري أن فضيحة جامعة النيل تؤكدها صفقة المعدات التليفونية، مما يؤكد أن النهب مستمر لثروات الوطن تحت سمع وبصر كل الأجهزة الرقابية.

حفل دار الأوبرا

٢٠١٠/٢٢/٤

مصراوي -خاص -اقامت (جامعة النيل) أول جامعة أهلية بمصر حفلا بدار الأوبرا المصرية، لاستعراض ما قدمته من انجازات علمية بعد مرور عامين على انشاءها.



وصرح الدكتور طارق خليل رئيس الجامعة في الحفل الذي أحياه الفنان عمر خيرت " ان الجامعة تمكنت خلال عامين من انشاءها ب نشر٦٦ بحثا في مجلات علمية عالمية وقدم علماؤها ٧٠ بحثا إلى مؤتمرات عالمية محكمة وحصلت الجامعة على ٧ براءات اختراع وأنشأت ٦ مراكز بحثية عالية المستوى منها مركز علوم المعلوماتية ومركز ابحاث التنافسية ومركز الابتكار وريادة الاعمال ومركز نظم النقل الذكية ومركز مواد النانو".

وأكد رئيس الجامعة في كلمته خلال الحفل الذي حضره وزير الاتصالات الدكتور طارق كامل ضيف شرف الحفل وكبار رجال الأعمال وقيادات الشركات والمؤسسات والاعلام المعنيين بالنهضة العلمية المصرية " ان الدراسة في العام ٢٠١٠/٢٠٠٩ شملت أربعة برامج منها تخصص فريد من نوعه بالمنطقة هو هندسة ادارة الخدمات وتم انشاء ١٠ برامج ماجستير في تخصصات متقدمة مثل تأمين الفضاء الإليكتروني ونظم النقل الذكية".

و أضاف رئيس الجامعة " ان النيل تشترك في ابحاث تطبيقية مشتركة مع شركات عالمية منها ميكروسوفت وأنتل وفيليبس وجوجل وقد استضافت في الفترة الماضية اكثر من مؤتمر عالمي منها مؤتمر نظم النقل الذكية ومؤتمر الشبكات اللاسلكية الذكية ومؤتمر ادارة التكنولوجيا والذى شارك فيه وحده ٤٥ دولة وتمت فيه مناقشة ٤٠٠ بحث وقد تم اخيرا اختيار النيل متفردة من بين الجامعات المصرية شريكا لمبادرة اوباما لريادية الأعمال مع الجامعة الامريكية بمصر، وتقوم النيل حاليا بالإعداد لبرنامج دكتوراه في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وادارة التكنولوجيا ".

وأوضح خليل " ان الجامعة تدخل في شراكة مع أعرق الجامعات في العالم وعلى راسها نورث ويسترن، وميامي، ومينسوتا، وجونز هوبكنز، ورايس، وكلها امريكية بالإضافة الى المعهد الملكي للتكنولوجيا بالسويد وجامعتي هايدلبرج وهامبورج بألمانيا وجامعة ووترلو بكندا.

وقال الدكتور خليل " نحتفل اليوم بنخبة كريمة ومعطاءة من قادة ورموز المجتمع المصري، كان لها فضل السبق في تبنى ودفع مشروع جامعة النيل قدما وان يكون في بلادنا تعليم راق ومتميز. تعليم لا يقل بحال عما في MIT او هارفارد او غير ذلك من جامعات عالمية ذائعة الصيت، وانه لمن دواعي فخرنا ان نؤكد في تلك اللحظة ان مثل هذا الحلم وجد طريقه الى التحقق بفضل النخبة الرائعة من ابناء مصر المخلصين والتي نحتفل بها اليوم".

وأشار خليل الى أن " الجامعة تحتفل ايضا بالإعلان عن بدء الدراسة بأول برنامج للنانو تكنولوجي في افريقيا والشرق الاوسط ".

وكما جاء في البيان الذي اصدرته الجامعة والذي حصل مصراوي على نسخه منه قد توجه رئيس الجامعة بالشكر الى " مؤسسي الجمعية المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي" للوقوف وراء مبادرة انشاء (النيل) وعطاء وفير متجدد وعلى رأسهم الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء والدكتور طارق كامل راعى جامعة النيل والمهندس عقيل بشير الرئيس الحالي للمجلس".

وقام الدكتور طارق كامل وزير الاتصالات بتقديم شهادات تقدير من الجامعة النيل الى عدد من رؤساء الشركات الكبيرة في مصر وعلى رأسهم الشركة المصرية للاتصالات وموبنيل وفودافون واتش اس بى سى وشركة انتل.

واليكم ما نشرته البشاير عن جامعة النيل في ٢٠ يونيو ٢٠١٠

بقـلم: حسـن عـامـر

منذ عشرة أيام تقريبا، شاهدت تقريرا إخباريا بثته القناة الأولي. عنوان الخبر " جامعة النيل تحتفل بتخريج الدفعة الأولي من حملة الماجستير ".

الله أكبر ..

الحفل كما يبدو كان باهرا ومبهرا ...

وزراء وأساتذة وكومبارس يتصدرون مسرح الجامعة . يرتدون الروب الجامعي الشهير . وعلي رأس كل مـنهم قلنصوة جامعية نشاهدها في أفلام السينما.

وبـين الحـاضرين: الـدكتور طـارق كامـل يرتـدي الـروب والقلنصـوة. والمهنـدس عـلاء فهـيم يرتـدي الـروب والقلنصوة. والدكتور هاني هلال صاحب الروب والقلنصوة. وناس كتير جدا ..

ناس أكابر . ربنا يزيدهم.

المشهد ممتع، لكنه يثير الشكوك، فالجامعة المـذكورة نشـأت بقـرار جمهـوري عـام ٢٠٠٦. وبـدأت نشـاطها ٢٠٠٧. وبسرعة البرق والتكنولوجيـا، أقامـت مبـاني ومعامـل ومكتبـات وقاعـات للدراسـة ومسرـح لتخـريج الخريجين وصالة اجتماعات.

كل ده من مصروفة.

وبسرعة السحر، انطلقت في سماء العلم، نظمت برنامجا للماجستير. وأعلنت إنها تسير على طريق الدكتوراه.

بالمناسبة الجامعة الأمريكية عمرها في مصر ٩٠ عاما. وليس لديها برنامجا للدكتوراه. ولم تبدأ برنامجا دراسيا للماجستير والدبلومات، إلا بعد أن بلغت من العمر عتيا ..

بدأت برنامج الماجستير خلال الثمانينات. أي بعد ٦٠ عاما من إنشائها.

لكن جامعة النيل أجدع. وأحلي. وأكثر مكـرا ودهـاءا. بـدأت نشـاطها ببرنـامج للماجسـتير. أمـا البكـارليوس والدبلوما، فإنها تأتي في وقت لاحق. كل حاجة جايه إن شاء الله ..

سألت: كيف حدث هذا؟ .

أجاب أولاد الحلال: إنت ماتعرفش.

قلت: أعرف إيه؟

قالوا: الجامعة دي صاحبها أحمد نظيف.

سألت بدهشة: أحمد نظيف بتاعنا.

أجابوا: نعم. أحمد نظيف رئيس الوزراء.

أصابتني الإجابة بطلقة كاتمة للصوت والتفكير والبحث والتحري. سكت الكلام. وخرس اللسان. وأطبق الغباء علـــي حواس المخ وخلاياه. استمرت الحالة أياما، الي أن جاءني واحد من أولاد الحلال بشوية معلومات.

قال ابن الحلال: أن الدكتور أحمد نظيف يعرف جيدا أنه راحل من مجلس الوزراء. وقد تعلم الدرس جيـدا. كل رئيس وزاره مصيره البيت. يغسل ويكنس ويطبخ ويحمي العيال ..

حدث هذا مع خمسة رؤساء للوزارات، بإستثناء العبقري عاطف عبيد.

ماذا أفعل ياصناع الفساد؟. تساءل أحمد نظيف ..

أجابوا : ولا يهمك ياريس . عندنا مشروع هايل . جامعة للتكنولوجيا . وإنت سيد التلكنولوجيا .

المسألة تقدر تخلصها في غمضة عين . أسس جمعية خيرية غـير هادفـة للـربح ، يكـون مـن أهـدافها إنشـاء المدارس والجامعات . ثم قدم مشروع الجامعة الي المجلس الأعلي للجامعات . ثم إستصدر القرار الجمهوري . وخصص الأرض . بعد ذلك لا مشكلة ..

الفلوس والطلاب وبرامج الدراسة ... هذه آخر ماتفكر فيه ..

هكذا قامت الجامعة . وحصلت علي ١٢٨ فدان مجانا .

وصدر قرار بتشكيل مجلس إدارة الجامعة ، ومجلس أمناء الجامعة . وتم تعيين الأقارب والأحباب في المراكز الرئيسية ..

وتم الإحتفاظ بمنصب سري للدكتور أحمد نظيف ، يتولاه عندما يرحل من مجلس الوزراء ..

وبدأ العمل ..

ذات يوم توجه رئيس الجامعة الي رئيس الوزراء ..

وقال له : عايزين تمويل .. شوية فلوس ندفع المرتبات والمكافآت ..

أجاب أحمد نظيف : إتصرف . أنا لا أستطيع أن أطلب من جو (إسم الدلع للدكتور يوسف بطرس غالي) أي فلوس خارج الموازنة .

رد عليه رئيس الجامعة : بسيطة . عايزين شوية طلاب من الوزارات المختلفة . علي أن يتم تمويلهم بمنح دراسية مجانية من الوزرات الذين يعملون بها . الفلوس والمنح بالهبل في بعض الوزارات ، وخاصة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ..

وفي لمح البصر (مثل سيدنا سليمان) تم ترشيح مئات الطلاب ،وتخصيص مئات المنح ..

وبدأت جامعة النيل للفساد الأزلي نشاطها الميمون . وخرجت أول ٣٠ طالب يحملون ماجستير ..

مبروك للدكتور أحمد نظيف النظيف !

جامعة النيل محاولة لتحقيق مشروع زويل بدون زويل!

١١ سبتمبر ٢٠١٢

كتب: لويس جريس

مجلة صباح الخير

المشكلة والحل ؟!

ما هو السر الحقيقي وراء الأزمة المفتعلة حول جامعة النيل؟

- السر يا سادة يا كرام يعود إلى عام ١٩٩٩ عندما أعلنت الأكاديمية في السويد فوز الدكتور أحمد زويل الأمريكي من أصل مصري بجائزة نوبل في علوم الكيمياء لأبحاثه بجامعة كاليفورنيا -تك والتي جعلته وفريق البحث يتوصلون إلى تصوير حركة الخلية بالفيمتو ثانية.

وهذا الاكتشاف العلمي جعل الدكتور أحمد زويل معروفا على مستوى العالم.

وقد قام الرئيس السابق محمد حسنى مبارك بتكريم الدكتور زويل بمنحه وسام قلادة النيل، تماما كما فعل مع أستاذنا نجيب محفوظ وأيضا فيما بعد مع الدكتور محمد البرادعي.

وتحدث الدكتور زويل مع الرئيس السابق حسنى مبارك عن أهمية التقدم العلمي والأبحاث العلمية، وأنه لا توجد دولة تقدمت بدون تقدمها في الأبحاث العلمية.

ويومها أحال الرئيس السابق محمد حسنى مبارك موضوع التقدم العلمي إلى الدكتور عاطف عبيد رئيس وزراء مصر حينذاك.

وبادر الدكتور عاطف عبيد بتخصيص قصر الضيافة الخاص بقناة السويس في حي جاردن سيتي ليكون مقرا ينطلق منه الدكتور زويل لتحقيق حلم التقدم العلمي في مصر، وأيضا٣٠٠ فدان في مدينة ٦ أكتوبر.

ولا أعلم ماذا حدث بعد ذلك مما جعل الدكتور أحمد زويل لا يذهب إلى المقر الإداري الذي خصص له.

وأحب هنا أن أضيف أن حكومة الدكتور عاطف عبيد رصدت ميزانية تصل إلى عشرة ملايين من الجنيهات لترميم القصر المعروف باستراحة قناة السويس بالقاهرة وقيل أيامها أن الدكتور عاطف عبيد يفكر في الانتقال إلى قصر جاردن سيتي ليكون مقرا لرياسة مجلس الوزراء، ولكن تلك الفكرة لم تتحقق.

وتناقلت الأنباء أخبارا عن الدكتور زويل الذي دعي إلى قطر ليقيم المشروع المصري للتقدم العلمي في قطر بدلا من مصر التي لم توفر طلبات الدكتور أحمد زويل.

وتغيرت حكومة عاطف عبيد وجاء لرياسة الحكومة الجديدة الدكتور أحمد نظيف الذي كان وزيرا للاتصالات في حكومة عاطف عبيد.

وتولى وزارة الاتصالات في حكومة أحمد نظيف الدكتور طارق كامل -شفاه الله وعافاه، وتولى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية المهندس عقيل بشير اللذان دعما جامعة النيل.

وكانت الأنباء مازالت تتواتر هنا وهناك حول زيارات يقوم بها الدكتور أحمد زويل إلى بعض البلدان العربية وبعض بلدان آسيا، ويبدو أن الصحافة فى كل مكان يحل به الدكتور أحمد زويل تسأله عن المشروع الذى قدمه للحكومة المصرية للنهوض بالبحث العلمى وماذا تم فيه ؟!

ولم أتابع ما كان يجيب به الدكتور زويل ردا على السؤال الخاص بالبحث العلمى، ولكنى أستطيع التخمين بأن ردوده لم تعجب المسئولين المصريين فى حكومة أحمد نظيف !

فقد بدأ الحوار بين عدد من العلماء المصريين الذين يشغلون مناصب مهمة فى جامعات أمريكا وكندا، وبين الدكتور أحمد نظيف، ومعظمهم كانوا زملاء له فى كلية الهندسة جامعة القاهرة حول إمكانية تحقيق المشروع الذى كان ينوى دكتور زويل تحقيقه فى مصر ـ وتأخر تنفيذه ولا أحد يصرح بأسباب التأخير لا الدكتور أحمد زويل يفصح ولا الدكتور عاطف عبيد يتكلم ولا الدكتور أحمد نظيف يشير إلى ذلك الملف على الإطلاق !

ويبدو أن أحدا من العاملين فى القصر الجمهورى طرح على الدكتور أحمد نظيف سؤالا على هذا النحو : هوا إللى كان هايعمله دكتور زويل مش ممكن يعمله بعض علمائنا المنتشرين فى جامعات أمريكا وكندا؟

عند هذه النقطة اعتبر الدكتور أحمد نظيف أن هذا التصريح من المسئول فى القصر الجمهورى يعطى نورا أخضر للبدء فى تحقيق مشروع الدكتور أحمد زويل بدون زويل.

وجاء الدكتور طارق خليل الذى يشغل منصب رئيس قسم الميكانيكا فى إحدى جامعات فلوريدا بأمريكا. والدكتور أسامة مصيلحى من جامعة فيكتوريا الكندية وكان شقيقه وزيرا فى وزارة أحمد نظيف، وآخرون من جامعات أمريكا وإنجلترا وفرنسا ليكونوا فريق عمل لإقامة جامعة بحثية تعتمد على الطلبة والطالبات المتفوقين من خريجى الجامعات المصرية ليكونوا نواة للتقدم العلمى فى جامعة جديدة أطلق عليها جامعة النيل.

واتخذت جامعة النيل مقرا لها فى القرية الذكية، حيث كان الدكتور أحمد نظيف يباشر عمله من خلال مكتبه فى القرية الذكية، وبدأت النقود تتدفق على مشروع جامعة النيل من وزارة الاتصالات ومن البنوك الرئيسية فى مصر مثل الأهلى وبنك مصر والقاهرة وبنك إسكندرية إلى آخر سلسلة البنوك بسخاء !

كما أن رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف اقتطع ١٢٧ فدانا من الأرض التى خصصها الدكتور عاطف عبيد لمشروع مدينة زويل العلمية وهى ٣٠٠ فدان بمدينة السادس من أكتوبر وخصصها لجامعة النيل.

ولأن الدكتور نظيف أخذ الضوء الأخضر من رياسة الجمهورية فى إقامة مشروع يحل مكان مشروع مدينة زويل ويسمى جامعة النيل، فحشد العلماء المصريين من الخارج وسارع بتوفير الميزانية التى مكنتهم من إقامة مبانى جامعة النيل فى السادس من أكتوبر، والمشروع بدأ عام ٢٠٠٦، وتم افتتاح جامعة النيل بمدينة السادس من أكتوبر فى العام الدراسى ٢٠٠٨.

وهكذا تم إنشاء جامعة النيل وقبول دفعة من الباحثين لنيل درجة الماجستير.

وتستكمل فيما بعد المعدات اللازمة للطلبة الدارسين لدرجة الدكتوراه.

وفى لقاء بين العلماء المصريين الذين أقاموا صرح جامعة النيل والرئيس السابق محمد حسنى مبارك هنـأهم على هذا الإنجاز العظيم، وتساءل الرئيس السابق مبـارك: لمـاذا لا تمـنح جامعـة النيـل درجـة البكـالوريوس لطلبتها، وبذلك يتدرج طالب العلم فى جامعة النيل من البكالوريوس إلى الماجيستير إلى الدكتوراه.

وفعلا قام رئيس جامعة النيل الدكتور طارق خليل بجمع مجلس إدارة الجامعـة ووضـعوا المـنهج الـدراسى الجـامعى لطلبـة تقـبلهم جامعـة النيـل بعـد حصـولهم عـلى الثانويـة العامـة بتفـوق حتـى يحصـلوا عـلى البكالوريوس ويواصلوا البحث حتى الماجستير ثم الدكتوراه.

وهكذا قبلت جامعة النيل فى العام الـدراسى الـذى بـدأ فى أكتـوبر٢٠٠٩-٢٠١٠ دفعـة سـنة أولى بالجامعـة بالإضافة إلى دفعة دراسات عليا للحصول على درجة الماجستير.

وبينما تسير الدراسة فى يسر وسلاسة بجامعة النيل بعـد أن اكتملـت مبانيهـا وأقيمـت المعامـل المتخصصـة للبحث العلمى فى مبنى الجامعة، ومع انتهاء الفصل الدراسى الأول فى أوائل عام ٢٠١١ قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وفى شهر فبراير عام ٢٠١١ وبعد تنحى الرئيس السابق عن منصب رئيس الجمهورية.

قام رئيس الوزراء أحمد شفيق بإصدار قرار يعطى كامل الأرض التـى خصصـت لمدينـة زويـل العلميـة أيـام الدكتور عاطف عبيد وتسليمها إلى الدكتور أحمد زويل فورا !

وقام الدكتور زويل بتنفيذ القرار وهو التمكن من كامل الأرض المخصصة لمدينته ومن ضمنها مبـانى جامعـة النيل.

وهكذا حدثت المشكلة !

هل يحصل الدكتور أحمد زويل على الأرض ومبانى جامعة النيل المقامة عليها؟

- هل تضم جامعة النيل إلى مدينة زويل وتصبح جامعة ضـمن مشروع د. أحمـد زويـل للنهـوض بالبحـث العلمى فى مصر ؟

والمجهودات التى بذلها علماء لا يقلون فى درجاتهم العلمية عن درجة الدكتور أحمد زويل ؟

- مشكلة بسيطة وكان من الممكن حلها قبل أن تصبح مشكلة ولكـن تشـبث كـل طـرف بأحقيتـه فى إدارة مشروعه بأسلوبه ومنهج تفكيره هو الذى وقف عقبة نحو لقاء الطرفين

الدكتور أحمد زويل يريد الأرض بكاملها وإذا استمرت جامعة النيل تكون خاضعة لأسلوب تفكيره ومنهجـه العلمى فى النهوض بالبحث العلمى.

والدكتور طارق خليل رئيس جامعة النيل يريد مع مجلس أمناء الجامعة أن تظل جامعة النيل مستقلة عن مدينة زويل.

الدكتور زويل متمسك بالقرار الذى أصدره له الفريق أحمد شفيق رئيس وزراء مصر فى فبراير عام ٢٠١١.

ومجلس أمناء جامعة النيل والطلبة معتصمون يطالبون بحقهم فى الاستمرار فى الدراسة بجامعة النيل التى قدموا أوراقهم إليها وتم قبولهم باحثين فيها.

والآن تقف المشكلة بين طرفين كل منهما يصر على موقفه وبعناد واضح.

والحل كما يراه كاتب هذه السطور هو صدور قرار من رئيس وزراء مصر الحالى بتقنين وضع جامعة النيـل التى أقامها علماء مصريون درجاتهم العلمية لا تقل عن الدرجة التـى يحملهـا الـدكتور زويـل ونـترك هـذه التجربة الوليدة تستمر وتنمو بأسلوب ومنهج مجلس أمناء جامعة النيل، ويعطى الدكتور أحمد زويل أرضا إضافية حتى يكون لديه ٣٠٠ فدان كما سبق وخصصها له الدكتور عاطف عبيد !

ويبدأ الدكتور أحمد زويل فى إنشاء مدينة زويل العلمية بمجهوده وبفريق العمل الذى يختاره.

وهكذا تكون مصر هى التى كسبت وأبناء مصر هم الذين فازوا فى النهاية !

وبدل الخير يصبح لدينا خيران !

الخير الأول هو جامعة النيل وفريق العمل الذى انشأها وبدأ يمارس العمل فعلا، وتم تخريج دفعة من الباحثين، وهناك دفعة أخرى فى الطريق، هذا بالإضافة إلى طلبة البكالوريوس الذين التحقوا بالجامعة.

والخير الثانى هو مدينة زويل العلمية التى سوف تكون الحدث الأكبر فى النهوض بالبحث العلمى فى مصر.

وتصبح جامعة النيل ومدينة زويل العلمية الورد إللى فتح فى جناين مصر، وزهورها من العلماء الذين سوف يتحملون فى المستقبل نهضة مصر العلمية.

وبدلا من إضاعة الوقت فى المشاحنات تعالوا بنا نبنى بسواعدنا نهضة مصر العلمية بجامعة النيل ومدينة زويل العلمية معا.

والحل بين يدى د. هشام قنديل رئيس وزراء مصر الحالى !

جامعة النيل.. من"تكية" نظيف..الي مشروع زويل!

هانئ مباشر

آخر ساعة

يوم ٢١ - ٠٦ - ٢٠١١

جامعة النيل..

ما هي حكاية هذه الجامعة؟!.. وكيف استولي من خلالها"نظيف"علي مشروع"الدكتور زويل"؟..ولماذا وافق عاطف عبيد علي كل طلباته..ومولها من أموال الشعب؟....ومن هم الوزراء الذين أوغروا صدر مبارك تجاه الدكتور زويل؟...وكيف حولها نظيف إلي تكية مخصوصة له؟..ولماذا هذا التناقض في معالجة حكومة الدكتور شرف لملفها؟.. وهل يتم تدمير ما تم تحقيقه بها من إنجازات علمية لمجرد أن نظيف كان متحمسا لها ..وأن الدكتور زويل يريد أن يبدأ من الصفر؟!..

أسئلة نطرحها ونحاول أن نجيب عليها هنا..

وللأمانة ولإعطاء كل ذي حق حقه فان أولي الخطوات التي اتخذت لتصحيح وضع هذه الجامعة هو قرار"أحمد شفيق..رئيس الوزراء السابق"بنقل أصول الجامعة المتمثلة في الأراضي والمنشآت المقامة عليها إلي صندوق تطوير التعليم التابع لمجلس الوزراء للاستفادة منها في إطار خطة الدولة لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي ..علي أن تستمر في العمل تحت إشراف وزارة التعليم العالي طبقاً للوائح والقواعد التي قررها مجلس الجامعات الخاصة والأهلية..

وكانت الجامعة عبارة عن ملف متخم بالمخالفات والتجاوزات التي تزكم الأنوف..وتجسيد لكل معاني الفساد واستغلال النفوذ والذي تزعمه أحمد نظيف والاستيلاء علي المشاريع القومية وتحويلها إلي باب للنهب والتهليب وتعيين المحاسيب من أقارب المسئولين وتفصيل الوظائف لهم..حتي أن العاملين بقطاع الاتصالات والتعليم العالي أطلقوا عليها في فترة من الفترات "تكية" نظيف الخصوصي..واتهموه هو والدكتور هاني هلال وزير التعليم العالي السابق والدكتور طارق كامل وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات السابق صراحة بالاستيلاء علي ما يزيد علي ٢مليار جنيه قيمة أرض و مباني جامعة النيل..

بلاغ ضد الجامعة

ويقول"سيد البحيري ..المحامي" في البلاغ الذي حمل رقم ٢٨١عرائض في غضون يناير الماضي سهل الدكتور هاني هلال وزير التعليم العالي السابق لكل من الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء السابق، وطارق كامل وزير الاتصالات وآخرين من مؤسسي جامعة النيل الخاصة الاستيلاء بغير حق بما يزيد علي ٢مليار جنيه مصري قيمة أرض ومباني جامعة النيل الخاصة المسددة من مال الشعب عن طريق وزارة الاتصالات،

حيث قاموا بتحويل تلك الجامعة إلي جامعة أهلية، وذلك بأن استغل الأول سلطة وظيفته كرئيس لمجلس الجامعات الخاصة والأهلية بإصدار قرار من هذا المجلس في ١٢ يناير، كما استغل كل من الثاني والثالث سلطة وظيفتهما للموافقة علي تحويل أموال الشعب إلي مؤسسي جامعة النيل والتي من بينها..

وهناك دعوي قضائية أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة طالب فيها بوقف تنفيذ وإلغاء قرار تحويل جامعة النيل من جامعة خاصة إلي جامعة أهلية..اختصم فيها كلا من هاني هلال وزير التعليم العالي والممثل القانوني بجامعة النيل الأهلية ورئيس مجلس الوزراء وذكر فيها أن الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء السابق كان قد أنشأ مع آخرين المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي وحظيت هذه الجمعية بدعم مادي منقطع النظير وتسهيلات حيث خصص بجامعة النيل نصف مليون متر مربع بمعرفة وزير الإسكان وتم سداد قيمة الأرض من وزارة الاتصالات بموافقة وزارتي التخطيط والمالية وأنشئت الجامعة عام ٢٠٠٦ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٢لسنة ٢٠٠٦ حتي يتمكن الدكتور نظيف من تحويل ملكية الجامعة إلي المؤسسين فقد سعي إلي تمرير القانون رقم ٢١لسنة ٢٠٠٩ بشأن إعادة تنظيم الجامعات وفي ١٢يناير الماضي استغل وزير التعليم العالي صداقاته وأصدر قراره من مجلس الجامعات الخاصة والأهلية للموافقة علي تحويل جامعة النيل من جامعة خاصة إلي جامعة أهلية حتي يمكنها من الإعفاء من سداد الضرائب واستولي المؤسسون علي مال الشعب..

والمثير للدهشة أنه وقتما كان "الدكتور أحمد نظيف يشغل منصب رئيس الوزراء"نفي "الدكتور مجدي راضي.. المتحدث باسم مجلس الوزراء"في حينه علاقة الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء بالمؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي..أو أن يكون قد تولي"نظيف" رئاسة هذه المؤسسة أو عضوية مجلس أمانتها في أي فترة من الفترات منذ إنشائها، وتتمثل علاقته بالمؤسسة في أنه أحد الأعضاء المؤسسين لها في عام ٢٠٠٣ والذين يبلغ عددهم ٥٥عضوا من الوزراء الحاليين والسابقين والشخصيات الأكاديمية العامة والمؤسسات المهتمة بهذا المجال الحيوي الهام وقد تولي رئاسة مجلس أمناء هذه المؤسسة الدكتور إبراهيم بدران منذ إنشائها حتي أكتوبر ٢٠٠٦ ثم خلفه المهندس عقيل بشير منذ ذلك الوقت حتي الآن..ووصل الأمر براضي إلي القول نصا: إن المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي تعتبر مؤسسة للنفع العام ولا تهدف للربح ، وتخضع لرقابة وزارة التضامن الاجتماعي وقد شارك الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء في إنشاء هذه المؤسسة مع مجموعة المؤسسين إيمانا منهم بأهمية تنمية دور التعليم الأهلي الجامعي عن طريق إنشاء جامعة مصرية خالصة لا تهدف للربح تستقطب أبناءنا المصريين في الخارج للتدريس في مجالات التكنولوجيا المتقدمة وعلوم الإدارة المتطورة لتخريج شباب مصري قادر علي القيادة بهذه المجالات..وأن ما أثير عن ادعاءات حول الهيكل القانوني والجوانب التعليمية الخاصة بجامعة النيل فسوف تقوم الوزارات المعنية بتوضيح وتصحيح هذه الادعاءات..

دفاع عن نظيف

دفاع راضي وقتها عن "تكية" نظيف لم يكن الوحيد بل إن "هاني هلال..وزير التعليم العالي والدولة لشئون البحث العلمي"..."استموت"في الدفاع عن صديقه وزميله"نظيف" أمام لجنة التعليم بمجلس الشوري ودخل في مواجهة ساخنة مع أعضائها..وقال حينها: إن جامعة النيل تختلف عن الجامعات الخاصة الهادفة للربح ولا علاقة لأحمد نظيف بها..وأن هذه الجامعة ليس لها ملاك وأن بعض المسئولين ورجال المجتمع والتعليم أنشأوها من خلال تبرع كل منهم بمبلغ من المال وأقامتها وزارة الاتصالات علي أرض تملكها وتستخدمها الجامعة بنظام حق الانتفاع..وأن أموالها تخضع لرقابة جهاز المحاسبات..وأن وزارة الاتصالات تنفق علي هذه الجامعة من الموارد الذاتية للوزارة دون الاستعانة بموازنة الدولة في إطار خطة تنمية التكنولوجيا والاتصالات، والتي تحتاج إلي كوادر بشرية..علي أن تدار هذه الجامعة ستعمل في مجال الدراسات العليا في بداية نشاطها بحق الانتفاع وليس للمؤسسة.

وهنا ننصت" للدكتور فاروق إسماعيل..الرئيس السابق للجنة التعليم والبحث العلمي..بمجلس الشوري" والذي يقول: هناك أكثر من نقطة هامة يجب توضيحها في هذا الملف..ومن بينها أن الهدف من إنشاء المؤسسة المصرية للتعليم التكنولوجي كان وقتها وذلك في عام٢٠٠٢ هو خدمة المجتمع بايجاد كوادر قادرة علي استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطويعها لتلبية احتياجات المجتمع وذلك من خلال إنشاء معهد فني تكنولوجي خاص وهو الأمر الذي تطلب تأسيس جمعية كما هو متبع في الإجراءات القانونية..فتم تأسيس الجمعية المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي التي تشرف علي جامعة النيل وأذكر أنني تبرعت بمبلغ ألف جنيه للمشاركة في الجمعية..وفيما بعد فوجئت باتجاه الجمعية إلي إنشاء مشروع جامعة النيل..ووجدت في ذات الوقت أنه تم استبعادي دون أن أعلم الأسباب علي الرغم من أنني كنت في ذلك الوقت أرتبط بعلاقة طيبة بأحمد نظيف باعتباره أحد تلامذتي في كلية هندسة القاهرة..

والمثير للدهشة أن المساحة المخصصة للمشروع والبالغة ١٣٧ فدانا تكفي لإنشاء ٤جامعات لا جامعة واحدة ..كما أن التبرعات التي تم جمعها وقت إنشاء المؤسسة لم تتعد المائة ألف جنيه وهي لا تمثل٠.١٪ من تكلفة الإنشاءات التي تعدت المليار جنيه تحملتها الدولة.. وهذا مخالف لقوانين الدولة فلا يجوز إنشاء جامعة أهلية من أموال الدولة بالكامل ولا بد من تحويل الجامعة إلي جامعة حكومية وتقوم الدولة بتعيين رئيس لها وتوضع لها خطة وميزانية واضحة.

وكل يوم تتضح الكثير من الحقائق ومنها أن الأرض المقامة عليها جامعة النيل بمدينة الشيخ زايـد بمحافظـة السادس من أكتوبر خصصتها وزارة الإسكان عام٢٠٠٢.. لوزارة الاتصالات بموافقة الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الأسبق..ونقلت أصولها من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وكـذلك الأرض المقـام عليهـا مباني القرية الذكية إلي وزارة الاتصالات وتم إنشاء جامعة العلوم والتكنولوجيا _ وما لا يعلمه الكثيرون أيضا أنها كانت مخصصة في البداية لتنفيذ مشروع العالم الكبير الدكتور أحمـد زويـل وذلـك عقـب حصـوله عـلي جائزة نوبل في العلوم.. وكانت فكرتها تقوم علي إقامة مجتمع علمي متكامـل ويـدرس فيـه المـواد والعلـوم المستقبلية والنادره..وتعهد الدكتور زويل وقتها بتوفير تمويل دولي لدعم الجامعة..لكن المشرـوع تعـثر لأكـثر من سبب ومن بينها عدم قدرة الدكتور زويل توفير هذا الـدعم إضـافة إلي قيـام عـدد مـن المسـئولين ومـن بينهم وزراء حاليون بوضع العراقيل أمام المشروع وقاموا بإيغار صدر الـرئيس المخلـوع حسـني مبـارك ضـد الدكتور زويل ومشروعه _فتوقف المشروع ليقفز عليه الدكتور أحمد نظيف ومجموعته..فكلف عام ٢٠٠٦ .. الدكتور طارق كامل وزير الاتصالات بأن تتولي وزارته إنشاء الجامعة من مواردها الخاصة وشكل هيئة أهلية لإدارتها باسم المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي كمؤسسة معنية بالبحث العلمي علي أن تخضع لقانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية رقم٤٨..

وإذا كان أحمد نظيف شغل منصب رئيس المؤسسة فإن المهندس الاستشـاري للجامعـة وقتهـا هـو"الـدكتور أسامة المصيلحي والذي استقدم وقتها من كندا حيث كان يقوم بالتدريس هناك في جامعة كونكورديا..شقيق الدكتور علي مصيلحي وزير التضامن الاجتماعي"_والحـديث عـن أشـقاء الـوزراء وأقـارب المسـئولين الكبـار الذين يشغلون مناصب علمية ويرأسون مراكز تعليمية حساسه له مقام ومقال آخرـ.. كما تضم في عضويتها العديد من المسئولين والوزراء سواء السابقون والحاليون والموجود بعضهم حتي الآن في كرسي الوزارة إضـافة إلي عدد من رجال الأعمال..وقد أشهرت المؤسسة كجمعية بالأمر المباشر عام ٢٠٠٦ .. ووصل الأمـر إلي قيـام إدارة الجامعة بإبرام عدد من الاتفاقيات مع وزارات وهيئات للقيام بمشـاريع معينـة هنـاك أفضـل منهـا في الجامعات الحكومية..

علي الجانب الآخر يقـف مجلـس الجامعـة باسـتمرار عمـل الجامعـة كجامعـة بحثيـة أهليـة لا تهـدف إلي الربح..ويقول "الدكتور طارق خليل.. رئـيس الجامعـة": إننـا نناشـد كـل الجهـات المعنيـة في مصرـ سـواء في الحكومة أو مؤسسات المجتمع المدني بدعم الاتجاه لاستمرار عمل الجامعة، وإصدار القرارات المناسبة التـي تؤكد ذلك، في مواجهة "الهجمـة" التـي تتعـرض لهـا وتهـددها، بعـد أن تـم الاسـتيلاء عـلي الأراضي والمبـاني المخصصة لها في مدينة الشيخ زايد، وكذلك المعامل التي تم إنشاؤها ومنعها من الاستفادة منها، وتخصيصها لمشروع الدكتور أحمد زويل.

لانهدف للربح

إننا لا نهدف إلي الربح، ووافق المجلس الأعلي للجامعات الخاصة والأهلية علي تحويلنا إلي جامعة أهلية، تأكيدا لاستقلالية الجامعة، وأصبحت تخضع لإشراف المجلس ووزارة التعليم العالي، لكن بعد الانتهاء من بناء المقر الدائم للجامعة وتجهيزه، لكننا فوجئنا باتخاذ الحكومة قرارا بضم الجامعة بالكامل إلي صندوق تطوير التعليم التابع لمجلس الوزراء، والذي قرر بعد ذلك تخصيصه لمشروع "الدكتور زويل"..ونظرا لعامل الوقت والذي يعتبر أساسيا في حل هذه المشكلة نطلب الأمر بالتمكين الفوري للطلاب باستخدام المعامل والأجهزة لاستكمال دراستهم وأبحاثهم، ولحين تقرير الوضع النهائي، وذلك قبل انعقاد اختبارات نهاية العام في نهاية شهر يونيو الحالي.

إن الجامعة تقوم بتنفيذ عدد من المشاريع العلمية والأكاديمية والتي تظهر قيمة البحث في خدمة المجتمع، عن طريق عمل بحوث متعددة التخصصات يكون لها مردود قومي ..فعلي سبيل المثال تقوم جامعة النيل متطوعة بمشروعين للمساعدة في تطوير نظم المعلومات والبيانات بمنظومة مستشفيات جامعة القاهرة واستحداث نظام للموارد البشرية HR وتصميم برنامج آخر لربط قاعدة بيانات المرضي باختبارات المعامل..كما كان من المقرر أن تنفذ جامعة النيل المشروعين من خلال طلبة الماجستير بقسم هندسة البرمجيات علي أن يكون التنفيذ هو المشروع التطبيقي للماجستير لأولئك الطلبة البالغ عددهم أربعة عشر طالبا وبذلك يتم تحقيق منفعة مزدوجة من الناحية البحثية ومن الناحية الاجتماعية والإنسانية، علي أن تقوم وزارة التنمية طبقا للاتفاق معها بتوفير البنية التحتية اللازمة والشبكات والأجهزة لمستشفيات قصر العيني..كما وقعت اتفاقية تبادل طلابي مع جامعة ميامي الأمريكية تنص علي تبادل الزيارات الطلابية لفصل دراسي أو لعام كامل، وذلك بغرض إتاحة الفرصة أمام طلاب الجامعتين للاستفادة المشتركة من خبرات الأساتذة بكلتا الجامعتين في مجالات الدراسات بهدف تمكين الطلاب والباحثين المصريين من التعرف علي المتغيرات العالمية في مجال التعليم والبحث العلمي، وأبرز الأساليب التي تتبعها الجامعات الأمريكية، ومن ثم اكتساب خبرات أكاديمية وثقافية متنوعة ومترابطة..وهناك فائدة أخري ستعود علي الطلاب المصريين وهي الاختلاط بالمجتمع الأمريكي خلال فترة الزيارة والتزود بمهارات التحدث باللغة الإنجليزية كما يتكلمها أهلها..

ونحن »آخر ساعة« عرضنا كل جوانب الصورة من أجل أن نبحث عن إجابات كثيرة نعتقد أن الأيام ستجيب عليها.. ولك الله يا مصر..

فضيحة هاي تك.. اسمها جامعة أحمد نظيف.. النيل سابقاً!

بقلم: عادل حمودة

يتمتع الدكتور أحمد نظيف بجرأة يحسد عليها في"تكوين" نفسه و"تأمين" مستقبله قبل أن يخرج من"مولد"رئاسة الحكومة بلا حمص.. يا مولاي كما خلقتني.

ليس جديدا أن الرجل انتقل فور توليه منصبه من ساكن بالإيجار في بيت يمتلكه زوج شقيقته في تجمع جاردينيا إلي مالك"عزبة"عقارية في منتجع النخيل وسبق أن نشرنا له ما يثبت ذلك.

وليس جديدا أن الرجل حقق حلمه القديم وخصصت له كابينة في المنتزه مدي الحياة وجري تعديلها وتوسيعها وبناء حاجز أمواج لها.. ومن شدة تعلقه بها.. لم يمنعه الحزن علي وفاة زوجته من أن يسافر إلي الإسكندرية بعد ثلاثة أيام ليشرف بنفسه علي الرسومات والتشطيبات.

وليس جديدا أنه بقدرة قادر أصبح مليونيرا يمتلك أموالا فائضة اشتري بها شقة في فور سيزونز سان ستيفانو.. أغلي مشروع سكني يطل علي البحر.. ولم ينكر ذلك.

نحن أمام مسئول معجزة.. يتقاضي خمسة آلاف جنيه رسميا.. بخلاف ظروف أول الشهر التي تصرف من رئاسة الجمهورية.. ورغم ذلك نجح في سنوات قليلة أن يمتلك ثروة عقارية مغرية طالبناه أن يكشف لنا سرها.. لكنه.. لم يقبل التحدي.

لقد أمن رئيس الحكومة مسكنه في البر والبحر.. في الشتاء والصيف.. وضمن خميرة تقيه شر المستخبي.. لكن.. ما الذي سيفعله لو ترك منصبه وأصبح علي فيض الحميد المجيد؟.

إن النظام السياسي القائم في مصر لا ينسي رجاله المخلصين ولو بعد حين.. ويعيّنهم في أماكن تبيض ذهبا.. كنوع من مكافأة نهاية الخدمة.. لكن.. الدكتور أحمد نظيف رفض أن ينتظر ما يخبئه الرئيس له بعد إقالته.. وقرر أن يختار بنفسه المكان الذي يراه مناسبا.. الآن.

قرر رئيس الحكومة الحالي الدكتور أحمد نظيف أن يكون رئيس الحكومة السابق أحمد نظيف رئيسا لجامعة "النيل" للتكنولوجيا بكافة الصلاحيات والمميزات والبدلات التي يحددها بنفسه.

بل إنه أنشأ هذه الجامعة ومنحها كل فرص التنفس والنمو كي يحظي في النهاية بعد عمر طويل في الحكومة برئاستها.. لقد خلق لنفسه وظيفة.. خوفا من أن ينضم فيما بعد إلي جيوش العاطلين الذين ضاعفت سياساته من أعدادهم.

حسب الملف الذي تحت أيدينا بدأت الجامعة بتكوين جمعية أهلية (غير ربحية) هي"المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي".. هذا هو اسم الجمعية الأهلية.. وهو اسم كما يبدو فخما.. يتناسب مع جلال الفكرة.. وهي"إنشاء جامعة بحثية تدعم تحقيق متطلبات الدولة في مجال تنمية المهارات الإدارية للقيادات العليا والمتوسطة".

تأسست الجمعية الأهلية قبل نحو خمس سنوات من ثلاثين شخصا مؤسسا.. منهم (٢٢) شخصية طبيعية علي رأسهم بالطبع الدكتور أحمد نظيف وقت أن كان وزيرا للاتصالات.. ويأتي بعده الدكتور إبراهيم بدران.. والدكتور فاروق إسماعيل والدكتور طارق كامل والدكتور صبري الشبراوي ومني ذو الفقار وغيرهم من التكنوقراط .. بجانب ثماني شخصيات اعتبارية.. مثل شركة فودافون (محمد علي الحمامصي) وفيرجيتك لتكنولوجيا المعلومات (إيليا ثروت باسيلي) ومايكروسوفت (كريم رمضان) ومركز هندسة البرامج (هشام الشريف) وجامعة فيرجينيا تك (شارلز سيتيجر) ومركز معلومات مصر وشركة الأهلي للاتصالات (محمد أنيس البرادعي).. وفي ٢٢ مايو ٢٠٠٣ أشهرت الجمعية برقم ١٧٧٧.. وتكون مجلس أمناء من تسع شخصيات عامة واعتبارية وفتح حسابا بنكيا في السي أي بي .. واتفق مع مكتب مصطفي شوقي لإعداد دراسات مالية وتسويقية للمشروع.

وعادة ما تطارد الحكومة ذلك النوع من الجمعيات الأهلية غير الهادفة إلي الربح وغالبا ما توحي للأمن بمراقبتها واتهامها بالجري وراء المساعدات والتحويلات الأجنبية.. لكن.. جمعية الدكتور أحمد نظيف وشركاه وجدت دعما حكوميا يتجاوز حدود التدليل والتسليك.. فقد قدم وزير الاتصالات الدكتور أحمد نظيف لرقم واحد في الجمعية الدكتور أحمد نظيف الأرض والمنشآت المطلوبة لإنشاء الجامعة الذي اختير لها اسم "جامعة النيل".

وافق رئيس مجلس الوزراء علي تخصيص أرض للجامعة في مدينة الشيخ زايد.. وأصدر وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة قرار تخصيص غرب القاهرة بإجمالي ١٢٧ فدانا (نصف مليون متر مربع بسعر المتر الفي جنيه) وسلمت الأرض بمحضر رسمي.. وجري التنسيق بين وزارتي التخطيط والمالية لبدء إجراءات سداد أقساط الأرض خصما من الموازنة الاستثمارية لوزارة الاتصالات التي دفعت دم قلبها في المشروع مقابل توفير عدد من المنح الدراسية لصالح الوزارة.. لقد دفعت وزارة الاتصالات في الأرض وحدها ملياراً و١٦٠ مليون جنيه بخلاف مثل هذا المبلغ للمنشآت والمعدات وباقي الأجهزة العلمية والتعليمية.

لا نعرف كيف وافق الدكتور أحمد نظيف وهو وزير للاتصالات أن يكون عضوا في جمعية أهلية تؤسس جامعة وفي الوقت نفسه تدفع الوزارة التي يديرها ثمن الأرض والمباني حتي ولو امتلكتها؟

ما الذي أدخل وزارة حكومية في جمعية أهلية كل ما بينهما أن الوزير هنا مؤسس هناك؟

ولابد أن تتحدث الجامعة عن أهداف سامية ستنقل مصر في غمضة عين إلي عصر الدول رفيعة التكنولوجيا.. ولكنها في النهاية أصبحت مجرد جامعة مثل باقي الجامعات تضم الهندسة وإدارة الأعمال بجانب مركز للبحوث والتطوير ومركز لحقوق الملكيات الفكرية ومركز حضانات الأعمال.

في ١٨ يناير عام ٢٠٠٦ نجح الدكتور أحمد نظيف بسهولة ـ وقد أصبح رئيسا لمجلس الوزراء ـ في الحصول علي موافقة من مجلس الوزراء بإنشاء الجامعة.. لقد حصل علي الموافقة من نفسه لنفسه.

وفي يوم ١٥ يوليو من تلك السنة صدر القرار الجمهوري رقم ٢٥٥ لنفس السنة بإنشاء الجامعة.. وبعد ٣ سنوات تقريبا نجح الدكتور أحمد نظيف وهو علي قمة مجلس الورزاء في خروج التشريع رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ الخاص بإعادة تنظيم الجامعات وأصبحت الجمعية الأهلية التي علي رأسها أحمد نظيف تمتلك جامعة النيل والأرض والمباني التي عليها والتي دفعت الحكومة ثمنها بالمليارات من أموال وزارة الاتصالات.

وبدأت الجامعة في الإعلان عن قبول الطلاب في كلية الهندسة والحاسب الآلي بمصروفات لا تقل عن ٦٦ ألف جنيه.. وكلية التجارة وإدارة الأعمال بمصروفات تصل إلي ٥٧ ألف جنيه.. بدون ثمن الكتب والتكاليف الجانبية الأخري.. وتتجاوز هذه المصاريف ثلاثة اضعاف مصاريف الجامعات الخاصة الأخري.

أما الكارثة العلمية التي يصعب السكوت عنها فإن جامعة الدكتور أحمد نظيف قررت قبول طلبة الثانوية العامة من غير الدارسين للرياضيات (المتخصصون في الكيمياء والأحياء) في أقسام كليات الهندسة.. وهو ما لا يقبله عقل أو منطق أو قانون.. فالطالب الذي لم يدرس الرياضيات ويتميز فيها خلال التعليم الثانوي لا يمكنه فهم مناهج كليات الهندسة أو التعامل معها. لقد جرت محاباة الدكتور أحمد نظيف وهو وزير للاتصالات بأن منحت جمعيته الأهلية أرضا وترخيصا بإنشاء جامعة مولتها وزارة الاتصالات وقت أن كان مسئولا عنها ثم وافق مجلس الوزراء علي الجامعة وهو رئيس له ثم وافق علي أي شروط غير معتادة لقبول الطلبة وبالمصروفات التي تحددها في أسوأ فضيحة حكومية وتعليمية من نوعها.

ولا يشفع له أن الجامعة لا تهدف إلي الربح.. فكونها لا تهدف إلي الربح لا يعني أن كل من فيها يمكن أن يحصل علي مكافآت سنوية بالملايين دون أن يحاسبه أحد.

كل ذلك من أجل أن يضمن الدكتور أحمد نظيف وظيفة بعد خروجه من رئاسة مجلس الوزراء.. وظيفة واحدة كلفت الدولة مليارات.. وفصلت من أجلها تشريعات.. ما كل هذه التجاوزات؟

تفاصيل فضيحة حكومية من العيار الثقيل

الإثنين أغسطس ١٧، ٢٠٠٩ ٥:٢٩ pm

بقلم :- مصطفي بكري

هذا التحقيق ليس ترصداً للدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء، ولا هو محاولة للنيل من شخصه وسمعته، ولا يعني اتهاماً له باستغلال النفوذ، وإنما هو مجرد تساؤلات مدعمة بالوقائع والمستندات، من حقنا أن نسأله فيها، ومن حقه علينا أن ننشر رده كاملاً، إذا قرر الرد، أو إذا وجد ما يرد به، ولكن الأمر في كل الأحوال جلل وخطير، فالرجل أسس جمعية أهلية ونصَّب نفسه رئيساً لها، وهو وزير للاتصالات، ثم سرعان ما سعي لامتلاك جامعة، تقوم الدولة بمنحه أراضيها، وإنشاء مبانيها، ثم التنازل عنها، في مقابل عدد غير محدد من الطلاب ترشحهم وزارة الاتصالات ويمكن إلحاقهم بهذه الجامعة الوليدة.

القصة مثيرة، وتكشف عن قدرة فائقة علي توظيف القوانين لحساب المصالح الخاصة، أو فلنقل المطالب الخاصة، وهي عملية في كل الأحوال تصلح أن تكون حبكة درامية، لتقدم في مسلسل تليفزيوني رمضاني.

قبيل أن يتولي منصبه كرئيس للوزراء في يوليو ٤٠٠٢، كان الدكتور أحمد نظيف وزيراً للاتصالات في حكومة د. عاطف عبيد، وكان واحداً من المقربين إليه، فهو الذي رشحه واختاره بديلاً عن الدكتور هشام الشريف الذي كانت كل المؤشرات تؤكد أنه القادم في هذا الموقع.

وفي النصف الأول من عام ٤٠٠٢، تفتق ذهن الدكتور نظيف عن مشروع ضخم وكبير، يضمن المستقبل مالاً ومكانة، إنه يعرف أن المناصب زائلة، وأن فرصته الوحيدة تبدأ من الآن، خاصة أن جميع المؤشرات كانت تؤكد أن حكومة عاطف عبيد لن تعمر طويلاً، وأنه قد يفقد منصبه الوزاري مع أي تغيير قادم.

قرر د. أحمد نظيف تأسيس جمعية أهلية طبقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٢، أطلق عليها اسم 'المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي' وقال إنها مؤسسة أهلية غير ربحية، وإن هدفها هو إنشاء جامعة بحثية وعلي نحو يدعم تحقيق متطلبات الدولة في مجال تنمية المهارات الإدارية للقيادات العليا والمتوسطة، وكان طبيعياً أن يترأس سيادته هذه الجمعية الأهلية، وأن يضم لها عدداً من الخبرات والشخصيات الهامة في البلاد، وهل أحد يمكنه أن يرفض الانضواء تحت هذا الهدف النبيل، والمساعدة في تطوير التعليم التكنولوجي بالبلاد؟

لقد ضمت المؤسسة الأهلية في هذا الوقت عدداً من أبرز الشخصيات الطبيعية والاعتبارية منهم:

- د. أحمد محمود محمد نظيف 'أحمد نظيف' وزير الاتصالات والمعلومات 'رئيس وزراء حالياً'.
- أيمن سليمان مدير المكتب الهندسي الاستشاري 'صبور'
- أحمد حسن إسماعيل مهندس استشاري.. 'مدير مشروع جامعة النيل للتكنولوجيا'.
- د. إبراهيم جميل بدران وزير الصحة الأسبق.
- د. جمال الدين محمد علي سيد أحمد أستاذ ورئيس قسم هندسة الحاسبات.. هندسة عين شمس.
- رضا الله محمد حلمي.. رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لصناعة الفيبر.
- صدقي رياض.. مستشار مشروع المشاركة التنافسية مصر.
- طارق محمد كامل محمود.. مستشار وزير الاتصالات والمعلومات.. 'وزير الاتصالات حالياً'.
- بالإضافة إلي عادل رشاد دانش، عثمان لطفي السيد، علي حنفي زكي عيد، علي صادق عبدالحميد، فاروق إسماعيل أحمد، محمد أنيس توفيق البرادعي، محمد حسن رسمي علي، محمد عيد عبدالمجيد، محمود صبري الشبراوي، مصطفي كامل، مصطفي محمد عثمان الرفاعي، مني صلاح الدين ذو الفقار، هاني أحمد صفي الدين خاطر.

وقد اختار د. نظيف مؤسسين من الشخصيات الاعتبارية وهي.. شركة فودافون، شركة فيرجيتيك لتكنولوجيا المعلومات، شركة مايكروسوفت، المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج، الشركة المصرية للإنترنت والبنية الرقمية، جامعة فيرجينيا تك، مركز معلومات مصر، شركة الأهلي للاتصالات.

وبعد أن أتم عملية التأسيس اختار للجمعية مجلساً للأمناء برئاسته وقد ضم كلاً من: د. إبراهيم بدران، م. عقيل بشير 'المصرية للاتصالات'، م. عثمان لطفي 'موبينيل'، م. محمد علي الحمامصي شركة فودافون، إيليا ثروت باسيلي شركة فيرجيتيك، م. علي فرماوي 'شركة مايكروسوفت'، مني صلاح الدين ذوالفقار، د. جمال الدين محمد علي سيد أحمد، أحمد نصر الدين طنطاوي.

وفي البداية تعهدت المؤسسة تحت رعاية وزارة الاتصالات والمعلومات التي كان د. أحمد نظيف وزيرا لها بإنهاء إجراءات إنشاء جامعة النيل كجامعة بحثية، طبقاً لقانون الجامعات الخاصة رقم ١٠١ لسنة ٢٩٩١ وذلك علي الأرض والمنشآت التابعة لوزارة الاتصالات والمعلومات بمدينة الشيخ زايد، والتي تم تخصيصها بقرار من الوزير نظيف لهذا الغرض.

وفي مقابل ذلك كان الثمن ضعيفاً ومحدوداً للغاية، ألا وهو توفير عدد من المنح الدراسية لصالح الوزارة من عدد الطلاب المقبولين، وبالقطع لم يحدد د. نظيف هذا العدد، فمن الممكن أن يكون عشرة أو عشرين أو حتي مائة طالب.

ومن أجل تمرير هذه الصفقة تم النص في هذا الوقت علي أن تظل وزارة الاتصالات والمعلومات هي الجهة المالكة للأرض والمرافق والمنشآت والتجهيزات التي ستقام عليها جامعة النيل.

غير أن القانون رقم ٢١ لسنة ٩٠٠٢ الخاص بالجامعات الخاصة والأهلية ولائحته التنفيذية ينصان علي أنه وبعد حصول الجامعة الخاصة علي القرار الجمهوري بإنشائها؛ فإن ذلك يقتضي ضرورة التنازل عن الأرض والمباني لصالح الجامعة.

وبذلك تكون الجمعية الأهلية التي يترأسها د. أحمد نظيف قد استطاعت بهذه الطريقة وبهذا النص امتلاك جامعة خاصة بأراضيها ومبانيها التي لم تتكلف فيها مليماً واحداً.

لقد حصلت المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي، والمشهرة برقم ٧٧٧١ بتاريخ ٣٠٠٢/٥/٥٢ علي مساحة من الأرض تبلغ ٧٢١ فداناً، أي ما يعادل نصف مليون متر في مدينة الشيخ زايد بالسادس من أكتوبر، قيمة المتر حوالي ٠٠٠٢ جنيه، بما يعادل حوالي مليار و٠٦١ مليون جنيه بهدف إقامة الجامعة عليها.

حضانة القرية الذكية وجامعة النيل – صورة طبق الأصل

ثلاث سنوات سجنا لنظيف وتغريمه وزوجته وأبناءه ٩ ملايين جنيه

قضت محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة رئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف، بالسجن ٣ سنوات وتغريمه مبلغ ٤ ملايين جنيه و٥٨٦ آلف و١٢٠ جنيه !

وألزمته المحكمة برد مبلغ مماثل له في مواجهة زوجته المتوفية منى عبد الفتاح ووالديه خالد وشريف بقدر ما استفاد من كسب غير مشروع، وبعدم قبول الدعوى المدنية المقامة ضده وإلزام رافعها بالمصاريف الجنائية وذلك لاتهامه بالكسب غير المشروع، وتحقيق ثروة بلغت ٦٤ مليون جنيه، صدر الحكم برئاسة المستشار مصطفي سلامة، والمستشارين سعد مجاهد ومحمود السيد المرلي، وأمانة سر أيمن القاضي وسيد نجاح.

بعد النطق بالحكم انفجر من الفرحة المدعى بالحق المدني المحامي عثمان الحفناوي والملقب بمحامى الشعب، وقال إن الحكم يعد ردعا وانذرا يحمل الوعد والوعيد لأي رئيس وزراء لمصر قادم تكسب من المال الحرام المملوك للشعب كما يعد حكما منصفا وعادلا لأنه حقق للمتهم كل سبل العدالة، وهلل المهندس حمادة شعبان عثمان فرحا بالحكم بالرغم من رفض دعواه المدنية فرحا بالحكم.

كان، مساعد وزير العدل لشئون جهاز الكسب غير المشروع المستشار عاصم الجوهري، قد أحال أحمد نظيف إلى محكمة الجنايات لاتهامه بتحقيق ثروة بشكل غير مشروع بلغت ٦٤ مليون جنيه، وطالب «الجوهري» «نظيف» برد المبلغ، وتغريمه مبلغا مماثلا بما يساوي ١٢٨ مليون جنيه، وذلك بعد تحقيقات استغرقت ١٠ أشهر، أجراها المستشار أحمد عبد اللطيف، رئيس هيئه الفحص والتحقيق، ناقش خلالها تقارير الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة ومسؤولي الجهات التي حصل منها نظيف على عقارات.

ودلت التحقيقات علي أن «نظيف» استغل سلطات وظيفته وحصل لنفسه وأبنائه علي مكاسب غير مشروعه قدرت بمبلغ ٦٤ مليون جنيه، تمثلت في قطعه أرض وشقة بأبراج «سان ستيفانو»، وأيضا قيامه بإنشاء مؤسسه تنمية الطفل والمجتمع بالقرية الذكية، تحت ستار أنها للنفع العام في حين أنها تقوم بمباشره التعليم الخاص وأجبر «نظيف» الجهات الحكومية على التبرع لهذه المؤسسة بمبالغ وصلت إلى ٣٥ مليون جنيه، بالإضافة إلى الهدايا التي حصل عليها من المؤسسات الصحفية، وتمكينه لزوجته وولديه من الحصول على وظائف متميزة يتقاضون عنها مكافآت بغير مقتضى أو سند.

لماذا تعثر مشروع الدكتور زويل؟

شبكة أخبار المصري – ملفات ساخنة – كتب: عماد فواز بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٥

لماذا إذا تعثر مشروع الدكتور زويل؟ .. لأن الدكتور زويل تحول إلى بطل شعبى يمثل خطرا على الرئيس والوريث .. يؤكد هذا الإستنتاج التقرير الآتى.

وجاء فيه:

"أما في مصر فقد حصلت شبكة أخبار المصري على مستندات منسوب صدورها إلى جهاز مباحث أمن الدولة المنحل تشير إلى أن مبارك دأب على مراقبة الدكتور أحمد زويل منذ ان وطأت قدماه ارض مصر، وانه كان يخشاه جدا، وربما أيضا كان جمال مبارك يخشاه هو الأخر ويخشى على مشروع التوريث منه.

وتقول مذكرة مراقبة مباحث أمن الدولة للدكتور احمد زويل المرفوعة من اللواء حسن عبد الرحمن رئيس جهاز مباحث امن الدولة المنحل إلى اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧.. (بخصوص التكليف رقم ٢٤٧ بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٧ بمراقبة الدكتور أحمد زويل (داخل مصر).. بناء على التكليف رقم ٢٤٧ بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٧ بمراقبة الدكتور أحمد زويل، تبلغ إلينا من إدارة المتابعة أن الدكتور أحمد زويل قد توجه إلى جامعة أسيوط للمشاركة في احتفالات الجامعة باليوبيل الذهبي على تأسيسها، وتقابل مع الدكتور هاني هلال وزير التعليم العالي ورئيس الجامعة ونائبه وعمداء الكليات وتحدثوا عن مدينة العلوم والتكنولوجيا وأحاديث عامة.

اما تقرير المراقبة الثاني والمذيل بتوقيع حسن عبد الرحمن أيضا ومرفوع للعادلى بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٧

بخصوص التكليف رقم ٢٤٧ بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٧ بمراقبة الدكتور أحمد زويل (داخل مصر)..بناء على التكليف رقم ٢٤٧ بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٧ بمراقبة الدكتور أحمد زويل، تبلغ إلينا من إدارة المتابعة أن الدكتور احمد زويل قد التقى الساعة ١٠:٠٠ تاريخه بالدكتور هاني هلال والدكتور فايزة أبو النجا، وقاموا بمعاينة الأرض التي تم تخصيصها لإنشاء مشروع مدينة العلوم والتكنولوجيا لمدة ساعة تقريبا.

غادر الدكتور أحمد زويل أرض المشروع الساعة ١١:٠٠ وسلم الدكتور فايزة أبو النجا رسالة دون فيها ملاحظاته حول المشروع لتوصيلها إلى ديوان السيد رئيس الجمهورية.

إلى هنا انتهى التقريرين الذين يثبتا ان الدكتور احمد زويل كان غير مرحب به فى مصر.. وبحسب مصادر اكدت لشبكة أخبار المصري ان اللواء حسن عبد الرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة المنحل قد تلقى تعليمات حاسمة من اللواء حبيب العادلي عام ٢٠٠٧ بضرورة تتبع الدكتور احمد زويل خطوة بخطوة وإبلاغ القيادة السياسية مباشرة، وبالفعل كان حسن عبد الرحمن يبلغ الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق بكافة تفاصيل وتحركات الدكتور احمد زويل ومكالماته الهاتفية يوميا من خلال تقرير يتم إعداده بعناية ويتم عرضه أولا على حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق.

وكان زكريا عزمى دائما ما يتصدى لمساعي الدكتور احمد زويل يوما بيوم، ويبلغ الوزراء المعنيين بمشروعة وعلى رأسهم رئيس الوزراء الدكتور احمد نظيف بوضع العراقيل أمام الدكتور احمد زويل وعدم مسايرته فى مشروعة.

وأضاف المصدر.. أن رجل الأعمال المسجون حاليا احمد عز أمين التنظيم السابق بالحزب الوطني المنحل تولى بنفسه حملات تشويه الدكتور احمد زويل في مصر بتعليمات مباشرة من جمال مبارك، وانه نجح في مخطط "تطفيشه ".

وأشار المصدر.. أن هناك أشخاص مازالوا يعبثون وراء ملف مدينة زويل العلمية ويحاربون المشروع بشراسة من اجل إعادة "تطفيشة" أو اغتيال معنوياته ليعود من جديد إلى حيث جاء.. ومن المؤسف - بحسب المصدر - أنهم على وشك النجاح فيما سعوا إليه"!.

من مذكرات مراقبة امن الدولة للدكتور احمد زويل

تلخيص المشكلة

٢٠١٢/٢/٣

فاروق جويدة

الأهرام اليومى

عندما حصل د. أحمد زويل على جائزة نوبل منذ سنوات جاء إلى القاهرة ساعيا إلى تقديم تجاربه وخبراته لوطنه. ويومها حشدت الحكومة كل شعارات التشجيع لفتح كل الأبواب لابنها العائد بأكبر رصيد علمى عالمى. واحتفلت الدولة بالدكتور زويل وكرمته بأرفع الأوسمة المصرية وهى قلادة النيل. وبعد الاحتفالات بدأ الحديث عن مدينة زويل، وبالفعل تم تخصيص مساحة من الأراضى فى مدينة الشيخ زايد مساحتها ١٢٧ فدانا لإقامة المشروع العلمى الكبير، وفى احتفالية ضخمة تم وضع حجر الأساس وحتى هذا الوقت كان حماس زويل يفوق كل الحدود من حيث رغبته وإيمانه بمستقبل هذا الوطن. وانتهى موسم الاحتفالات والتهانى والولائم ليجد الرجل نفسه معلقا بين السماء والأرض، وتحولت الوعود إلى كوابيس فى أسلوب التعامل مع أجهزة الدولة وتغيرت أساليب كبار المسئولين فى حوارهم مع الرجل إما غيرة أو حقدًا أو تصفية حسابات رغم أن الرجل قضى حياته مغتربا ولم يكن طرفا فى صراع أو من أصحاب المصالح والمنتفعين من أصحاب البلاط. وبدأ زويل يفقد حماسه كلما هبطت أقدامه على مطار القاهرة، على جانب آخر. تراجع حماس المسئولين وبدأت رحلة طويلة من المعاناة فى أساليب التعامل والتجاهل وعدم الفهم لأقدار الناس ومصالح الوطن.

ولم يخل الأمر بعد ذلك من ظلال سياسية كثيفة حول مشروع زويل الإنسان فى أن له أطماعا سياسية فى بلاط الحكم، ولعل ذلك كان سببا فى اتساع مساحات الرفض والغضب بين زويل والسلطة الراحلة خاصة فى ظل مشروعات أخرى أهم واكبر حول التوريث وتوابعه.

ظل الحال على هذا الوضع عشر سنوات كاملة ذهب فيها زويل إلى أكثر من بلد عربى وقدم خبراته وتجاربه التى استفاد منها الأشقاء فى قطر والسعودية والكويت ودول الخليج بينما البيروقراطية المصرية العريقة والحسابات الشخصية تطارد الرجل فى كل مكان. ورغم الظروف الصعبة التى عاشتها تجربة زويل مع العهد السابق إلا أنه لم يفقد الأمل فى مشروعه لإنشاء قاعدة علمية حديثة فى وطنه.

وفى الوقت الذى أغرقت فيه الحكومات المتتالية مشروع زويل فى دوامة الإجراءات والتأجيلات والمساومات كان هناك مشروع آخر بديل يشبه الوطن البديل يتسرب إلى كواليس الحكومة، فسرعان ما اجتمع عدد من رجال الأعمال يبلغ عددهم ٥٤عضوا وتم إعلان إنشاء جمعية تسمى المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجى برئاسة وزير الاتصالات فى ذلك الوقت د. أحمد نظيف، وكان الواضح أن هذه الجمعية جاءت لتحل مكان مشروع زويل العلمى وأنها ليست أكثر من مؤامرة حكومية للتحايل على المشروع الأصلى. وبدأت الجمعية فى تلقى التبرعات من أعضائها فى حدود مليون جنيه من كل عضو. وبعد ذلك مباشرة قامت الجمعية الجديدة بالاستيلاء على الاراضى المخصصة لمشروع أحمد زويل ومساحتها ١٢٧ فدانا تزيد قيمتها على ١.٥ مليار جنيه وكان ذلك تمهيدًا لإنشاء جامعة النيل التى تحولت إلى أزمة كبيرة بعد ذلك لأنها طرحت سؤالا خطيرًا أمام الشعب ومؤسسات الدولة من يملك هذه الجامعة التى دفع المساهمون فيها ٥٠ مليون جنيه وحصلوا على أرض ثمنها مليار ونصف مليار جنيه، ولكن هذه الجامعة كانت نموذجا للزواج الباطل بين السلطة ورأس المال وما حمله من توابع سيئة بعد ذلك.

كان من الممكن أن يمضى مشروع جامعة النيل فى مسار مواز لمشروع زويل من حيث الحاجة والهدف، ولكن الواضح أن المشروع البديل وهو جامعة النيل كان محاولة من الدولة لإجهاض مشروع زويل قبل أن يبدأ وكان الاستيلاء على الأرض أهم مؤشرات ذلك.

فى هذا الوقت ومنذ عام ٢٠٠٩ بدأت فى كتابة سلسلة مقالات حول التجاوزات فى مشروع إنشاء جامعة النيل. وكانت كل المؤشرات تؤكد أن الجامعة رغم كل النوايا الطيبة خلفها حكايات وقصص كثيرة. من بين هذه القصص أن الدكتور نظيف كان يعد هذا المشروع لنفسه بعد أن يترك رئاسة الوزارة. هذا بجانب أن الدولة تحملت كل نفقات إنشاء هذه الجامعة من خلال دعم مالى اقترب من مليار جنيه خلال خمس سنوات من وزارة الاتصالات دون سؤال من أحد أو رقابة على المال العام، وهل هى جامعة خاصة أم أهلية وهل هى ملك للحكومة أم لرجال الأعمال المشاركين فيها؟وماذا عن الأرض التى حصلت عليها والتمويل الذى قدمته وزارة الاتصالات. وقبل هذا كله فإن الجامعة فى بداية نشاطها اقتصرت على الدراسات العليا وكان عدد الباحثين والدارسين فيها لا يتجاوز عددهم ١٢٠ طالبا فى جميع التخصصات. ومع عام ٢٠١٠ بدأ الحديث عن تجاوزات مالية خطيرة فى إنشاء هذه الجامعة والمبالغ المذهلة التى أنفقتها وزارة الاتصالات على هذا المشروع، خاصة أن الجامعة ملك لجمعية أهلية تضم عددًا من رجال الأعمال. لم يتوقف الجدل حول الجامعة وأن كان الجهاز المركزى قد أعد تقريرًا خطيرًا عن التجاوزات فى جامعة النيل مع نهاية عام ٢٠١٠ ولم يعلن عن هذا التقرير أى شىء ولم ينشر ما جاء فيه حتى الآن وكأنه سر حربى.

ومع ثورة ٢٥ يناير تغيرت أشياء كثيرة حتى جاء قرار الدكتور أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء فى الأيام الأولى للثورة ومع رحيل النظام السابق باسترداد الجامعة وعودتها إلى وزارة التعليم العالى. ويبدو أن الجميع فى ذلك الوقت اكتفى بهذه العودة دون محاولة للاقتراب من قصص التجاوزات والمبالغ الضخمة التى حصلت عليها الجامعة من أموال الشعب. ومع ثورة يناير واهتمام المشير محمد حسين طنطاوى والمجلس العسكرى عاد أحمد زويل إلى المشهد السياسى مرة أخرى وكان قرار مجلس الوزراء برئاسة الدكتور عصام شرف إنشاء مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا فى مدينة الشيخ زايد وعلى نفس المساحة التى كانت مخصصة لمشروعه منذ سنوات مضت. ومع عودة زويل ومشروعه ورحيل كبار المسئولين الذين أقاموا مشروع جامعة النيل بدأت رحلة المنازعات بين كيانين أحدهما ينتسب إلى العهد البائد والآخر ينتسب بالميلاد إلى ثورة يناير وبالواقع التاريخى إلى سنوات بعيدة مضت.

لا توجد مبررات على الإطلاق للازمة المفتعلة الآن بين مشروع زويل وجامعة النيل خاصة بعد أن أصبحت الجامعة باتفاق الطرفين جزء من مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا، حيث تم إلحاق طلاب جامعة النيل وعددهم ٨٥ طالبا إلى مشروع زويل مع الاستفادة من الباحثين وطلاب الدراسات العليا فى الجامعة مع بداية عمل مشروع زويل فى نهاية العام الحالى. لا ينبغى الخلط وافتعال الأزمات بين هذه المشروعات، خاصة أننا أمام مرحلة جديدة تتطلب جهودنا جميعا لبناء وطن وحياة أفضل لهذا الشعب.

هناك اعتقاد لدى المسئولين فى جامعة النيل ووزارة الاتصالات أن مدينة زويل انتزعت منهم الأرض والمنشآت التى أقامتها جامعة النيل، رغم أن الحقائق تقول أن الأرض كانت مخصصة من البداية لمشروع زويل وهناك نصب تذكارى فيها يؤكد ذلك. وبجانب هذا فإن الأموال التى أنفقتها وزارة الاتصالات هى أموال الشعب وليست أموال رجال الأعمال وجمعيتهم المريبة ومشروعهم الغريب. وقبل هذا كله فإن هناك اتفاقا بين المسئولين فى الجامعة وأحمد زويل على وضع كل الشروط والضوابط للتعاون بينهما على أسس جديدة من التفاهم والتكامل والحرص على مستقبل قضايا العلم والبحث العلمى فى مصر.

لقد عانى أحمد زويل سنوات طويلة وهو يكافح من أجل مشروعه البحثى العلمى الكبير وصمد أمام تيارات كثيرة حاولت إجهاض هذا الحلم تحت دعاوى كثيرة كان اغلبها يتعلق بالسياسة والأدوار وتصفية الحسابات. وقد عاد الرجل إلى قواعده الأولى بحثا عن مشاركة حقيقية فى مشروع علمى وحضارى كبير.

أما جامعة النيل فينبغى أن تبدأ صفحة جديدة من التعاون فى ظل منظومة بحثية وعلمية متكاملة مع مدينة زويل بعيدًا عن مراكز القوى وأحلام السلطة وبريق المناصب ولا داعى للبحث فى الملفات القديمة لأنها لا تفيد.

لا تأخذوا جامعة النيل بذنب نظيف !

العالم المصري د. طارق خليل : لا تأخذوا جامعة النيل بذنب »نظيف«!

غادة زين العابدين - نشر في الأخبار يوم ١٥ - ٠٥ - ٢٠١١

لماذا لم يتخذ الدكتور عصام شرف قرارا واضحا حتي الآن تجاه جامعة النيل ؟ هل ستواصل الجامعة عملها ويواصل الطلاب دراستهم ويواصل الاساتذة العلماء -الذين عادوا لمصر بعد هجرتهم- عملهم ؟ ام ينهار كل ذلك وتغلق الجامعة ابوابها ؟.

اربعون عالما مصريا ومعهم ٨٣٦ طالبا يتساءلون عن مصيرهم ولا احد يجيبهم سوي ما يتردد من شائعات تثير القلق والدهشة واهمها ان ارض الجامعة ومبانيها ستؤول لمشروع جامعة د. زويل دون اي توضيح لموقف طلاب جامعة النيل. والحقيقة انه لا يوجد من يعترض علي ان تؤول الارض لمشروع د.زويل ولكن المشكلة في المباني المجهزة التي تم تجهيزها باكثر من خمسة وستين مليون جنيه من اموال التبرعات واصبحت جاهزة تماما علي الاستخدام ومع ذلك فقد تم اغلاقها وحرمان الطلاب من استخدامها وتحولت المباني الآن الي صورة من صور اهدار الاموال .. اجهزة معطلة تتقادم يوما بعد يوم.. ومباني مهجورة في انتظار غزو الفئران.. واساتذة وطلاب حائرون . والسؤال الآن: هل ستنتظر هذه الاجهزة والمباني دون استغلال الي ان يتم افتتاح مشروع د. زويل ؟

الاخبار في هذا الحوار تنقل استغاثة دكتور طارق خليل رئيس جامعة النيل وهو استاذ مصري له انجازات عالمية في اكبر جامعات العالم وواحد من العلماء القلائل الرواد في مجال الهندسة الصناعية علي مستوي العالم. والدكتور طارق كان رئيس الجمعية الدولية للهندسة الصناعية ورئيس قسم الهندسة الصناعية بجامعة ميامي. انشأ الجمعية الدولية لادارة التكنولوجيا في فلوريدا بالولايات المتحدةالامريكية سنة ١٩٩٢ ولايزال حتي الآن يشغل منصب رئيس مجلس ادارتها بالانتخاب وهو ايضا حاصل علي درجة الاستاذية اربع مرات ورغم انه مهندس الا انه حصل علي الاستاذية في فرعين من فروع الطب هما جراحة الاعصاب والصحة العامة!!

يبدأ الدكتور طارق خليل حديثه قائلا كل ما اطالب به ان نحاول تقييم جامعة النيل تقييما موضوعيا بعيدا عن نظيف وغيره من رموز النظام السابق وان نحكم علي هذه الجامعة كمشروع تعليمي وبحثي بعيدا عن الاعتبارات السياسية وهل هو متميز ام لا وهل مصر في حاجة اليه ام لا فالجامعة الآن ليست مجرد أرض بل هي مشروع كبير ارتبط به مستقبل مئات الطلاب وعشرات الاساتذة العلماء من طيور مصر المهاجرة

الذين حققوا انجازات ضخمة في الخارج وتركوا كل ذلك وعادوا لمصر ليعملوا بهذه الجامعة كاول جامعة بحثية في مصر.

النظام السابق

ولكن الجامعة ارتبطت بالنظام السابق وببعض قضايا الفساد التي شابته؟

الجامعة كمؤسسة تعليمية لا علاقة لها باي قضايا فساد وكنت اتمني ان نفصل بينها وبين موضوع الارض والمشكلة بدأت حينما قرر قطاع الاتصالات ان يقيم جامعة اهلية لتطوير التعليم وفي هذا الوقت لم يكن لدينا سوي نمطين للجامعات هما الحكومية والخاصة ، ولذلك تم انشاء جمعية اهلية باسم المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي علي ان تكون مؤسسة ذات نفع عام لا تهدف للربح وعلي ان توفر الحكومة الارض ويتولي المجتمع المدني التجهيزات وفي عام ٢٠٠٧ بدأنا العمل مؤقتا علي مساحة ارض صغيرة لا تتجاوز ثلاثمائة متر وكنا نقوم بتأجير المعامل المتطورة حتي يستطيع الطلاب انجاز ابحاثهم وقامت الحكومة بمنح الجامعة ارضا كبيرة مساحتها ١٢٧ فدانا لانشاء المباني الاساسية والمراكز البحثية المتطورة لاننا كنا نخطط لتوسعات تصل الي قبول خمسة الاف طالب جامعي سنويا و١٥٠٠ للدراسات العليا . ومثل اي جامعة عالمية فقد بدأنا نتلقي التبرعات لانشاء وتجهيز المباني حتي استطعنا بالفعل انشاء مباني الجامعة وتجهيزها علي اعلي مستوي بتبرعات بلغت قيمتها خمسة وستين مليون جنيه علي مساحة ٢٥ فدانا من الارض .

أجهزة معطلة

وكنا نستعد للانتقال لهذه المباني الجديدة المجهزة بدءا من العام الدراسي القادم ولكن حينما قامت الثورة فوجئنا بما اثير حول قطعة الارض من انها ملك لنظيف رغم ان الارض مخصصة للجامعة ولدينا قرار تخصيص بذلك وقد تم بالفعل سحب الارض من الجامعة خلال حكومة شفيق وانتقلت تبعيتها لصندوق تطوير التعليم وأيا كانت حقيقة هذه الاتهامات فكل ذلك لا يعنينا لكن المشكلة اننا فوجئنا بان قرار السحب شمل المباني وما عليها من تجهيزات ضخمة وان الجامعة اصبحت محرومة من استغلالها والطلاب ممنوعون من دخولها وهو ما يعني ان نترك كل هذه الاموال معطلة في انتظار غزو الفئران كما اننا من ناحية اخري تركنا المراكز التي كنا نستأجرها وادخلنا فروعا تكنولوجية جديدة في حاجة الي معامل متطورة اعتمادا علي المنشآت الجديدة التي جهزناها وكل ذلك يعني ان الجامعة اصبحت مهددة بالفعل باغلاق ابوابها قبل بدء العام الدراسي القادم .

ليست للصفوة

وهل مصر بالفعل في حاجة الي هذه الجامعة وان هناك ما يميزها عن غيرها ؟

انا اتحدث كباحث متخصص لا علاقة لي بامور السياسة فجامعة النيل هي اول جامعة بحثية في مصر وهي ايضا اول جامعة لا تهدف للربح والمقصود بالجامعة البحثية هي الجامعة التي تقوم علي البحث والتطوير

فهي لا تعمل باسلوب الحفظ والتلقين و نقل المعلومة بل تنفق علي البحث العلمي وتنشر ابحاثها عالميا ويكون لها دور حقيقي في تطوير البحث العلمي وهذا ما نفعله بالفعل منذ بداية عملنا فقد وضعنا اساسا قويا قام علي استقطاب اكثر من اربعين شابا من العلماء المصريين المهاجرين وعادوا بالفعل لمصر ليعملوا معنا وحينما بدأنا كانت الدراسة في مجال الدراسات العليا فقط وكنا حريصين دائما علي اختيار افضل الخريجين ليلتحقوا بالجامعة .

يقولون ان مصروفات الجامعة باهظة وان النظام السابق كان بهدف ان تكون للصفوة فقط ؟

يبتسم الدكتور طارق خليل قائلا : هذا ليس صحيحا بالمرة بل علي العكس فهناك طلاب يحصلون علي منحة مجانية كاملة بل ويحصلون ايضا علي راتب شهري حتي يتفرغوا لابحاثهم وهم العناصر المتميزة من اوائل الخريجين والذين يجتازون اختبارات في اللغة واختبارات نمطية عالمية ومقابلة شخصية تقيس قدراتهم الشخصية وهناك فئة اخري تحصل علي منحة جزئية بنسب متفاوتة طبقا للدرجات والكفاءة اما المصروفات الفعلية فهي مثل الجامعة الالمانية وتعادل نصف مصروفات الجامعةالامريكية رغم ان عناصر الجودة والتجهيزات لدينا لا مثيل لها في اي جامعة اخري .

لا تهدف "بتاتا" للربح

تقول ان الجامعة لا تهدف للربح .. رغم ان جميع الجامعات الخاصة التي سبق انشاؤها كانت لا ئحتها تؤكد انها لا تهدف للربح ولم تلتزم بذلك ؟

هناك فرق كبير.. فلائحة الجامعات الخاصة تقول انها لا تهدف اساسا للربح وهو ما يعني ان هدفها الاول ليس الربح ولكن ليس هناك ما يمنع ان تتربح اما لائحة جامعة النيل فتقول انها لا تهدف " بتاتا" للربح وهو ما يمنعها تماما من التربح .

وكيف يتم تمويلها ؟

يتم تمويلها من المصروفات الدراسية والتبرعات وعائد تمويل الابحاث وهذا هو الوضع القائم في الجامعات العالمية المعروفة .

وهل هناك ابحاث تمت بالجامعة ومثلت اضافة في مجال البحث العلمي في مصر ؟

ابحاث عديدة منها تمويل شركة مايكروسوفت لاثنين من ابحاث الجامعة احدهما في مجال الطب وهو خاص باستخدام الموبايل واللاسلكي في تقديم الخدمة الطبية في البلاد النامية وهناك بحث يهدف للمساهمة في حل ازمة المرور من خلال تصنيع كاميرات ذكية توضع في اماكن محددة في المحاور المرورية لقياس السيولة المرورية وتوجيه قائدي السيارات لاماكن اخري وهناك بحث آخر لعمل نظم تكنولوجيا المعلومات لتحسين الخدمة بمستشفيات قصر العيني ومن الابحاث المهمة ايضا تصنيف جينوم للجاموس المصري لتحسين الثروة الحيوانية وزيادة انتاج الالبان ولدينا ايضا تعاون مع مركز د. مجدي يعقوب لتشخيص امراض القلب عن

طريق الرنين المغناطيسي كما ساهمنا في المعرض الذي اقامته جمعية عصر العلم في ميدان التحرير وشاركنا في اول معرض للعلوم لطلاب المدارس .

مشروع زويل .. متي ؟

اعلن المسئولون ان الجامعة ستنضم لجامعة د. زويل فهل بعد ذلك حل للمشكلة ؟

نحن لا نعترض اطلاقا علي الانضمام لمشروع د. زويل بل علي العكس لابد ان نتكاتف جميعا في المرحلة القادمة ولكن لا بد ان نعرف كيف ستكون صورة التعاون وما هو موقف جامعة النيل وطلابها فهل ستظل مباني الجامعة واجهزتها مغلقة ومعطلة لحين افتتاح مشروع د. زويل . هذا بلا شك يعد اهدارا كبيرا وهدما لكيان قائم و انا لا اعتقد ان د. زويل يقبل ان تقام جامعته علي انقاض جامعة بحثية اخري بطلابها واساتذتها .

استاذية في الطب

وبعيدا عن مشكلة الجامعة .. ما هي في رأيك اسباب تدهور التعليم الجامعي في مصر ؟

هناك خطأ اساسي في منظومة التعليم الجامعي فالمفروض الا تكون الجامعة تابعة لاحد لا الحكومة ولا الافراد بل يكون للجامعة استقلالها التام وللاساتذة ايضا وهذه الاستقلالية تدعمها القوانين وتحميها الجمعيات الاهلية والهدف من ذلك الا تختلف توجهات الجامعة باختلاف الحكومة وتوجهاتها كما ان وجود جامعات تهدف للربح يأتي بلا شك علي حساب مستوي العملية التعليمية وهو ما جعل معظم الجامعات لاتهتم بالنشر العلمي والابحاث والتي تعد الاساس الاول في تقييم اي جامعة .

وماذا عن فرع الهندسة الصناعية الذي تعد من رواده علي مستوي العالم وكيف حصلت علي الاستاذية في الطب رغم انك مهندس ؟

هو فرع يهتم اساسا بكيفية تحسين الانتاج الصناعي وزيادة كفاءة المؤسسات وتشجيع الابداعات في تقديم الخدمات ويتم ذلك من خلال تطبيق بعض التكنولوجيات التي تربط بين عناصر الانتاج المختلفة (الانسان والماكينات والمعلومات) وهو ما يحقق التكامل لمنظومة العمل بما يؤدي لزيادة الانتاج وانا كاستاذ هندسة فان ذلك لا يمنع كلية الطب من منحي درجة الاستاذية نتيجة للدور الذي قمت به في تحسين العمل بهذه المؤسسة وتحسين انتاجها ونحن في مصر لا نهتم بهذا الفرع رغم حاجتنا اليه بشدة لحل مشكلات ضعف الانتاج .

لكل ثورة ضحاياها فهل تشعر ان جامعة النيل كانت من ضحايا الثورة؟

ليست الثورة هي السبب فانا اري ان هذه الثورة كانت حلما حلمنا به كثيرا ولكني اشعر بالقلق مما حدث بعدها من انشقاقات وتخبط في النظرة لبعض الامور اما اكثر ما يقلقني فهو عدم التركيز علي المستقبل

والبناء ولذلك فكل ما اطلبه ان نقيم مشروع جامعة النيل تقييما موضوعيا بعيدا عن السياسـة والا نأخـذه بذنب احد بل نسأل انفسنا بصدق وموضوعية هل هذا المشروع اضافة لمصر

مجلس الأمناء

هناك أكثر من قائمة لأمناء جامعة النيل التى يعاد تشكيلها تبعا للمرحلة.

ففى مرحلة التسويق لفكرة الجامعة وهى فكرة مسروقة من المشروع الأصلى للدكتور زويل كان لا بـد مـن البحث عن شخصية ذات سمعة محترمة .. وقد عين الدكتور نظيف الـدكتور إبـراهيم بـدران وزيـر الصـحة الأسبق كبيرا للأمناء حتى تستفيد الجامعة من حسن سيرة الرجل.

وخلال مرحلة حسم التوريث أصبح المهندس عقيل بشير الذى عينه الدكتور نظيف رئيسا للشركة المصرية للاتصالات وهو صاحب التبرع السخى للجامعة رئيسا لمجلس الأمناء.

وعندما قامت الثورة وبطلب من الدكتور نظيف والدكتور طارق كامل تنازل المهندس عقيل بشير تنازلا غير مشروط عـن جميـع مخصصـات الجامعـة وأعادهـا إلى وزارة الاتصـالات وعنـدما تفجـرت الـتهم الخاصـة بممارسات فاسدة فى إدارة الشركة المصرية للاتصالات وإحداها التبرع لجامعة النيل وجـد طريقـة للسـفر إلى الخارج.

فى مرحلة ما بعد الثورة وبعد أن زال دعم الحكومة بدخول الدكتور نظيف السجن ورحيـل الـدكتور طـارق كامل والمهندس عقيل بشير إلى خارج البلاد كان على هيئة التدريس أن تبحث عن دعم آخر يبـدو حكوميـا فتم اللجوء إلى الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الأسـبق وهـو والـد الـدكتور خالـد حجـازى مـدير برنامج بكالوريوس إدارة الأعـمال بجامعـة النيـل وسـبق للـدكتور عبـدالعزيز حجـازى الظهـور عـلى شاشـة التلفزيون يشكو ضيق ذات اليد ويحتاج إلى مورد رزق.

قائمة الأمناء الأخيرة تحتوى على أسماء مجلس وزراء كامل (خمسة وزراء).

الكشف الأخير خلا من إسم الأستاذة منى ذو الفقار بعد أن إكتشفت خفايا الفساد فى جامعة النيل.

فى قائمة الأمناء الأخيرة يظهر إسم المهندس صلاح دياب صاحب جريدة المصرى اليوم مما يوضح سر الحملة الشرسة التى يقوم بها كتاب جريدة المصرى اليوم وهجومهم شبه اليومى على الدكتور أحمد زويل.

الرعاة – شركة بريتش بتروليم

«المصري اليوم» تفتح ملف الخسائر
والمخالفات فى عقد «شمال الإسكندرية»
بين مصر و«بريتش بتروليم»

أعد الملف مصباح قطب ولبنى صلاح الدين ١٥/ ١١/ ٢٠١١



فتش عن عقد شمال الإسكندرية وعن القلق من فتح ملفه، فهو يكاد يكون «حجر الزاوية» فى أى تصرف أو تصريح للحكومة البريطانية إزاء ما يجرى فى مصر بعد الثورة».. هذه هى العبارة التى ترددت على لسان أكثر من خبير وبأكثر من صيغة خلال الأشهر القليلة الماضية، وكانت محركنا الرئيسى لإجراء هذا التحقيق..

ما قصة العقد وظروف إبرامه وبأى شروط؟ ما الآثار المترتبة عليه وما مدى إمكانية تعديله؟ كم تبلغ عوائد مصر من العقد الحالى.. وكم تبلغ بالنسبة للجانب البريطانى؟.. أسئلة كثيرة سعينا للكشف عن إجاباتها، ولا نخفى سراً إذا قلنا إن المجهود الشاق الذى بذلناه أثناء إجراء هذا التحقيق سيتطلب صبراً جميلاً من قارئه، نظراً لتعقد بعض المشاكل والمصطلحات التى حاولنا تبسيطها قدر جهدنا.

كشفت أوراق حصلت عليها «المصرى اليوم» عن تفاصيل خطيرة تخص العقد المبرم فى يوليو ٢٠١٠ الماضى بين الهيئة العامة للبترول وشركة «بريتش بتروليم» المعروفة بشركة «بى. بى»، إحدى كبريات الشركات البريطانية العاملة فى مصر، وشريكتها الألمانية للزيت «آر دبليو إى»، ويختص ذلك العقد بتنمية منطقة امتياز شمال الإسكندرية وكذلك «غرب البحر المتوسط -مياه عميقة»، ويوضح العقد أن الحكومة المصرية

تنازلت عن ١٣ مليار دولار على الأقل لصالح الشركة البريطانية دون مبرر اقتصادى أو فنى أو منطقى وبما يعد أكبر خسارة عملية تتكبدها مصر فى عقد امتياز تجارى.

وفقا للاتفاقية السابقة فإن الشريك الأجنبى يحصل إضافة على الـ٤٠% التى يسترد بها المصاريف، على نسبة ١٢% كربح عائد على استثماراته تخصم من الإنتاج، أى أن إجمالى حصة الشريك بوجه عام فى هذا الاتفاق يعادل ٥٢% مقابل ٤٨% للهيئة.

نجحت الشركة الإسبانية فى تحقيق كشفين فى المنطقة فى الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٠، ثم انضمت لها فى وقت لاحق شركة «بريتش بتروليم»، البريطانية بنسبة ٥٠% من حصتها ثم اشترت بعد ذلك كامل الحصة الإسبانية فى ٢٠٠١ عقب أن صفت الأخيرة أعمالها فى مصر. وطبقا لخبراء مصريين، ذوى سمعة وخبرة عالمية، ناقشتهم «المصرى اليوم»، فإن أول مخالفة لهذا الاتفاق كانت فى الفترة ما بين ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣، ممثلة فى استمرار بقاء المنطقة فى حوزة «بى. بى» رغم انتهاء التعاقد بالقانون ١٥ لسنة ١٩٩٢ فى مايو عام ٢٠٠١ لمرور ٩ سنوات هى مدة سريان العقد، لكن المنطقة ظلت تابعة للشركة البريطانية بالمخالفة لهذا القانون، ما يعنى عمليا منح الشركة حق استغلال المنطقة بالأمر المباشر، دون سحبها وطرحها فى مزايدة جديدة.

ويؤكد الخبراء أن المخالفة الثانية حدثت فى ٢٠٠٣، عندما حاولت الهيئة تجاوز الخطأ القانونى، بما يبقى المنطقة خاضعة لسيطرة الشركة البريطانية؛ فتم تحويل منطقة امتياز شمال الإسكندرية بشكل شبه كامل إلى منطقة تنمية، بما فى ذلك المساحات التى لم يتحقق بها أى اكتشافات، بالمخالفة لقاعدة «لا عقود تنمية إلا بعد تحقيق اكتشافات»، وكان يمكن استبعاد تلك المناطق وإعادة طرحها فى مزايدات بحث واستكشاف أخرى بما يدر عائدا على الدولة بدلا من ضمها إلى مناطق تنمية الشركة البريطانية دون مقابل بل لمدة طويلة، وبصفة عامة تصل مدد التنمية إلى ٣٥ عاما كحد أقصى فى حالات الغاز و٣٠ عاما فى حالات الزيت.

وحول أسباب عدم اتباع هيئة البترول الإجراء الطبيعى والقانونى الذى كان يفترض أن يتبع فى تلك الحالة وهو سحب المنطقة عام ٢٠٠١ من الشركة البريطانية وإعادة طرحها مرة أخرى فى مزايدة عالمية، يرى بعض الخبراء أن ذلك قد يكون لضمان عدم مشاركة منافسين للشركة البريطانية فى المنطقة على اعتبار أنها جاذبة جدا، وتوجد بها اكتشافات، وبالتالى بها احتياطيات مؤكدة بما يجعل نسب المخاطرة معدومة تقريبا.

وفى عام ٢٠٠٨ طلبت الشركة البريطانية تعديل بعض بنود عقد التنمية بدعوى ارتفاع تكلفة الإنتاج بالمياه العميقة، وعليه تم إدخال تعديل على الاتفاقية الأولى لمنطقة شمال الإسكندرية المبرمة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ والتى كانت موقعة بين الهيئة وشركة «ريبسول» الإسبانية، وورثته «بى. بى»، وهو ما نطلق عليه «التعديل الأول»، لأن طلب الشركة البريطانية سيتكرر مرة أخرى وسيستجاب لها كل مرة.

نص التعديل الأول فى ٢٠٠٨، على الإبقاء على نسبة الـ٤٠% من الإنتاج لاسترداد المصروفات، مع مضاعفة النسبة المخصصة لمكسب الشريك إلى ٢٤% بدلا من ١٢%، بحجة ارتفاع التكلفة، وبذلك أصبح إجمالى نسبة الشريك بوجه عام ٦٤% مقابل ٣٦% للهيئة العامة للبترول، أى الدولة.

ويدافع المسؤولون المصريون عن التعديل، بدعوى تشجيع المستثمرين، إلا أنه ورغم سلبيات التعديل الأول فى ٢٠٠٨ فقد ظل يعنى أن مصر لديها الحق فى الحصول على ٣٦% من الإنتاج مجاناً، دون تكلفة.

وطبقا لما هو منشور بالبيانات العالمية، يصل إجمالى الاكتشافات التى تحققت فى المنطقة سواء بالشركة الإسبانية أو ما أضافته الشركة البريطانية يبلغ حتى الآن ٥ حقول هى «ليبرا، وطورس، وفيوم، وجيزة، وريفين» بإجمالى احتياطى يقدر بحوالى ٧ تريليونات قدم مكعب من الغاز، وأكثر من٦٠ مليون برميل متكثفات، بالإضافة لكشفين بمنطقة غرب المتوسط للمياه العميقة هما كشفى «روبى وبولارس»، ولم يأت ذكرهما فى التعديل المقصود لأسباب نعرض لها لاحقا.

ويقول الخبراء إنه من الطبيعى بعد الموافقة على أى عقد للتنمية، أن يتم التفاوض بين هيئة البترول والشريك الأجنبى للاتفاق على سعر للغاز أو آلية تحكم الطرفين وبصفة نهائية، مؤكدين أن هذا لم يحدث نظرا لمماطلة شركة «بى بى» فى تنمية تلك الحقول المكتشفة بدعوى ارتفاع التكاليف بالمياه العميقة بما يجعل الأمر غير اقتصادي، رغم مضاعفة النسبة المخصصة لربحها فى التعديل الأول ٢٠٠٨، وذلك علما بأن الشركة البريطانية كانت تعلم كل التفاصيل الفنية واللوجيستية عن المنطقة منذ بداية التحاقها بها فى ١٩٩٤، وبالتالى كانت على دراية كاملة بالجوانب الاقتصادية للمشروع قبل وبعد التحاقها به، وهذا يبرر بشرائها لنصيب الشركة الإسبانية بالكامل، بما يجعل مطالبتها بإعادة التفاوض على أى من الشروط الاقتصادية فى الاتفاق غير منطقي، خاصة أن التعديل الأول اشتمل على سعر للغاز يفوق ٣ دولارات للوحدة الحرارية.

ويقول الخبراء، إن الشركة الإنجليزية التقطت مأزق وزير البترول وقتها، سامح فهمى، أمام الرأى العام بسبب تصدير الغاز من الشبكة القومية وبأسعار متدنية وعدم وجود غاز يسد حاجة المصانع الجديدة واضطرار الدولة إلى بحث إمكانية استيراد غاز من الخارج بالأسعار العالمية، بالإضافة إلى أن حقول الغاز المنتجة وتحديدا حقول شركة رشيد التابعة لبريتش جاز بمنطقة «غرب الدلتا للمياه عميقة» قد بدأ إنتاجها

يتناقص، فسعت الشركة لإدخال التعديل الثانى على العقد فى يوليو ٢٠١٠ بموافقة هيئة البترول والوزير وتم اعتماده من مجلس الشعب.

وينص التعديل الأخير فى ٢٠١٠ على تنازل مصر عن حصتها كاملة ليصبح نصيب المقاول «آى الشركة البريطانية» ١٠٠% من الغاز المنتج والمتكثفات بدلا عن ٦٤% على أن تقوم الدولة «ممثلة فى الهيئة العامة للبترول» بشراء كامل الإنتاج وذلك بسعر تقريبى حوالى ٤ دولارات للمليون وحدة حرارية من الغاز، أما المتكثفات فسعرها هو سعر برميل الزيت الخام من مزيج برنت حتى مستوى ١٤٠ دولاراً أما أعلى من ذلك فله معادلة خاصة، كما تتحمل هيئة البترول كافة الإتاوات والضرائب نيابة عن الشركة.

كما نص الاتفاق على أنه فى حال وجود احتياطى أكثر من المذكور سابقا- والبالغ ٥ تريليونات قدم مكعب غاز علاوة على ٥٥ مليون برميل من المتكثفات- ومن نفس الحقول ومن خزانات معينة، كما جاء بنص العقد، تقتسم الزيادة بنسبة ٣٩% للهيئة و٦١% لصالح الشريك فيما يتعلق بالغاز، ونسبة ٥٠% لكل من الطرفين فيما يتعلق بالمتكثفات.

وتكشف الأوراق التى حصلت عليها «المصرى اليوم» أن التعديل تم بنفس النص الذى ورد إلى هيئة البترول من الشركة البريطانية، كما توضح أن التعديل تم فى موعد حددته الشركة بطريقة تشبه الإنذار (بالنص على وجوب عرضه على البرلمان فى موعد أقصاه يونيو ٢٠١٠) ولتجنب نص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢، على أنه إذا لم يتوصل المقاول وهيئة البترول إلى اتفاق بشأن سعر الغاز خلال فترة زمنية محددة تؤول منطقة التنمية إلى الهيئة، وإن كان هذا النص قد يفسر حرص الشركة على تمرير هذا التعديل لمجلس الشعب قبل فض الدورة، فإن الغريب- بحسب الخبراء- أن وزارة البترول كانت تدفع فى نفس الاتجاه. ولحساب المكسب والخسارة فى ضوء التعديل الأخير للعقد فى ٢٠١٠، فإن إجمالى الـ٥ تريليونات قدم مكعب غاز تساوى ٢٠ مليار دولار تقريبا عند متوسط سعر ٤ دولارات للمليون وحدة حرارية، والـ٥٥ مليون برميل متكثفات تساوى ٥.٥ مليار دولار عند متوسط سعر ١٠٠ دولار لبرميل برنت، أى أن إجمالى قيمة مثل هذه الاحتياطيات تقدر بنحو ٢٥.٥ مليار دولار.

ومقارنة التعديل الأخير فى ٢٠١٠ مع الاتفاقية الأصلية، سنجد أن الدولة تنازلت عن حصتها من الاحتياطيات المذكورة وتبلغ قيمتها السوقية نحو ١٣.٢ مليار دولار، والتى كان يكفلها لها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢، وعند مستوى سعر ٤ دولارات للغاز.

وبمقارنة التعديل الثانى بالتعديل الأول، يتضح أن الدولة تنازلت عن١٠ مليارات دولار لصالح شركة «بى بى» تمثل الفارق بين ١٥.٥ مليار دولار هى كامل حصة الشركة بما فيها المصروفات و ٢٥.٥ مليار دولار إجمالى قيمة الاحتياطيات، أى أن هذا التعديل الأخير قد مكن الشركة من استرداد كامل مصروفاتها إضافة إلى عائد ربح صافى يقدر بنحو ١٦.٥ مليار دولار، هى صافى ثمن الاحتياطيات الأولية، وليس ذلك فقط بل تم أيضا منح الشركة البريطانية نسبة ٦١% من احتياطيات الغاز التى تزيد على ٥ تريليونات قدم مكعب قد تنتجها نفس الحقول، وكذلك ٥٠% من المتكثفات المصاحبة لهذا الغاز (والمدرجة فى التعديل تحت مسمى الاحتياطيات الإضافية).

وحول أسباب عدم رفع سعر شراء الغاز لشركة «بى بى»، عوضا عن تعديل الاتفاق بتلك الصورة، يقول الخبراء: «لنفرض أن سعر الغاز المشترى من «بى بى» سيزاد ليصل حتى ٧ دولارات للمليون وحدة حرارية و١٠٠ دولار لبرميل المتكثفات، وبذلك ترتفع القيمة السوقية للاحتياطات الأولية (٥ تريليونات قدم مكعب و٥٥ مليون برميل متكثفات) إلى ٤٠.٥ مليار دولار، وبتطبيق اتفاقية اقتسام الإنتاج الأصلية يتبين أن الجزء الأكبر من مخصصات الشركة يأتى من حصة استرداد المصاريف (الـ٤٠ % من الإنتاج)، وليس من المخصص للربح (سواء ١٢% أو حتى ٢٤%) ، وبالتالى فإن استرداد إجمالى استثمارات الشركة وهو مبلغ ٩ مليارات دولار من الإنتاج عند سعر ٧ دولارات للغاز و١٠٠ دولار للمتكثفات يتطلب فقط نسبة ٢٢% من إجمالى الاحتياطى وليس ٤٠%، والفارق بين النسبتين، وهو ١٨% من احتياطى الغاز والمتكثفات سيؤول فى معظمه إلى الدولة المصرية، ورغم أن شركة «بى بى» ستستفيد من زيادة السعر إلى ٧ دولارات تطبيقا على نسبة الغاز المخصصة لها، بالإضافة إلى نسبة ٣.٦% من الاحتياطيات تمثل نصيبها من فائض الاسترداد فإن ذلك يبقى الاتفاق فى صالح الدولة إجمالا، ولذلك لجأت الشركة الإنجليزية إلى الضغط باتجاه تغيير الاتفاقية كلها مستغلة الضغوط الواقعة على الوزارة، نتيجة نقص إمدادات الغاز الحالية..

ويوضح الخبراء، أن نسبة الـ٤٠% المخصصة لاسترداد مصروفات الشريك تعادل فى الاحتياطى المشار إليه ما قيمته ٢ تريليون قدم مكعب من الغاز، بالإضافة إلى حوالى ٢٢ مليون برميل متكثفات من الاحتياطى المذكور، فإذا تم تسعيرها بـ٧ دولارات للغاز و١٠٠ دولار للمتكثفات، حسب طلب الشركة فى وقت سابق، فتكون تلك النسبة مساوية لـ١٦.٢ مليار دولار، فى مقابل ١٠ مليارات دولار عند تطبيق سعر ٤ دولارات للوحدة الحرارية لنفس الكمية، ومن المفترض أن استثمارات الشركة ٩ مليارات دولار وهذا يعنى أن هناك فائضا يقدر بـ٧.٢ مليار دولار من حصة الاسترداد سيعود منه إلى الدولة مبلغ ٥.٧٦ مليار دولار حسب نص القانون الأصلى للاتفاق، وبذلك يكون إجمالى ما تحصل عليه الهيئة ٢٥.٢ مليار دولار بتطبيق القانون ١٥ لسنة ١٩٩٢، أو ١٩ مليار دولار إذا ما افترضنا قبولنا التعديل الأول ٢٠٠٨، وعند مستوى ٧ دولارات للوحدة الحرارية.

وعلى الجانب الآخر ستستفيد الشركة من تطبيق سعر ٧ دولارات أيضا على نسبة الغاز المخصصة لها ليرفع صافى عائداتها من ٣ مليارات دولار إلى ٦.٣ مليار دولار عند تطبيق نسبة ربحية ١٢% حسب القانون الأصلى للاتفاقية، الذى تم إلغاؤه، وإذا ما تم حساب صافى ربحية الشريك على أساس التعديل الأول فى ٢٠٠٨ ترتفع ربحيته إلى ١٢.٦ مليار دولار. وبافتراض أسوأ الاحتمالات، فإن الشركة ستحقق صافى أرباح حوالى ١٣ مليار دولار، بالإضافة إلى استرداد كامل استثماراتها وهو ٩ مليارات دولار، فضلاً عن توفير ١٥% تقريبا من هذه الاحتياطيات للاستخدام المحلى، وذلك أهم بكثير من حسابات الدولار، بعكس ما يردده القائمون على الوزارة والهيئة.

وتكشف العقود أيضاً أن المقاول «الشريك الأجنبى» لم يقدم خطاب ضمان للهيئة بقيمة التزامه المالى، لأنه طبقا لهذا التعديل فإن الهيئة العامة أصبحت هى المشترى للمنتج الذى أصبح ملكا كاملا لشركة «بى بى»، وبالتالى يلتزم الجانب المصرى بفتح خطاب ضمان كل ٣ شهور يقدمه للشركة البريطانية.

وبررت الهيئة والوزارة فى الاتفاقية المعدلة، وتحديدا فى الصفحة ٢ فى العقد، هذا الوضع كالتالى «من أجل تنفيذ أى أنشطة بموجب اتفاق التعديل هذا وإنشاء مجمع جديد لإنتاج الغاز فى منطقة غرب دلتا النيل، ونظرا للتقنية المعقدة والمياه العميقة وطبيعة الخزانات البترولية المتفرقة ذات الضغط العالى والحرارة المرتفعة والالتزام بتاريخ بداية أول غاز ولتنمية أى اكتشافات جديدة بموجب اتفاقية الالتزام بطرق اقتصادية وفعالة، فإنه يكون من الضرورى إجراء تعديلات للبنود والشروط التجارية والحوكمة باتفاقية الالتزام، على أن تشمل تنمية البترول من منطقة اتفاقية التزام غرب البحر المتوسط مياهاً عميقة الصادرة، وبموجب القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٩ بما أدخل عليه من تعديلات.

كما اتفق الطرفان على إجراء التعديلات اللازمة لذلك الغريب أن العبارات السابقة منقولة بنصها من أوراق للشركة البريطانية حصلت عليها «المصرى اليوم»، ويؤكد الخبراء أن هذا المحتوى السابق الذى بنى عليه مسؤولو وزارة البترول والهيئة العامة للبترول قرارهم إلغاء القانون الأصلى للمنطقتين، (رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢- ورقم ٥ لسنة ١٩٩٩)، وتمرير هذا التعديل لا يعد سببا فريداً من نوعه، نظرا لأن ما جاء به يعتبر وضعاً طبيعياً فى كل الحقول المكتشفة فى الدلتا وفى مياه البحر المتوسط شرقا وغربا، مثل حقول شركة بريتش جاز، بمنطقة رشيد بالمياه العميقة، وحقل تمساح، الذى تديره الشركة الإيطالية وغيره من الحقول.

عائلة حجازى

كيف تسلل المحاسب خالد حجازى إلى هيئة تدريس جامعة النيل وكيف ضم قضية الجامعة إلى بزنس العائلة؟

قدم الدكتور خالد حجازى نفسه إلى مجلس أمناء جامعة النيل فى سبتمبر عام ٢٠٠٩ كممثل لجهة إعتبارية هى شركة فودافون التى قدمت تبرعا سخيا للدكتور نظيف عند إنشاء جامعة النيل وحصلت فى المقابل على حيز وفير من الترددات عام ٢٠٠٣ مما ضاعف من أعمالها وذلك هو السبب الرئيسى فى مضاعفة عدد مشتركى فودافون عدة مرات حتى تخطى ٤٠ مليون مشترك. وإمعانا فى الخداع إنتحل خالد حجازى صفة مهندس وأهله هذا الإدعاء الكاذب الذى سيعرضه إلى جريمة عقوبتها السجن ستة أشهر عندما تقاضيه نقابة المهندسين وتتهمته بإنتحال صفة مهندس وغش الغير .. وبناء على هذا الإدعاء حصل خالد حجازى على منفعة شخصية بتعيينه مديرا لبرنامج بكالوريوس إدارة الأعمال بجامعة النيل (يتخرج سنويا من الجامعات المصرية عشرات الآلاف من حاملى بكالوريوس إدارة الأعمال) ويحصل بالتالى على مرتب خرافى بالإضافة إلى مرتبه الكبير فى شركة فودافون.

بقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وإقالة وزارة الدكتور نظيف فى ٢٩ يناير أصبحت تهمة السطو على المال العام فى تمويل جامعة النيل الخاصة مرشحة للظهور .. وبسقوط النظام فى ١١ فبراير إنهارت جميع الموانع التى كانت تحول دون تحريك البلاغات العديدة التى تتهم الدكتور نظيف بتمويل الجامعة الخاصة من أموال عامة وكان على المحامى العام لنيابة الأموال العامة أن يحقق فى هذه البلاغات ويحقق كذلك فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الذى كان مجمدا بأمر من رئاسة الجمهورية .. دائرة الإتهام كانت تضم بالإضافة إلى الدكتور نظيف رئيس الوزراء المقال .. الدكتور طارق كامل وزير الاتصالات الذى مول إنشاء جامعة النيل من ميزانية وزارة الاتصالات فى وزارة الفريق شفيق الأولى .. والمهندس عقيل بشير رئيس مجلس أمناء جامعة النيل والذى تبرع لجامعة النيل من أموال الشركة المصرية للاتصالات .. وكان من الضرورى لحفظ التحقيق فى نيابة الأموال العامة رد جميع المخصصات إلى الدولة .. وبطلب من الدكتور أحمد نظيف قام مجلس الأمناء بمن فيهم الدكتور خالد حجازى بالتنازل الغير مشروط عن الأرض والمبانى إلى وزارة الاتصالات .. كما تنازل أيضا عن جميع التجهيزات التى تمت بأموال الرعاة .. بعد ذلك دخل الدكتور نظيف السجن فى قضايا أخرى تتعلق بالأموال العامة .. وسافر الدكتور طارق كامل إلى الخارج للعلاج وأصبح بمنأى عن الملاحقة القضائية لأنه أعاد الأرض والمبانى والتجهيزات إلى الدولة .. وسافر المهندس عقيل نشير إلى الخارج بعد أن ترك منصبه فى الشركة المصرية للاتصالات وابتعد هو الآخر بعيدا نسبيا عن الملاحقة القضائية.

بإعادة الأرض والمبانى وما تبقى من أموال التبرعات الوهمية إلى الدولة صار الثلاثة الكبار المتورطين فى جريمة تمويل جامعة النيل الخاصة من المال العام بمأمن من العقاب بعد حفظ أوراق القضية مؤقتا .. كذلك توقف تدفق المرتبات الخرافية لأعضاء هيئة التدريس ولم تعد الجامعة قادرة على سداد قيمة إيجار المبانى التى كانت تستأجرها للتدريس للطلبة فى القرية الزكية .. واتضح للجميع حقيقة زواج رأس المال والسلطة وما نتج عنه من كيانات لقيطة مثل جامعة النيل .. وأصبح على الدولة بعد الثورة أن تنقذ مستقبل ضحايا الخداع وهم طلبة الجامعة .. أنهم ضحية لبلطجة الدولة فى عهد النظام الساقط.. لذلك قدمت الدولة بعد ثورة يناير عدة حلول لتأمين مستقبل هؤلاء الطلاب .. وأوشكت هذه الحلول أن تنجح لولا تعنت بعض أساتذة جامعة النيل الذين لا يريدون الإندماج فى مدينة زويل لإشتراطه خضوعهم لإختبارات دورية للتأكد من أن مستوياتهم تتوافق مع المعاير العالمية للجامعات الكبرى .. وهم ويزاولون إلى الآن عملية إبتزاز للدولة ويستخدمون كل الأساليب للحافظ على مكاسبهم بما فى ذلك إستخدام الطلاب وأولياء الأمور.

يرى أساتذة جامعة النيل أن الجامعة ليس لها ذنب فى فساد العهد السابق ويقولون "لا تأخذوا جامعة النيل بذنب نظيف" وأن على الدولة أن تعوضهم عن توقف النشاط فى الجامعة وأن تحافظ على الجامعة .. وفى ظروف جفاف الموارد المالية لجأ أساتذة النيل إلى حل بالأجل .. أى الإتفاق مع فريق يضم شخصيات عامة وذوى نفوذ ورجال قانون وإعلاميين يقومون بحملات إعلامية وقضائية وعندما تنجح جهودهم فى إسترداد مخصصات جامعة خاصة تم إنشائها بأموال عامة سيتم حصول أعضاء هذا الفريق على الأتعاب المناسبة.
على رأس هذا الفريق تم إختيار الدكتور عبدالعزيز حجازى (والد خالد حجازى) وكان عضوا فى التنظيم الطليعى فى الستينات ثم وزيرا للخزانة قبيل حرب ١٩٧٣ ثم رئيسا للوزراء لمدة ستة أشهر (من ٢٥ سبتمبر ١٩٧٤ حتى ١٦ أبريل ١٩٧٥) والمخطط لسياسة الإنفتاح الإقتصادى التى وصفها المفكر الكبير أحمد بهاء الدين بأنها "سداح مداح" والتى أدت إلى القضاء على الصناعات المصرية وتصفية القطاع العام وإنتشار البوتيكات وتجار الشنطة وإستيراد كل ما يخص الحياة المصرية من الخارج .. وله حاليا مواقف تحسب له فى التحذير من إنتشار منتجعات الأثرياء مقابل عشوائيات الفقراء (منتجعات هنا وعشوائيات هناك) ويطالب بإيجاد حلول لمشاكل العشوائيات .. وبقيام ثورة ٢٥ يناير قام الدكتور عبدالعزيز حجازى بمحاولات للعودة للعمل السياسى فأشرف على لجنة للحوار الوطني في ٣/ ٥ / ٢٠١١ وله صفحة على الفيسبوك تنادى به رئيسا للجمهورية.

بعد أن تم تعيين الدكتور عبدالعزيز حجازى (الذى ليس له علاقة بتأسيس جامعة النيل) رئيسا لمجلس أمناء جامعة النيل بدأت أعمال العنف (نفس أساليب التنظيم الطليعى فى إضطرابات طلبة الجامعات فى بداية السبعينات) .. فتم إستخدام طلبة جامعة النيل وأصدقائهم من جامعات خاصة أخرى فى الهجوم على مبانى الدولة التى تم تخصيصها للمشروع القومى للنهضة العلمية بدعوى إسترداد مبانى جامعة النيل (وكانت هذه التجاوزات بداية لسلسة عنف الطلبة فى جامعة الأزهر والجامعات الحكومية فى العام الدراسى ٢٠١٤) وتم الترويج الإعلامى وإظهار أن الطلبة والجامعة ضحايا لمشروع الدكتور زويل .. كذلك تعرض الدكتور زويل لهجوم إعلامى شرس .. كما قام أساتذة جامعة النيل بإرسال رسائل بريد إليكترونى إلى الجامعات الأمريكية يدعون فيها كذبا أن الدكتور زويل إستولى على جامعتهم ويريد القضاء عليها لصالح مشروعه .. ويقوم الدكتور حجازى الأب بنشر مقالات بإنتظام يهاجم فيها الدكتور زويل بضراوة.

ماذا حدث للمصريين؟ .. إننا أمام ابن رئيس وزارة سابق يستغل وظيفته فى شركة اتصالات كبرى للحصول على مكاسب شخصيه لدى العملاء وينتحل صفة مهندس ثم يستقدم والده رئيس وزراء سياسة الإنفتاح التى حولت مصر من دولة منتجة إلى دولة مستهلكة .. وقد قام الأب والابن بضم قضية جامعة النيل إلى بزنس العائلة.